حقيقة الوجود التركماني في العراق

حافكان
١٤٤٣

أرشد الهرمزي

طبعة ثالثة منقحة

١٢٣

مؤسسة وقف كركوك

حقيقة الوجود التركماني في العراق

أرشد الهرمزي

طبعة ثالثة منقّحة

استانبول – 2021

تسلسل النشر : 99
تسلسل الكتب العربية: 20

حقيقة الوجود التركماني في العراق

ارشـد الهرمزي

İSBN: 978-975-6849-99-6

T.C
KÜLTÜR VE TURİZM BAKANLIĞI
Sertifika Numarası
0907-34-009033

Kerkük Vakfı İktisadi İşletmesi
İzzettin Kerkük, Kültür ve Araştırma Vakfı İktisadi İşletmesi

العنوان البريدي
P.K 20 Cerrahpaşa – İstanbul
Haseki Sultan Mahallesi - Kuka Sokağı
Huzur Apt. Nu: 1/1 Fındıkzade – Fatih – İstanbul
Tel: +90-212-5840075
Web: www.kerkukvakfi.com

الطبعة الثالثة
أيلول 2021

تنسيق الكتاب وتصميم الغلاف
Said Kasımoğlu

الطباعة والتجليد
Şenyıldız Matbaacılık
Zeytinburnu Mah. Gümüşsuyu Cad. No:3 K:2
Topkapı - Zeytinburnu / İSTANBUL
Tel: +90 212 483 47 91
Sertifika No: 45097
bilgi@senyildizmatbaacilik.com.tr

استانبول، 2021

المحتويات

مقدمة الطبعة الثالثة 7
مقدمة الطبعة الأولى 9

الفصل الأول 11
حقيقة هوية المناطق التركمانية في العراق 11

الفصل الثاني 35
موقف الحكومة البريطانية من التركمان إبان مفاوضات مسألة الموصل 35

الفصل الثالث 55
نظرة قوات الاحتلال إلى شخصيات كركوك وكفري 55

الفصل الرابع 69
مجزرة كركوك عام 1924 وإرهاب أهل كركوك 69

الفصل الخامس 87
مجزرة كاورباغي في كركوك، 12 تموز (يوليو) 1946 87

الفصل السادس 101
مجزرة كركوك عام 1959، الحدث والحقيقة 101

الفصل السابع 145
مجزرتي التون كوبري واربيـــل 145

الفصل الثامن 155
حقيقة التوزيع السكاني التركماني في العراق 155

الفصل التاسع 183
نضال اللغة والتعليم 183

خاتمة 215
الميثاق التركماني 217
المصـادر 227
المصـادر العربيــة 227
المصادر التركيـة 231
الموسوعات 231
المصادر الإنجليزية 231

مقدمة الطبعة الثالثة

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في عام 2005، واستقطب اهتماما معينا لاحتوائه على العشرات من الوثائق التي تم التحري عنها في الأرشيف الوطني البريطاني عن حقبة هامة من التاريخ العراقي، مما حدا بالدار العربية للموسوعات في بيروت إلى طلب إصدار الطبعة الثانية منه في نفس العام.

وقد أعلمني في وقته صديقنا المرحوم خالد العاني، مؤسس الدار المذكورة أن الكتاب قد شارك في الكثير من المعارض الدولية والعربية للكتاب واستقطب اهتماما لا بأس به.

وقد مر على صدور الكتاب ما يقرب من العقدين، مما حدا ببعض اخوتنا وزملائنا طلب تنقيح الكتاب مجددا وإصداره بحلة جديدة، لتعريف الأجيال الشابة بما مرّ منه اباؤهم واجدادهم، علاوة على القاء النظر على ما توالت عليه الأحداث.

كنا وقت صدور هذا الكتاب نعرب عن آمال متفتحة للوصول إلى عراق حر ديمقراطي موحد لا تتجاذبه الأهواء الآنية ويغلب عليه شعور المواطنة.

عبرنا عن مخاوف وهواجس كنا نتمنى ألا تحدث في هذا الوطن الجامع، وكثيرا ما تساءلنا بإصرار: هل تغلب الحكمة وبعد النظر على أطياف العراق فيتحدون في مسيرة حضارية واحدة متماسكة لبناء العراق الحديث، أم تغلب النزعات العرقية والطائفية للحصول على مكتسبات آنية للمجموعات العرقية والثقافية على حساب الحل المصيري طويل الأمد؟

كان ذلك على اعتاب نشوء نظام تخلّص من أدران حكم البعث المستبد، وسريان شعور طاغ على المواطنين للسير بالبلد إلى آفاق حضارية جديدة.

ولكن الرياح لم تهب بما تشتهي السفن، وعاش العراق حقبة من التنازع المؤلم ومحاولة البعض الاستعلاء على الآخرين والحصول على مكاسب آنية دون الالتفات إلى ما

سيجره الفساد والأثرة وضيق الأفق على البلاد ومكوناته برمته.

وقد عانى المواطنون التركمان العراقيون من هذه المآسي ومن الإرهاب المروع وغمط الحقوق وعدم إعادة حقوقهم المشروعة إليهم في نواح متعددة الشيء الكثير.

ومن هذا المنطلق رأينا أن نضمّن هذه الطبعة بعض ما يلقي الضوء على تاريخ أصبح جزءا من حياة المواطنين الذين عاشوا حقبتها بحلوها ومرّها.

نتمنى أن يطلع الجيل الجديد على هذه الوقائع لا ليتباكوا على حقب مظلمة في تاريخهم، بل لكي يدفعهم ذلك إلى خلق آفاق جديدة للأجيال القادمة يشعر فيها المواطن بحريته وكرامته وحقه الطبيعي في التمتع بخيرات البلد اسوة بالأخرين.

كل ما نأمله أن تتم قراءة هذا الكتاب للتعرف على هذه الحقائق وألا يبقى حبيس الرفوف العالية.

ودمتم بخير.

أرشد الهرمزي
استانبول 2021

مقدمة الطبعة الأولى

يشير تقرير المجموعة الدولية للأزمات إلى وجود اختلافات عرقية ودينية وثقافية في العراق يمكن أن تتحول إلى تصدعات تؤثر على النسيج العراقي. والمجموعة الدولية للازمات منظمة مستقلة غير ربحية متعددة الجنسيات ينتشر موظفوها في القارات الخمس ويضم مجلس إدارتها عددا من الشخصيات البارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام ويقع مركزها الرئيسي في بروكسيل.

وتحذير المجموعة هو في محله، فقد عانى العراق طويلا من نظام قمعي تعسفي بعد حقب متفاوتة لم تأت بدستور موحد للشعب العراقي وزادت آثار الحصار والعزل السياسي للعراق لأكثر من عقد من الزمن من عوامل التخريب في التلاحم الاجتماعي السير باتجاه نهوض عراق متحضر متجدد.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، هل تغلب الحكمة وبعد النظر على أطياف العراق فيتحدون في مسيرة حضارية واحدة متماسكة لبناء العراق الحديث، أم تغلب النزعات العرقية والطائفية للحصول على مكتسبات آنية للمجموعات العرقية والثقافية على حساب الحل المصيري طويل الأمد؟

يذهب كنعان مكية في لقاء أجرتها معه المجموعة إلى أنه يتعين على الدستور العراقي المقبل «أن يرفع عراقية العراق فوق كل العوامل الأخرى ليعبر عما هو مشترك بيننا»، وأنه«يتعين علينا لهذا السبب أن نتجنب الصيغ التي تعطي أولوية لمجموعة أخرى»، ومن ثم لا يقول «العراق بلد عربي ذو أقلية كردية» أو «العراق بلد عربي وكردي ذو قوميات أخرى».

وقد اقترحت رند رحيم فرانكي عندما كانت عضوة في مجموعة مباديء العمل الديمقراطية هدفين أساسيين، أحدهما أن تستطيع الاثنيات المختلفة أن تتعايش في سلام، وألا تكون لمجموعة واحدة سلطة غالبة على الأخرى، وأن مصالح كل المجموعات يجب أن تكون في توازن، أما الثاني فهو خلق هوية عراقية قوية وإحساس

بمواطنة عراقية مشتركة.

والواقع أن المواطنين التركمان في العراق ينادون بمثل هذه الشعارات منذ أمد بعيد، فالمنطق والعقل يقودنا لأن نقبل جميعا كعراقيين أن تكون الغلبة للمواطنة العراقية دون تسلط فئة أو قومية على أخرى مع ضمان كامل للحقوق السياسية والثقافية والقومية لجميع المواطنين بمختلف قومياتهم ومجموعاتهم واتجاهاتهم الفكرية والسياسية.

وهذا الكتاب يرمي إلى أمرين، الأول إثبات حقيقة الوجود التركماني في العراق والرد على الذين اعتبروهم طارئين أو غير منتمين إلى الضمير العراقي مع إيراد ما يدل على حقيقة تواجدهم العددي والجغرافي والسكاني وإسهامهم الطويل في الشأن العراقي مع إثبات انتمائهم إلى التراب العراقي.

أما الهدف الثاني فالمناداة بأن التنوع العرقي والثقافي لم يكن إلا اغناءا للنسيج العراقي المتميز وأن كل الجهود يجب أن تنصب في خدمة هدف عراق حر موحد تعددي ديمقراطي تسود فيه سلطة القانون وتحترم على ترابه حقوق الإنسان وكرامته وتطلعاته.

لقد أثبتت تطلعات الشعوب المتحضرة أن الحق في احترام حقوق الإنسان لا يكسب بالكثرة العددية أو التسلط الفوقي أو باعتبارات الأغلبية والأقلية، بل إن الكرامة الإنسانية حق متأصل يجب أن يحترم في جميع الظروف والحقب دون تمييز أو تزييف.

نرجو أن يكون هذا الجهد المتواضع إسهاما آخر للتعريف بالمواطنين التركمان الذين يشكلون العنصر الأساسي الثالث من مكونات الشعب العراقي إلى العالم العربي والإسلامي والعالمي، وأن يكون حافزا آخر لإخوتنا من القوميات الأخرى للتعرف على هذه الشريحة الهامة من الشعب العراقي بأدبه وفنونه وثقافته وإسهامه الجدي في الحضارة العراقية على مر العصور.

ومن الله التوفيـــق.

أرشد الهرمزي
استانبول 2005

الفصل الأول

حقيقة هوية المناطق التركمانية في العراق

كثر الحديث عن هوية المناطق التركمانية في العراق بالرغم من أن القاصي والداني يعرفان طبيعة الحقيقة الأثنية لهذه المناطق. فقد سبق لأبناء القوميات العراقية المختلفة أن سكنوا هذه المناطق وتعرفوا على أبناء القومية التركمانية، وهي إحدى القوميات الرئيسية في العراق وتعلموا لغتهم وتغنوا بأغانيهم واطلعوا على أدبهم وشعرهم.

إلا أن الحوافز السياسية والاقتصادية قد حدت بالبعض لمحاولة تغيير الواقع القومي في هذه المناطق سواء بإفراغ بعض المناطق من سكانها الأصليين أو بإغراقها بالوافدين من القرى والمناطق الأخرى والذين وجدوا في هذه المناطق أمنا وأمانا.

وقد سبق للكثيرين أن قدموا بالدليل القاطع برهانهم الذي يدل على هذه الحقيقة وتم نشر الكثير من الكتب والمقالات التي سلطت الضوء على هذا الأمر.

ورغم أن كتابنا السابق «التركمان والوطن العراقي» قد تناول الواقع القومي للمناطق التركمانية موردا العديد من المصادر التي تتحدث عن الحقيقة التركمانية لهذه المناطق فأن هذا البحث سيتناول هذا الموضوع من زاوية أخرى وهي الاحتكام إلى آراء الكتاب والمؤلفين من غير التركمان والأتراك ومدعمة بالخرائط والوثائق الدولية.

إن الخريطة القومية المعدة من قبل البريطانيين لواقع التنوع القومي في شمال العراق قد أوضحت مواطن عيش المسيحيين والعرب والأكراد، وأشارت إلى تلك المناطق المختلطة والتي يتمازج فيها أبناء القوميات المشار إليها.[1]

وفي المنطقة الفاصلة بين المواطنين العرب والأكراد أشارت الخريطة بلون منفصل (اللون البني) إلى مراكز المدن والقصبات المختلفة والتي يسكنها الترك أو التركمان كما جاء في البيانات التفصيلية للخريطة فحددت المناطق التركمانية كما يلي:

1 دائرة حفظ الوثائق البريطانية، لندن، الملف أف.أو 925/ 41335

تلعفر، قرى الموصل، أربيل، التون كوبري، كركوك، كفري، قرة تبة، خانقين، قزلرباط، مندلي.

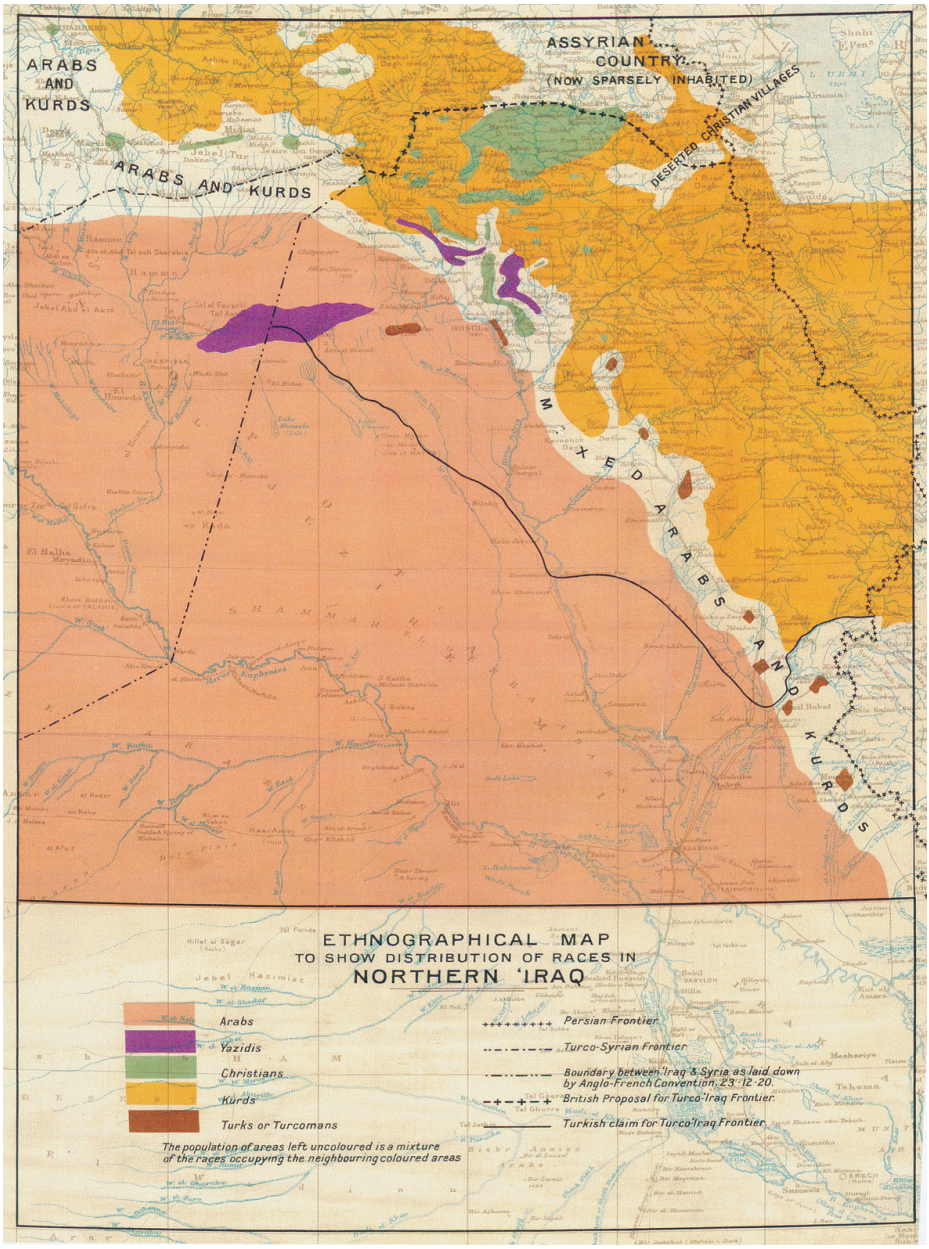

خارطة رقم 1

ذكرت الآنسة غروترود بيل، السكرتيرة الشرقية للمعتمد السامي البريطاني في العراق في رسائلها المشهورة والتي طبعت فيما بعد من قبل اليزابيت بورغوين في لندن عام 1961 وترجمها جعفر الخياط إلى العربية مرئياتها عن العراق ومناخه السياسي في تلك الحقبة.

تقول المس بيل، كما أعتيد تسميتها في رسالتها المؤرخة في 14 آب (أغسطس)1921 لأبيها ما يلي:

«لقد تم الاستفتاء وانتخب فيصل بالإجماع، إلا كركوك فأنها لم تصوت له. إن سكان المدن والبلدان في كركوك هم تركمان، وسكان القرى أكراد. وكلا الفريقين لا يريدان الحكم العربي».[2]

يذكر المؤلف الكويتي محمد ضيف الله المطيري في كتابه «مشكلتا الموصل والأسكندرونة والعلاقات العربية- التركية» ما يلي:

«ينتشر التركمان على خط جغرافي منحني يمتد من مدينة تلعفر على الحدود العراقية- السورية وينتهي عند مدينة مندلي على الحدود العراقية- الإيرانية مرورا بكركوك التي تعتبر مركز التركمان وأكثف المدن التركمانية. وكذلك مدينة أربيل وتعد من مراكز الاستيطان القديمة للتركمان وهي المدينة الثانية بعد كركوك من ناحية انتشار التركمان ومدينة تلعفر وهي من أكبر الأقضية التابعة لمحافظة الموصل ويتبعها حوالي مائتي قرية إضافة إلى مدن نينوى، طوز خورماتو، داقوق، كفري، خانقين، قزلرباط، السعدية، مندلي، قرة غان، شهربان، التاوة».[3]

ويقول جيف سيمونز في كتابه «عراق المستقبل»، أن التركمان فئة تحمل على كاهلها مشكلات سياسية ناجمة عن خط الحدود الجغرافية التي رسمتها دول أجنبية، ويتحدث التركمان لغة تركية بلهجة الاوغوز.[4]

---

2 العراق في رسائل المس بيل، 1917-1926، ترجمة وتعليق جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2003، ص383.

3 محمد ضيف الله المطيري، مشكلتا الموصل والأسكندرونة والعلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، الشركة المصرية للطباعة، القاهرة 2003، ص 71.

4 جيف سيمونز، عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظم، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت 2004، ص 64.

الخريطة التي تبين التقسيمات الإدارية لولايـة الموصـل
بين العهد العثماني والتقسيم الإداري العراقي[5]

ويورد الدكتور علي محمد الشمراني في كتابه «صراع الأضداد- المعارضة العراقية بعد حرب الخليج» رأيه في أن أغلبية كركوك كانت قبل هجرات تغيير الواقع القومي تركمانية بالكامل ويورد معلومات عن طبيعة سكن المواطنين التركمان في العراق.

« تركمان العراق هم جزء من التركمان المسلمين الذين يعيشون الآن في تركمانستان والمناطق المجاورة في آسيا الوسطى وسوريا. وكما هي الحال بالنسبة لمواطنيهم من العرب والأكراد فإن التركمان منقسمون فيما بينهم على أساس مذهبي أو طائفي. فبعض الذين يعيشون في تلعفر وداقوق وطوز خورماتو وقرة تبة هم من الشيعة في حين أن الغالبية الذين يعيشون في كركوك وآلتون كوبري وكفري هم من السنة.

إن المؤكد أن السكان التركمان في مدينة كركوك وهم الذين كانوا كلهم من الأتراك حتى أواسط القرن العشرين فقد تناقص عددهم في حلول عام 1959 إلى النصف أو حتى دون ذلك بسبب الهجرات الكردية من القرى المجاورة التي اشتدت مع توسع الصناعات النفطية في منطقة كركوك».[6]

5 محفوظة في دائرة حفظ الوثائق البريطانية بلندن، الملف أف. أو 925/ 41351.

6 د. علي محمد الشمراني، صراع الأضداد، المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، الطبعة الأولى، دار

تورد موسوعة كولومبيا أن سكان كركوك في عام 1987 كان 624 418 نسمة متوزعون بين التركمان والأكراد والعرب وأن الأكراد قد أصبحوا أقلية ضئيلة بعد ترحيل الكثير من الأكراد منها.[7]

أما موسوعة أورينت فتقول عن كركوك أن سكانها أكراد وآشوريون وتركمان وعرب.[8]

أما موسوعة ميكروسوفت فتقول هي الأخرى عن كركوك: كركوك هي مركز صناعة البترول في العراق وترتبط بأنابيب لنقب النفط الخام إلى موانيء في البحر الأبيض المتوسط. إن غالبية سكان كركوك هم من التركمان بالإضافة إلى أكراد وعرب وآثوريين وأرمن.[9]

ومن الدراسات الموسوعية نذكر الموسوعة العلمية الصادرة من جامعة كامبردج في بريطانيا والمسماة «موسوعة العمارة المحلية في العالم» إذ تتطرق إلى الواقع القومي لمدينة كركوك عند تناولها لهذا المبحث فتدرج أن غالبية سكان كركوك هم من التركمان وأن عدد نفوس التركمان في كركوك لا يقل عن مليونين ونصف في العراق.[10]

ويذكر أطلس العالم المصور اللغات المستخدمة في العراق على أنها العربية والكردية والتركمانية.[11]

يتذكر القراء أن الموسوعة البريطانية قد أوردت الواقع القومي لمدينة كركوك فذكرت في طبعاتها السابقة أن كركوك في الأساس مدينة تركمانية ولو أن هناك من يتكلم العربية والكردية فيها. وقد أدت المداخلات والطلبات الخاصة بهذا الصدد إلى أن تعدل الموسوعة طرح هذا الموضوع، إلا أن موضوعيتها لم تسمح لها بأن تنكر هذه الحقيقة فأوردت في أحدث طبعة لها أن سكان كركوك خليط من التركمان والعرب والأكراد محتفظة بالتركمان في المرتبة الأولى.[12]

الحكمة، لندن 2003 ص 134.

7 http://www.encyclopedia.com/html/k/Kirkuk.

8 Encyclopedia of orient.

9 Microsoft Encyclopedia. Global security.org

10 PAUL, Oliver, Encyclopedia of Vernacular Architecture of the World, Cambridge University Press, Cambridge, 1977

11 Illustrated Atlas of the World, by Readers Digest,Readers Digest Association, 2001, Page 71

12 http://www.britannica.com/eb/

يذكر تشارلز تريب في مؤلفه «تاريخ العراق» أن اتفاقية واشنطن قد أقرت على نحو واضح التنوع الأثني في المناطق الكردية وفي مجمل القطر العراقي. والاعتراف بطموحات المجموعات العرقية الأخرى في هذا البلد مثل التركمان والآشوريين والكلدان وذلك على قدم المساواة مع الأكراد.[13]

تقول المؤلفة كريستينا اودونيللي في مؤلفها «الفارس» The Horseman على لسان أحد أبطال روايتها برهان، أن زوجته قد تركت على مكتبه ملفا سميكا عن التركمان، القومية الثالثة في العراق والتي نزحت قبل ما يزيد عن ألف عام من آسيا الوسطى لتسكن هذه الربوع في مناطق الموصل وكركوك وأربيل ولا يتذكر أحد مأساتهم، وتقول في مذكرتها: أليس لهؤلاء المغبونين من حقوق؟ هل هم أناس من الصنف الثاني في حين أن الحكومات المتعاقبة قد أسدلت ستارا من العتمة على عددهم الحقيقي رغم أنهم يتجاوزون مليونين من البشر؟

بربك، ألا تعلم أن هؤلاء الناس ينحدرون من أصول تركية كتلك التي تسكن تركيا أو الجمهوريات السوفيتية السابقة الجنوبية. لقد تعرضوا مرارا إلى حملات إبادة قاسية من قبل بعض العراقيين، ويذكر هذا التقرير أن إعلان إقرار الحقوق القومية للأقليات والذي أصدرته سلطات البعث في العراق قد خرق ثانية، وتعرض التركمان الذين احتجوا على ذلك وخاصة الطلا ب والمثقفون إلى أنواع من التنكيل والاعتقال وفي حالات متعددة إلى الإعدام.[14]

لو أمعنا النظر إلى المراسلات الرسمية والتعاميم الحكومية في كركوك نرى أن اللغة المستخدمة للتخاطب مع سكان المدينة كانت التركية فقط، فقد أصدر المندوب السامي البريطاني بلاغا توخى نشره في مدينة كركوك فقط بعد أحداث مذبحة كركوك التي ارتكبتها ثلة من الجيش الليفي من التياريين في الرابع من شهر أيار 1924 باللغة التركية فقط، ويعلل المؤرخ عبد الرزاق الحسني ذلك بكون اللغة التركية هي لغة أهل كركوك السائدة.[15]

---

13 Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge University Print, London 2002, P.274

14 Kristina O'Donnelly, The Horseman, Rose Intl. Publishing House, USA 2003, P. 554-555

15 السيد عبد الرزاق الحسني «تاريخ الوزارات العراقية» دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الجزء الأول، الطبعة السابعة 1988 ص 206.

وتضم الملفات المحفوظة في دائرة حفظ الوثائق البريطانية العديد من هذه المراسلات، ونورد كمثال على ذلك التعميم الصادر من متصرفية كركوك بمناسبة عيد الأضحى عام 1933 حول جدول مراسم التهنئة بالعيد واستقبال المتصرف لأعيان البلد وكبار الموظفين بعد أداء صلاة العيد، جاء كل ذلك باللغة التركية فقط ورفعت نسخة منها إلى القنصل البريطاني في كركوك.[16]

صدر قانون اللغات المحلية في العراق للاعتراف باللغتين الكردية والتركمانية في المناطق التي يسكنها هؤلاء المواطنين، وقد ورد في بحوث سابقة أن القانون المذكور قد صدر عام 1931، ونعلم أن القانون المذكور قد تمت الموافقة على لائحته في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في 5 آب (أغسطس)،[17] 1930 وشرع هذا القانون برقم 174 عام 1931 وقد أجاز هذا القانون إجراء المحاكمات باللغة الكردية أو التركية في دهوك وشيخان بلواء الموصل، وأربيل ومخمور بلواء أربيل، وكركوك وكفري بلواء كركوك، كما أن المادة الخامسة من القانون جعلت اللغة البيتية لأكثرية التلاميذ سواء كانت عربية أو تركية أو كردية لغة التعلم في المدارس الابتدائية وأصبحت مدارس كركوك والمناطق التركمانية المحيطة بها وكفري تدرس وتشرح الدروس باللغة التركمانية، ويمكن الرجوع إلى ذلك في ملفات البلاط الملكي في العراق، الملف ج/ 2/ 7 لسنة 1930.[18]

جاء في التصريح المصادق عليه من قبل المجلس النيابي بجلسته المنعقدة في الخامس من أيار (مايو) عام 1932 والموجه إلى عصبة الأمم والذي يتضمن تعهدات العراق إلى مجلس عصبة الأمم كما وضعتها اللجنة التي ألفها مجلس العصبة بقراره المتخذ في 28 كانون الثاني 1932 أشارة واضحة وذلك بالتصريح الوارد في مادته التاسعة أن العنصر الغالب في قضائي كفري وكركوك (أي مدينة كركوك) هم من العنصر التركماني واعتمدت اللغة التركية واللغة الكردية إلى جانب اللغة العربية كلغات رسمية في هذه المناطق.[19]

---

16 دائرة حفظ الوثائق البريطانية، لندن، الملف أف أو 624/ 1.

17 الدكتور إبراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني في العراق(1869–1932)، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، 1982، ص.293.

18 نشر القانون في جريدة الوقائع العراقية بتاريخ 1 حزيران(يونيو)1931، أنظر «تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا»، شاكر صابر الضابط، مطبعة دار المعرفة، بغداد 1955، ص 154.

19 انظر السيد عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق وأيضا ساطع الحصري «مذكراتي في العراق»، الجزء

الى حضرة صاحب السعادة كماندان جيش الفرقة الرابعة الفخم
في كركوك

بويوك بايرام شريف مناسبتيله كركوك متصرفلغى دائره سنده
اجرا ايديلهجك مراسم قبول

١ ـ لوا متصرفي بايرام غازى حاجى ابراهيم بك جامعنده قيلهجق وساعت ٨ـ٣٠ قبل الظهر دن اعتبارا مراسم معايدهيى حكومت سرايندە قبول ايدهجك وقاضى سيد ابراهيم افندى طرفندن دعا اوقونهجقدر.

٢ ـ شريف بيورولهجق ذواته اوراق مأمورى محل كوستريلهجك ومتعاقباً آتيدهكى ترتيب دائره سنده مقامه تقديم ايدهجكدر

	من ساعت	الى ساعت
آ ـ جيش امرا وضابطانى	٨ـ٣٠	٨ـ٤٠
ب ـ اعيان، اشراف، نوابه	٨ـ٤٠	٨ـ٤٥
ج ـ علما و رؤساى روحانيه واوقاف	٨ـ٤٥	٨ـ٥٠
د ـ مفتش الاداري وقلم دائرة التفتيش	٨ـ٥٠	٨ـ٥٥
ه ـ حكام ايله محاكم مأمورينى ومحامين وطابو	٨ـ٥٥	٩ـ٠٠
و ـ بلديه وعجلس اداره	٩ـ٠٠	٩ـ٠٥
ز ـ بوليس ضابطان ومأمورينى	٩ـ٠٥	٩ـ١٠
ح ـ محيبه، اطبا وبيطار موظفينى	٩ـ١٠	٩ـ١٥
ط ـ هيئت معارف	٩ـ١٥	٩ـ٢٠
ى ـ تحريرات، محاسبه	٩ـ٢٠	٩ـ٢٥
ك ـ مركز ناحيه، چكركه دائره سى	٩ـ٢٥	٩ـ٣٠
كرك ومكوس واشغال	٩ـ٣٠	٩ـ٣٥
حبسخانه	٩ـ٣٥	٩ـ٤٠
پوسته وتلغراف	٩ـ٤٠	٩ـ٤٥
تفت شركتى وباتق مأمورلرى	٩ـ٤٥	٩ـ٥٠
الجالية الاجنبيه	٩ـ٥٠	١٠ـ٠٠

٣ ـ ساعت (١٠) ده مقامه معايدهيه نهايت ويريلهجك وجيشك امرا وضابطانه اعاده زيارت ايجون عسكريه قشلهسنه واوتدن سوكرا اشراف محلكت ثانيه اعادة زيارت ايجون ده بلديه يه كيديلهجكدر.

٤ ـ انبو پوفه امك رسمى بردعوت ده ايدلمسى مرجودر.

صورة تعميم متصرفية كركوك عام 1933

قدم السفير البريطاني في العراق جي. إم. ترولبيل تقريرا بتاريخ 21 أيار (مايو) 1952 إلى وزير الخارجية البريطاني أنطوني أيدن حول زيارته إلى كل من كركوك والسليمانية وأربيل خلال الفترة من 10 إلى 14 مايو.

وقد جاء في التقرير ما يلي:

«إن مسألة الأقليات في العراق تنصب على العلاقة بين العرب والمواطنين غير العرب وظاهرة للعيان أكثر من أي مكان آخر. أن التعايش والتجانس بين القوميات المختلفة تظهر بشكل جلي في كركوك، فالتركمان يشكلون غالبية السكان في هذه المدينة وهم يعيشون مع الأكراد والعرب جنبا إلى جنب».[20]

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية – مديرية النفوس العامة، الشعبة الفنية بطبع كراس التعليمات الخاصة بالقائمين بأعمال التسجيل والخاصة بالتسجيل العام لعام 1957 باللغتين العربية والتركية وذلك لتوزيعه على القائمين بالتسجيل في كركوك والمناطق التركمانية الأخرى، كما تم طبع استمارة التسجيل للنموذج 1 لسنة 1957 والمتضمنة بيانات التسجيل بالعربية والتركية على استمارات منفصلة للغرض المذكور. ولعل تضمن استمارات التسجيل لحقل (الحالة العلمية واللغة) بدلا من (القومية) كان سببا في تضارب أعداد التسجيل إذ إن أغلب المسجلين قد بدأوا بإدراج العربية في حقل اللغة التي يتكلمها الشخص أولا باعتبارها اللغة الرسمية ولغة التعليم.[21]

وبالرجوع إلى المؤلف المشهور (أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث) من تأليف

الثاني 1927–1941، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى 1968 ص 550، ود. وليد حمدي «الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية»، مطابع سجل العرب 1992 ص 234 و د. عزيز الحاج «القضية الكردية في العشرينات»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 1984 ص 208 وعوني فرسخ «الأقليات في التاريخ العربي»، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى 1994 ص 397. أنظر أيضا «نشأة العراق الحديث» تأليف هنري فوستر، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الجزء الثاني، الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1989 ص 472.

20 دائرة حفظ الوثائق البريطانية، لندن، الملف إف أو/ 371/ 98738، تقرير الدائرة الشرقية إي. 2/1018.

21 كراس التعليمات الخاصة بالقائمين بأعمال التسجيل، طبع النص العربي في مطبعة التمدن ببغداد بينما طبع النص التركي في مطبعة الرابطة ببغداد، 1957.

ستيفن هيم يسلي لونكريك (Longrigg) فأنه يتطرق إلى مواضع سكن التركمان فيقول: كانت بقايا الهجرات القديمة من التركمان متفرقة في تلعفر، وفي خط طويل من القرى على طريق الموصل من دلي عباس إلى الزاب الكبير، وتمركزت أكثريتهم في كركوك ويضيف أن مدينة كركوك الجميلة لم تتبدل كثيرا في القرنين الأخيرين، كما لم يتبدل خط القرى التركمانية الممتد على طوال الطريق الأعظم، ولا القرى العديدة التي يقوم سكانها بالزراعة الديمية «الديم». وكان النفوذ التركي يتغلغل في الأماكن التي يكثر فيها الدم التركي وتنتشر فيها اللغة التركية والمذهب التركي! وفد عمد لونكريك إلى التعريف بكركوك في هذا المؤلف فذكر أن لسانها هي التركية.[22]

ولو أمعنا النظر في مؤلف آخر لستيفن هيمسلي لونكريك فأنه يصف التركمان بالمزارعين من سكان القرى والذين لا يضمهم أي تنظيم عشائري ويوجدون بأعداد في مدن كركوك والتون كوبري وأربيل وكفري. وفي قرى قره تبة، وطوز خورماتو وداقوق وذلك على امتداد الطريق المتشعب بين بغداد والموصل، ويوجد عدد منهم في تلعفر في منتصف الطريق بين الموصل وسنجار. ويتطرق لونكريك إلى اندماج العنصر التركماني في الحياة العامة عراقيا بعد تسوية قضية الموصل فيقول: لم يحاول التركمان في كركوك وكفري، وفي القرى التابعة لهما أية محاولة للخروج عن نطاق الغموض الذي كانت له فائدته، فلم يثيروا أية مشكلة منذ أن تمت تسوية قضية الموصل.[23]

يشير فلاديمير مينورسكي بدون موارية في مقاله المسمى (التعريف بالمنطقة المتنازع عليها) في إشارة إلى الخلاف المشهور حول عائدية ولاية الموصل إلى أن التركمان يشكلون الأغلبية على طول امتداد الطريق الرئيسي التاريخي (ممر الحرير) والذي يمر من جنوب منطقة الموصل وفي اغلب المدن الواقعة عليه مثل تلعفر وأربيل والتون

---

22 ستيفن هيميسلي لونكريك، «أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث »، ترجمة جعفر الخياط، الطبعة الرابعة، 1968 منشورات الشريف الرضي «قم » إيران. ص 21، ص 122 وص 361.

23 ستيفن هيميسلي لونكريك، « العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950»، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، بغداد، الطبعة الأولى 1988، ص 30 وص 315 ويذكر التكريتي في هذا السياق بأن مؤلف الكتاب قد شغل منصب الحاكم السياسي البريطاني في كركوك مدة ليست قصيرة، وألم بالكثير من أحوال التركمان وتصرفاتهم وسلوكهم في كركوك والقرى التابعة لها ولذلك فأن ما يصدره من أحكام في هذا الشأن تعززه المشاهدة والتجربة العملية.

شؤون اجتماعيه وزارتى

نفوس عموم مديرلكى

فنى شعبه

تسجيل ايشنى كوره نلره مخصوص

تعليمـات

(النص التركى)

مطبعة الرابطة ـ بغداد

-- غلاف النص التركي من كراس تعليمات تسجيل عام 1957 –

غلاف النص التركي من كراس تعليمات تسجيل عام 1957

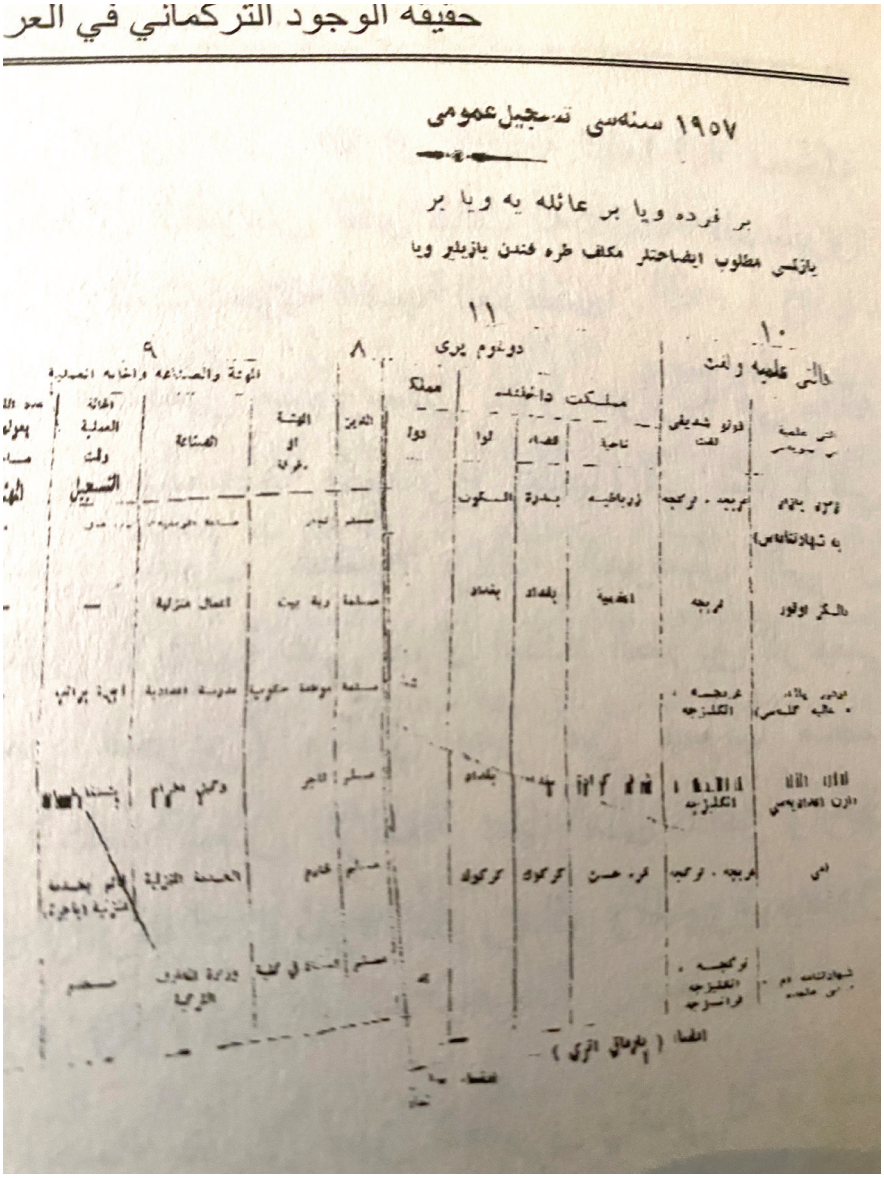

صور استمارات التسجيل بالعربية والتركية ويظهر فيها حقل اللغة

كوبري وكركوك وتازة خورماتو وطاووق وطوز خورماتو وكفري وقرة تبة.[24]

وقد أوضح خيري أمين العمري والذي له دراسات وأبحاث عديدة في تاريخ العراق الحديث في معرض حديثه عن السجال الذي كان يجري للحصول على عرش العراق بان كركوك تسكنها أكثرية تركمانية.[25]

نرى عبد المجيد حسيب القيسي وهو الذي يصف نفسه في مقال نشرته له جريدة «الحياة» الصادرة في لندن بتاريخ 1 حزيران 2000 في معرض رد على نقد نشر حول كتابه الموسوم «الآثوريون» بأن اهتمامه بدراسة تاريخ العراق السياسي الحديث قد بدأ قبل نحو خمسين عاما فأنه يذكر في كتابه المذكور «كركوك مدينة تركمانية تعود أصول معظم سكانها إلى أصول تركية» في حين تسكن بالقرب منها قبائل كردية شديدة البأس.[26]

وتطرق فريق المزهر الفرعون، أحد قادة ثورة العشرين إلى التركيب القومي لمناطق العراق فذكر أن الأقلية التي تسكن العراق والتي هي ليست بعربية الأصل والدم تسكن الشمال وهم أكراد في لوائي السليمانية واربيل وأتراك في لواء كركوك وعدد قليل من الأرمن والاثوريين والنساطرة في لواء الموصل.[27]

أما ديفيد ماكداول فيقول انه وبالرغم من كون مدينة الموصل ذات أغلبية عربية فأن جميع المدن والقرى الواقعة على الخط الممتد إلى بغداد كانت مسكونة بالتركمان الذين يتكلمون التركية.[28]

يورد المفكر ساطع الحصري في كتابه الموسوم «مذكراتي في العراق» وفي معرض تصادمه

---

24 فلاديمير ف. مينورسكي، مشكلة الموصل، ترجمة سالم شاهين، منشورات مركز الدراسات الكردية، اسطنبول، 1998 ص 22.

25 خيري أمين العمري «حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث»، آفاق عربية للنشر والتوزيع، بغداد، ص66.

26 عبد المجيد حسيب القيسي، «هوامش على تاريخ العراق السياسي الحديث- الآثوريون»، مركز الموسوعات العالمية – لندن، الطبعة الأولى 1999 ص 41.

27 فريق المزهر الفرعون «الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها»، مؤسسة البلاغ «مطبعة النجاح» بغداد، الطبعة الثانية 1995 ص 1241.

28 ديفيد ماكداول، A Modern History of The Kurds- I.B. Tauris, New York,1996 P.144

عام 1921 مع الكابتن ن. فاريل القائم بأعمال مستشار وزارة المعارف آنذاك عندما رفض قبول وظيفة معاون مدير المعارف أن فاريل أورد اقتراحا آخر حيث قال له:

اذهب إلى كركوك، تول وظيفة مدير المعارف هناك، هناك يتكلمون التركية، وأنت تعرف التركية! وقد كرر فاريل اقتراحه على رستم حيدر، رئيس الديوان الملكي بحجة أن أهالي كركوك يتكلمون التركية.[29]

ويورد الكاتب سيار الجميل في معرض إطار التنوع السكاني في العراق وسكان الأقاليم فيما مفاده «أما الفئات التركمانية المنتشرة في أماكن معينة من شمال العراق، فقد استقطبت لها كل من كركوك في شرق دجلة، وتلعفر في غرب دجلة بقراهما ودساكرهما، وتعود هذه الجماعات السكانية في أصولها إلى الدول التركمانية التي حكمت في أجزاء من العراق».[30]

ولو نظرنا إلى مؤلف السيد منذر الموصلي الموسوم (الحياة السياسية والحزبية في كوردستان) فأننا نراه ينقل عن الصحفي الأمريكي ويليام ايغلتن الابن في كتابه جمهورية مهاباد – جمهورية 1946 الكردية عن أن هناك منطقة تصلح لتكون موضع أخذ ورد، هي مدينة كركوك في العراق فهي تكاد تكون مقسمة بين التركمان والكرد فسمة متساوية، في حين إن المنطقة التي تقع إلى الغرب والشمال الغربي، حيث آبار النفط، فإنها تحتوي على خليط من القرى العربية والتركمانية.[31]

ولو تمعنا في الأدب السياسي فان الكتاب الذي يحتوي على مذكرات المرحوم ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية التي كانت تتمركز في كركوك يشير إلى نظرة السلطة السياسية آنذاك إلى المسألة برمتها فقائد الفرقة يرفع تقريرا إلى الحاكم العسكري العام يشير فيه إلى الصراع العرقي في كركوك بين الأكراد وبين الأغلبية التركمانية للمدينة حسب قوله.[32]

---

29 ساطع الحصري، المصدر السابق، الجزء الأول 1921–1927، ص 140، 142، 141.

30 سيار الجميل «زعماء وأفندية، الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب»، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة الأولى 1999 ص 131.

31 منذر الموصلي «الحياة السياسية والحزبية في كوردستان – رؤية عربية للقضية الكردية»، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991 ص 38. وفد أشار الموصلي وهو يصف ايغلتن بأنه صديق الأكراد إلى ترجمة جرجيس فتح الله للكتاب ص 75.

32 المحامي جاسم مخلص «ذكريات ناظم الطبقجلي ومذكرات المحامي جاسم مخلص» المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1969 ً ص 420، تفرير الطبقجلي إلى الحاكم العسكري العام المرقم ع

وفي تقرير آخر يشير الطبقجلي إلى مقررات مؤتمر المعلمين الأول المنعقد بتاريخ 2-5 شباط (فبراير) 1959 منوها بأن الأكراد لم يكونوا أبدا أغلبية في كركوك بل احتفظوا بوضع الأقلية دائما لحد تاريخه.[33]

ولو أمعنا النظر في الوثائق الرسمية البريطانية نرى الوثيقة المرقمة 371/ 134255 لوزارة الخارجية البريطانية تشير إلى برقية صادرة من السفارة البريطانية في بغداد إلى الدائرة الشرقية بتاريخ 18 تموز (يوليو)958 تذكر فيها بأن «سكان كركوك يتكلمون التركية بنسبة بالغة».[34]

كما تشير وثيقة أخرى لوزارة الخارجية البريطانية برقم 371/ 134212 والمتضمنة برقية سرية برقم 1286 في 12 آب (أغسطس) 1958 موجهة إلى وزارة الخارجية إلى منطقة كركوك بأن فيها «أغلبية تركية».[35]

يتناول البحاثة حنا بطاطو في كتابه الثالث عن العراق هذا الموضوع فيورد ما يلي:

«تقع كركوك، وهي مركز نفطي، على بعد 180 ميلا (280 كيلومترا) إلى الشمال من بغداد. وكانت مدينة تركية بكل ما في الكلمة من معنى حتى ماض غير بعيد. وانتقل الأكراد تدريجيا من القرى القريبة إلى هذه المدينة. وتكثفت هجرتهم إليها مع نمو صناعة النفط. وبحلول العام 1959 كان الأكراد قد أصبحوا يشكلون حوالي ثلث السكان، بينما انخفض عدد التركمان إلى ما يزيد قليلا عن النصف... وشهدت مدن تركية أخرى، مثل اربيل، عملية مشابهة. ولقد تكردت (أصبحت كردية) اربيل نفسها إلى حد كبير وحصل التغيير سلما. أما أهل كركوك، فكانوا اصلب عودا وحافظوا على روابط ثقافية حميمة مع تركيا وتوحدوا من خلال شعور أعمق بالهوية العرقية».[36]

س/ 56/ 363 بتاريخ 14-15 شباط (فبراير) 1959.

33 المحامي جاسم مخلص، نفس المصدر، ص 423 .

34 العراق في الوثائق البريطانية 1958-1959، الجزء الأول، ترجمة وتعليق العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسن، بيت الحكمة - بغداد، الطبعة الأولى 2000، ص 158 .

35 المصدر السابق، الجزء الثاني، ص 50 .

36 حنا بطاطو «العراق - الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار»، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى - بيروت 1992 ص 224 .

وكان بطاطو قد تطرق إلى التوزيع الجغرافي للمجموعات العرقية – الدينية الأساسية ويقول في ذلك:

«هناك على امتداد طريق البريد القديمة بغداد – الموصل – اسطنبول شريط من المستوطنات التركمانية منها تلعفر وداقوق وطوز خورماتو وقرة تبة، وهي شيعية، وآلتون كوبري وكركوك وكفري، وهي سنية».[37]

32- يصف الدكتور مجيد خدوري في كتابه «العراق الجمهوري» كركوك وآلتون كوبري وتلعفر بأنها مقاطعات يقيم فيها التركمان.[38]

ويتطرق الدكتور علي الوردي، أستاذ الاجتماع المعروف إلى مناطق سكن التركمان في العراق فيذكر وجودهم في مدن وقرى واقعة على خط مستقيم تقربا وهو الخط الذي يكاد يفصل بين منطقة سكن الأكراد وبقية المناطق الأخرى من العراق.[39]

34- يذكر الدكتور قاسم الجميلي في مؤلفه «العراق والحركة الكمالية» المعد للطبع من قبل الدكتور عزت اوزطوبراق أن المسؤول البريطاني هنري دوبس زار كركوك عام 1923 بعد انتشار الأنباء الخاصة بموقف التركمان في مدينة كركوك وحواليها ونيتهم مقاطعة التصويت على تـنصيب فيصل ملكا على العراق فاجتمع بوجهاء التركمان وأبدى استعداد الجانب البريطاني لإقرار الحقوق القومية والثقافية لتركمان العراق دون تحديد.[40]

– أما الدكتور فاضل الأنصاري فيورد في مؤلفه «سكان العراق» بأن التركمان هم القومية الثالثة في العراق وينتشرون في بقعة تمتد من تلعفر إلى مندلي في خط فاصل بين العرب والأكراد وأن غالبية منهم تسكن مدينة كركوك.[41]

---

37 حنا بطاطو، العراق- الكتاب الأول، «الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية»، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية- بيروت 1990، ص 57-58 .

38 الدكتور مجيد خدوري، العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، قم-إيران 1968 ص201.

39 الدكتور علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، المكتبة الحيدرية، بغداد 1996 ص143.

40 AL-JUMAİLY, Qassam Kh., Irak ve Kemalizm Hareketi (1919-1923), Atatürk Araştırma Merkezi, Ankara,1999. P. 108

41 د. فاضل الأنصاري، سكان العراق.

ويقول المؤلف العراقي مير بصري في كتابه «أعلام الأدب في العراق الحديث» إن الأدب التركماني لا زال مزدهرا في كركوك وأنحائها في حين انتعش الأدب الكردي في السليمانية وأنحائها.[42]

يورد الدكتور جميل موسى النجار في مؤلفه الموسوم «الإدارة العثمانية في ولاية بغداد» إن التركمان الذين انتشروا في مدن وقرى الولاية الشمالية الغربية، في قزلرباط وخانقين وشهربان والمنصورية ودلي عباس وقزانية ومندلي، ويستطرد بأن هؤلاء قد عاشوا في عدد كبير من مدن وقرى ولاية الموصل.[43]

ويقدر المؤلف المصري الدكتور حسن بكر أحمد في مؤلفه «العلاقات العربية-التركية بين الحاضر والمستقبل» عدد تركمان العراق بين مليونين إلى مليوني ونصف نسمة.[44]

-39 ويذكر ثامر عبد الحسن العامري في موسوعته المؤلفة من تسعة أجزاء وهي «موسوعة العشائر العراقية» أن التركمان في العراق لهم كيان واسع وخاصة في محافظة التأميم(كركوك)وبعض المناطق الشمالية وغيرها تجمعهم روح التآخي والمواطنة مع أشقائهم من العرب والأكراد تحت خيمة العراق العظيم. وهم يمارسون شتى الحرف والوظائف ولهم أنديتهم الثقافية والاجتماعية والفنية وغيرها، وقد برز من بينهم العديد من الأدباء والمفكرين والمتميزين في الكثير من الأنشطة في الأدب والفن والثقافة وفي شتى جوانب الحياة الأخرى.[45]

-40 يقول عبد اللطيف الشواف في كتابه «شخصيات نافذة»، أن العنصر التركماني قد استقر تدريجيا في سفوح المنحدرات الشمالية الغربية للجبال في شمال شرق العراق التي تفصل العراق عن المناطق الإيرانية في ولاية شهرزور وعلى جانبي الخط الذي

---

42 مير بصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، الجزء الأول، دار الحكمة، لندن، 1994 ص 27.

43 الدكتور جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990 ص 116.

44 حسن بكر أحمد، العلاقات العربية-التركية بين الحاضر والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000 ص 49.

45 ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، الجزء التاسع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1995 ص 216.

يربط كركوك بطوز خورماتو، كفري، فشهربان ومناطق ديالى جنوبا، والذي يستمر في الشمال ليتصل بآلتون كوبري فأربيل فالموصل فتلعفر.

ويورد الشواف هذا السرد في معرض تعريفه سليمان فتاح، أول متصرف للواء كركوك بعد تأسيس الحكم العراقي وهو من أصول تركمانية ووالده سليمان الجد من سكنة قرية تسعين في ضواحي كركوك.[46]

41- ويشير تقرير حقوق الإنسان الصادر من مديرية الهجرة والجنسية في المملكة المتحدة إلى أن كركوك مركز رئيسي للمواطنين التركمان بالإضافة إلى سكناهم في الموصل وأربيل وديالى كما يشير إلى أن عددهم يشار إليه إلى ثلاثمائة ألف من قبل بعض المصادر بينما يمكن أن يكون هذا الرقم بالفعل قرابة مليونين، ويتناول التقرير حرمانهم من التمتع بحقوقهم الثقافية واستعمال لغتهم الخاصة حتى في المناطق والمدن التي يشكلون أغلبية فيها.[47]

ويذكر رينهارد فيشر في أطروحته المعدة لنيل شهادة الماجستير من جامعة برلين والموسومة «التركمان في العراق» أن أهم مركز تركماني في العراق هو مدينة كركوك ولم يقتصر دور كركوك على كونها مركزا ثقافيا مهما وإنما بكونها تحتوي على أكبر تجمع تركماني فيها.[48]

43- كما يذكر دبليو.آر. هاي في كتابه عامان في كردستان، تجارب موظف سياسي بين 1918-1920 أن أهم مدينتين في جنوب الزاب الصغير هما كركوك والسليمانية ويضيف أن المدينة الأولى (كركوك) إضافة إلى أربيل يسكنها التركمان بينما السليمانية مدينة كردية، ويذكر هاي في نفس الكتاب أن كركوك هي المركز الرئيسي للتركمان الذين يشكلون أغلبية فيها.[49]

في حين يذكر سكوت تايلور أن التركمان في العراق يبلغون حوالي مليوني نسمة وبذلك

---

46 عبد اللطيف الشواف، شخصيات نافذة، دار كوفان للنشر، لندن 1993، ص 70-72.

47 تقرير حقوق الإنسان، مديرية الهجرة والجنسية، المملكة المتحدة- لندن.

48 FISCHER, Reinhard, Die Turkmenen Im Irak, Frei wissenschaftliche arbeit zur erlangung des grades eines Magister Artium, Universitat Berlin

49 HAY, W.R., Two Years in Kurdistan, London, Sidgwick& Jackson Ltd.1921

يشكلون ثاني أكبر أقلية في العراق، وهم يختلفون عن العرب والأكراد كونهم ينحدرون من أصول تركية قديمة وبقي البعض منهم في نفس البقعة التي انعزل بها الأكراد من نظام صدام حسين.[50]

يورد عبد الرزاق الهلالي أن المعاهدة العراقية البريطانية المعقودة سنة 1922 قد نصت في مادتها الثالثة بأن لا يكون هناك أي تمييز بين سكان العراق بسبب قومية أو دين أو لغة، ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران، أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم أعضائها بلغاتها الخاصة.

ولما صدر نظام المدارس الابتدائية أضيفت مادة تنص على ما يلي:

اللغة العربية هي لغة التدريس في جميع المدارس الأميرية. أما الأماكن التي لغتها غير عربية فتقرر لغة التدريس في مدارسها بقرار من مجلس الوزراء.

وفي ضوء ذلك سارت التدريسات باللغة الكردية في مدارس المناطق الكردية وباللغة التركية في المناطق التي أكثريتها تتكلم التركية. ومع هذا كان تدريس اللغة العربية يجري في الصفين الخامس والسادس من المدارس الابتدائية.

وكان على طلاب الصفوف المنتهية من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في مدارس هذه المنطقة، أن يشاركوا في الامتحانات الوزارية وكلها باللغة العربية، ولذلك أصبح طلاب هذه المدارس يحسون بصعوبة النجاح في هذه الامتحانات لأنهم غير ملمين تماما باللغة العربية، ولذلك أعربوا عن شكواهم من هذا الوضع إلى أولياء أمورهم. وكان مدير ثانوية كركوك أول من فكر في حل هذه المشكلة، فبعث بتاريخ 10/ 8/ 1927 بالتقرير الآتي نصه إلى مدير معارف المنطقة الشمالية بخطابه رقم 78 في التاريخ المذكور:

«تجري التدريسات منذ مدة في مدارس كركوك بالتركية احتراما للغة المحلية، ولكن تلامذة الصفوف الثانوية وتلامذة الصف الأخير من المدارس الابتدائية، يقصرون عن زملائهم ويرسبون في الامتحانات التي تجري في العاصمة وخاصة (البكالوريا) بغية

50 سكوت تايلور، الدوران في محور الشيطان، الترجمة التركية، ترجمة د. مصطفى ضيا، مطبوعات جاتي، اسطنبول 2004.

إكمال تحصيلهم أو دخول المدارس العالية، رغم ما يبذلونه من جهد كبير ونشاط عظيم.

وقد تبين لي، أن العقبة الكأداء القائمة في طريقهم هي عدم اضطلاعهم في اللغة العربية، إذ لا فرق بين المنهجين ولا شك في كفاءة أساتذتهم، وقد حال حرمانهم من إتقان اللغة العربية وبين الانتفاع من التدريسات العليا. ويجب أن لا ننسى في الوقت نفسه فقدان المؤلفات باللغة التركية في مختلف العلوم والفنون وهذا ما يؤدي إلى ضعف الدروس التي تلقى باللسان المذكور، فلم يبق مفر من ترك الدروس في الصفوف الأربعة الأولى من المدارس الابتدائية تلقى كما كانت باللغة التركية، وأما في الصفين الأخيرين من القسم الابتدائي والصفوف الثانوية، فينبغي أن تجري التدريسات فيها باللغة العربية وسد الفراغ الحاصل من فقدان الكتب باللغة التركية، وذلك بالطبع يفسح المجال للطلاب في دخول جامعات بغداد وبيروت ومصر وكلياتها، ويمكنهم الفوز والتقدم ويزيد من ثقافتهم العامة.

« إن هذه الطريقة أعود عليهم بالنفع والفائدة وأضمن لمستقبلهم من غيرها فإذا وافقتم دولتكم على هذا الاقتراح، فأسترحم أن تتوسطوا لدى المراجع المختصة بتنفيذه اعتبارا من السنة الدراسية المقبلة حتى يمكن أن ينتفع الوطن من مذهب شباننا وكفاءتهم الفطرية لتلقي العلوم العصرية والمعارف ولكم الأمر سيدي».

مدير المدرسة العلمية

وقد أحال مدير المعارف نص التقرير إلى المجلس البلدي وبعد المداولة قرر المجلس بتاريخ 11 آب (أغسطس) 1927 عرض الموضوع بالتوصية بالموافقة على اقتراح مدير المدرسة العلمية على مقام متصرف اللواء.

كما عرضت المتصرفية التقرير على مجلس معارف اللواء الذي أيده وأعاده إلى متصرفية اللواء فقامت بدورها بتاريخ 17 آب (أغسطس) 1927 بعرض الموضوع على وزارة الداخلية. وبعد أن درست وزارة الداخلية الاقتراح ومبرراته رفعت الطلب إلى مجلس الوزراء للنظر فيه، وقد تمت مناقشة الموضوع فعلا في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 31آب (أغسطس)1927 وقررت الموافقة عليه، واستنادا إلى ذلك قامت وزارة المعارف بتحقيق هذه الرغبة في الصفوف الخامسة وما فوق في مدارس كركوك.

وقد رفع المجلس البلدي في أربيل أيضا نفس الطلب بتاريخ 25 كانون الأول (ديسمبر) 1927 باعتبار أن التدريس كان يتم باللغة الكردية أو التركية في مدارسها فتم العمل بالنظام الجديد اعتبارا من 21 نيسان (ابريل)1928 في أربيل.[51]

51 عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني 1921–1932، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2000، ص 128–133.

الفصل الثانى

موقف الحكومة البريطانية من التركمان
إبان مفاوضات مسألة الموصل

هناك الكثير مما نشرعن مفاوضات مسألة ولاية الموصل والحجج التي أتى بها الوفدان التركي والبريطاني أثناء مناقشة المسألة المذكورة في اجتماعات مؤتمر لوزان.

وهناك العديد من المؤلفات التي تناولت هذا الشأن بالتفصيل وسردت عروض عصمت باشا رئيس الوفد التركي إلى المؤتمر ونظيره البريطاني اللورد كرزون، ولكن الملاحظ أن جميع هذه الدراسات قد انصبت على المناقشات العلنية التي جرت أثناء الاجتماعات بينما أغفلت المذكرات المتبادلة قبل الاجتماعات العلنية رغم أن المناقشات قد أشارت باقتضاب إلى وجود مثل هذه المذكرات.

وقد حاولت العثور على أية إشارة مفصلة لما تناولته هذه المذكرات وخاصة المذكرة البريطانية التي أرسلها اللورد كرزون إلى الوفد التركي قبل عقد الاجتماعات المفتوحة فلم أجد إلا إشارات مقتضبة لقسم من المؤلفين إلى هذه المذكرات دون نشر النص الكامل لها.[52]

لذلك فقد رأيت أن أورد هنا الترجمة الكاملة للنص الأصلي للمذكرة البريطانية باعتبارها تتناول الحجج التي تقدمت بها الحكومة التركية إضافة إلى رد البريطانيين عليها.

والملاحظ أن المسألة التركمانية في العراق قد احتلت حيزا كبيرا في هذه المذكرة ولكن التعتيم المشار إليه قد أخفى هذه الحقائق عن الباحثين والمتتبعين لهذه المسألة. كما أن من الملاحظ أن المذكرة تحوي العديد من المغالطات التاريخية والواقعية والتي تفندها الوقائع على أرض المنطقة وسنقوم بالإشارة إلى ذلك بعد عرض نص المذكرة بالتفصيل.[53]

---

52 هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، الجزء الأول، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد1989 ص232- ومحمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000، ص41. وأهم إشارة وردت في مؤلف فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة اشبيلية، الطبعة الثالثة، بغداد1977 ص30.

53 المذكرة رقم إي.14103/ 13003/ 44 والمحفوظة في دائرة حفظ الوثائق البريطانية بلندن في

- نـص المذكـــــرة -

من الماركيز كرزون، ماركيز كيدلستون إلى عصمت باشا

عزيزي عصمت باشا

في أثناء محادثاتنا المتكررة حول مسألة الموصل فقد بينتم لي الأسس العرقية والسياسية والاستراتيجية والتاريخية وخلافها التي اعتمدت حكومتكم عليها في مطالبتها باستعادة ولاية الموصل. وقد أعلمتكم في جوابي بأنني أختلف معكم في جميع هذه الحجج المقدمة.

وبرفقة هذه الرسالة فأنني أقدم مذكرة تبين أسباب اختلافي معكم بهذا الشأن وبالإضافة إلى عدم تمكن بريطانيا العظمى من إعادة بلد تشرف عليه بالانتداب وفق مقررات عصبة الأمم فأنه واضح بأن حكومتي لا تستطيع حتى التفكير بالتخلي عن ولاية الموصل.

المخلص
كورزون أوف كيدلستون

ملحق الرسالة: مذكرة حول الموصل

هدف هذه المذكرة المقدمة من قبل الوفد البريطاني هو تلخيص الأسباب التي تحدو بها إلى عدم الموافقة على طلب الوفد التركي الخاص باستعادة تركيا لولاية الموصل.

وهذه الأسباب هي عرقية وسياسية وتاريخية واقتصادية. وقد وقع الوفد في التناقض في كل واحدة من هذه الحجج بحيث أبطلت المبررات الواردة فيها وكما تكرر ذلك في مناقشاتنا مع الوفد المذكور والذي أسس مطالبته وفق هذه المبررات.

يستند الوفد التركي في مطالبته على الأسس التالية:

الأساس القومـي:

إن سكان ولاية الموصل يتكونون من العرب والأكراد والترك «التركمان» والمسيحيين

الملف إف. أو/ 286/ 869.

بالإضافة إلى عدة آلاف من اليزيديين. ويمكن استخلاص الأرقام الحقيقية لهذه العناصر عن طريق جدولين إحصائيين جمعت أرقامها وصنفت من قبل الضباط البريطانيين الذين خدموا في الولاية والذين قاموا بزيارة جميع أنحاء الولاية سواء على ظهور الخيل أو بواسطة وسائط النقل التي أتيح لها الحركة بفضل الطرق التي عبدت من قبل البريطانيين بعد الاحتلال وفي السنوات التي تلت الحرب.

ويظهر الجدول الأول التقديرات التي أجريت عام 1919 والذي يظهر سكان الولاية حسب تقسيمهم الديني، أما الجدول الثاني فهي التقديرات التي أجريت عام 1921 ونتيجة أبحاث ودراسات أوسع ويظهر التقسيم العرقي لسكان الولاية.

وقد أظهرت النتائج الأولية لعام 1919 أن عدد سكان الولاية هو 000 703 شخص بينما ارتفع هذا العدد إلى 000 785 شخص عام 1921 وينتج الفرق الحاصل في الزيادة السكانية التي حصلت في سهول الموصل المتكونة من سهل الموصل وحواليه عن:

عودة أعداد كبيرة من السكان من الجيشين التركي والعربي.

عودة كثير من العوائل التي هجرت قراها الأصلية قبل الاحتلال البريطاني بسبب المجاعة الناجمة عن الحرب.

توطين الكثير من اللاجئين الآثوريين.

وقد أتضح من هذه الدراسة أن مجمل مدينة الموصل وجميع المناطق التي تقع إلى الشمال من مدينة الموصل على الضفة اليمنى من نهر دجلة ولحد حدود الولاية وجميع المناطق الريفية الواقعة جنوب الموصل في الضفة اليمنى من النهر والمناطق الجنوبية الواقعة على الضفة اليسرى منه ولحد الطريق المؤدية إلى أربيل -كركوك- كفري يسكنها عرب.

أما «الأتراك» فهم ليسوا أتراكا عثمانيين ويسمون نفسهم بالتركمان. واللغة الطورانية التي يتحدثون بها تشبه الأذربيجانية وليست التركية المستخدمة في القسطنطينية. وهم بالتأكيد من بقايا التركمان الذين قدموا إلى العراق قبل وقت طويل من تأسيس «السلطان» عثمان للإمبراطورية العثمانية، ويعتقد بأنهم من أحفاد التركمان الذين

استقدمهم الخلفاء العباسيون للدفاع عن وطنهم. وتدل مواطن استيطانهم على أنهم ينحدرون من الجيوش الأجنبية المستأجرة التي حاربت لهذا الغرض. فمدينة تلعفر وهي مدينة تركمانية بالكامل تقريبا تقع على بعد 45 ميلا إلى الغرب من الموصل على مشارف الصحراء السورية. وباستثناء هذه المدينة وقراها التركمانية المجاورة وبعض القرى التركمانية المبعثرة في سهل الموصل فأن مجمل السكان التركمان يقطنون على امتداد الطريق الشرقي الذي يصل الموصل ببغداد وبدرجة رئيسية في أرجاء مدينة أربيل وآلتون كوبري وكركوك وتازة خورماتو وطاووق وطوز خورماتو وكفري وقرة تبة. ويقدر عددهم بما يلي:

تلعفر والقرى المجاورة	10 000
قرى سهل الموصل	4 895
	14 895
كركوك والقرى المحيطة بها	25 000
كفري، تازة خورماتو، طاووق، طوز خورماتو، وقرة تبة	10 000
	35 000
أربيل وآلتون كوبري	15 000
المجموع (بعد حذف القلة في السليمانية)	64 895

إن نسبة التركمان إلى العرب يمكن التوصل إليها بحقيقة أن جميع التركمان الذين يقطنون ولاية الموصل يقلون عن العرب الذين يقطنون مدينة الموصل وحدها.

ويقدر الأكراد بضعف العرب في ولاية الموصل وسبعة أضعاف التركمان، وهم منفصلون عن العرب بخط يوازي المدن التركمانية المار ذكرها وعند التلال المشرفة على الجبال الواقعة إلى الشمال منها. ويعتقد أنهم من سلالة الميديين والذين صنفوا قديما مع الفرس. وبغض النظر عن صحة ذلك فهم يتكلمون لغة إيرانية قريبة من الفارسية وتشبه الفارسية أكثر مما تشبه العربية أو التركية.

أما غير المسلمين، فرغم أن عددهم مجتمعين يفوق عدد التركمان بكثير ودون الدخول في تفاصيل ذلك فأن التقديرات هي كما يلي:

اليزيديون (ربما من أصول كردية إلا أنهم يدينون بغير الإسلام)	30 000
المسيحيون (الآثوريون وبعض النساطرة وبعض الكاثوليك)	62 225
اليهود	16 865

وأغلبية اليزيديين تعيش في جبل سنجار ولكن هناك الكثير من القرى اليزيدية في شمال شرق الموصل. أما المسيحيون فيعيشون في الغالب بمدينة الموصل وفي منطقة أربيل في سلسلة من القرى المزدهرة (والتي تشكل القوش وتلكيف أكبرها) في الضفة الشرقية من دجلة وفي مناطق دهوك والعمادية. أما أكثرية اليهود فأنهم يقطنون الموصل ولكن هناك مجموعات يهودية تقطن في المناطق الكردية والتركمانية أيضا وبعض الأفراد أو العوائل بين القبائل الكردية.

والطرح الذي أتى به الوفد التركي والمتعلق بالجانب الأثني والعرقي للمسألة تقودنا إلى ما يلي:

إنهم يطلبون الاتحاد في آسيا الصغرى مع مجموعة عرقية تكون جزءا من أثني عشر جزء من المجتمع المحلي قد يرتبطون معهم بنوع من النسب العرقي في هذه المنطقة مقابل سبعة أجزاء من الأكراد الذين لا يرتبطون معهم بأكثر مما يرتبطون بالصينيين مثلا عدا رابطة الدين، وثلاثة أجزاء من العرب والذين لا يقتصر فرقهم في أنهم ينتمون إلى جنس ولغة مختلفة بل يتعدى ذلك إلى أنهم يرتبطون عرقيا ولغويا برباط أقوى ببغداد والبصرة ويتعاطفون معها، وجزء آخر من غير المسلمين والذين لا يرتبطون بالأتراك

رغم اختلافهم الذاتي لا من حيث النسب ولا اللغة أو الدين أو الثقافة.

الجدول رقم 1

سكان ولاية الموصل من حيث الانتماء الديني
وفق تقديرات عام 1919

الألويـة	السنة	الشيعة	اليهود	المسيحيون	آخرون	المجموع
الموصل	244 713	17 180	7 635	50 670	30 180	350 378
أربيل	96 100	–	4 800	4 100	1 000	106 000
كركوك	85 000	5 000	1 400	600	92 000	
السليمانية	153 000	–	1 000	100	155 000	
المجموع	579 713	22 180	14 835	55 470	31 180	703 378

الجدول رقم 2

سكان ولاية الموصل من حيث القومية
حسب تقديرات عام 1921

الأبوية	العرب	الأكراد*	التركمان	المسيحيون	اليهود	المجموع
الموصل	170 663	179 820	14 895	57 425	9 665	432 468
أربيل	5 100	77 000	15 000	4 100	4 800	106 000
كركوك	10 000	45 000	35 000	600	1 400	92 000
السليمانية	–	152 900	1 000	100	1 000	155 000
المجموع	185 763	454 720	65 895	62 225	16 865	785 468

*بما في ذلك 30 000 يزيدي.

الأساس السياسي:

الحجة الأخرى التي جاء بها الوفد التركي هي أن سكان ولاية الموصل يرغبون في الرجوع إلى تركيا وذلك لتواصلهم السياسي والتاريخي مع تركيا. وقد يكون ذلك صحيحا بالنسبة لغالبية التركمان الذين تمتعوا إبان العهد التركي بامتيازات لا تتناسب مع عددهم فلا يمكن تطبيق ذلك في أية حال على الأكراد والعرب والمسيحيين. إذ لا يمكن التغاضي عن أن العرب في الموصل يغمرهم الحماس في تأييد الدولة العراقية الجديدة والملك فيصل. وقد أثبت الاستفتاء الذي جرى في العراق عام 1919 أن هناك إجماعا على توحيد البصرة وبغداد والموصل في دولة واحدة. ومنذ وصول الأمير فيصل إلى البلاد فقد أظهر العرب في الموصل بصورة لا تقبل الخطأ رغبتهم في الاتحاد مع الحكومة العربية في بغداد وتحت قيادة الملك فيصل واستقبلوا الأمير بكل الترحاب وصوتوا لصالح تتويجه ملكا على العراق بالإجماع وأقسموا له يمين الولاء. وقد شمل هذا الاستفتاء أرجاء ولاية الموصل عدا السليمانية ورانية وراوندوز والذين وبحكم تكوينهم كيانا خاصا متميزا في القومية واللغة قد توقعوا حلا منفصلا.

لقد صوتت المناطق العربية وتلك المتاخمة لها من المناطق الكردية والمدن التركمانية باستثناء كركوك لصالح الدولة العراقية والقبول بفيصل ملكا على العراق.

والأكراد أناس يشعرون بالحس القومي وبالفخر بانتمائهم العرقي ولغتهم ويشعرون بأحقيتهم في إدارة شؤونهم الخاصة بقدر ما يسمح به تطورهم الاقتصادي.

لقد جاء في توجه الوفد التركي أن الأكراد متوحدون في الأهداف مع تلك التي في آسيا الصغرى. ويمكن الرد على ذلك من زاويتين:

من المعلوم تماما لمن عاشوا في العراق قبل الحرب أن الاتصالات بين السليمانية من جهة وبغداد والموصل من جهة أخرى قد قطعت تماما حتى أن الموظفين الرسميين الأتراك المعينين غالبا ما كانوا ينتظرون في الموصل لأشهر قبل أن يغامروا بالتوجه إلى مقرات أعمالهم وغالبا ما كانوا بعد وصولهم إلى مقرات العمل في كردستان الجنوبية يكونون معدومي العون في وجه تصميم الأكراد على مقاومة التدخل من مقر الحكم البعيد في القسطنطينية.

لم يظهر الأكراد في ولاية الموصل أية أمارة للتوحد مع الطرح أو الهدف التركي في الحرب بل أنهم لم يكونوا معنيين أصلا بأسباب النزاع التركي مع دول الائتلاف. ويمكن أن نطلب من الوفد التركي تقديم أي دليل بأن الأتراك قد حصلوا على أي نوع من الدعم من الأكراد ضد البريطانيين. وقد حدثت حالة استثنائية بتواجد قوة قبلية كردية مع الأتراك في اشعيبة قرب الموصل في ربيع عام 1915 ورغم تواجدهم فهم لم يسهموا إلا بقسط بسيط في العمليات ورجعوا إلى مواطنهم بعد المعركة ومنذ ذلك التاريخ لم يحصل الأتراك على أي دعم من الأكراد كما حصلوا من العرب. وقد غادر العديد من أكراد كفري وكركوك منازلهم تفاديا للتجنيد الإجباري وعادوا إليها بعد الاحتلال البريطاني حيث عاد الألوف منهم إلى مواطنهم من المناطق الجبلية حيث كانوا قد تركوها لعدم عدهم من الموالين للأهداف التركية.

وأخيرا فهناك العناصر المسيحية الكبيرة وبصورة أساسية النسطوريون والكلدان إضافة إلى اليزيديين. فإذا كانت حجة الأتراك ضعيفة فيما يخص المسلمين من غير الأتراك فأنها أضعف بالنسبة لغير المسلمين. ويعزو اليزيديون سبب الانخفاض الهائل في عددهم إلى السياسة التركية الخاطئة سواء سلبا أو بفعل عمليات معينة في الحقبة الأخيرة من الزمن. أما الكلدان فهم يتذكرون ما حاق بأخوتهم في الدين بمنطقة ديار بكر وماردين والجزيرة ولا يعقل أن يطلبوا استعادة الحكم التركي. وأخيرا فأن النسطوريون والذين تم إجلاؤهم من جولاميرك والحدود الإيرانية من قبل الأتراك خلال الحرب والذي مات الألوف منهم أثناء الهجرة إلى العراق واختاروا العيش في هذا البلد الغريب مفضلين ذلك على العودة إلى أوطانهم تحت ظل الحكم التركي سوف يناضلون حتى الموت لعدم إلحاق موطنهم الجديد إلى من يعتبرونهم مثال الحكم السيئ.

الأساس التاريخي:

إن الحجة التي أتى بها الأتراك من أن الروابط التاريخية للموصل مع الإمبراطورية العثمانية مما يحتم رجوع الموصل إليهم ينطبق بنفس المنطق على بغداد. فباستثناء حقبة قصيرة من الزمن دخلت فيها بغداد تحت المظلة الفارسية فأن بغداد كانت جزءا من تركيا شأنها شأن الموصل. والحقيقة أنهما مدينتان عربيتان تم انشاؤهما من قبل العرب وتحتفظان بطابع عربي رغم كونهما جزءا من الإمبراطورية التركية. بل إن

الأتراك قد أدركوا العلاقة المتميزة بين الموصل وبغداد بحيث كانت الموصل جزءا من باشوية بغداد سابقا، وحتى الثمانينات من القرن الماضي وعندما كان مدحت باشا واليا على بغداد فإن الموصل كانت تحت حكمه. ولم يكن فصل الموصل وجعلها ولاية مستقلة مرتبطة بالقسطنطينية إلا إجراءا إداريا اتخذ لتسهيل الإجراءات الإدارية.

ولذلك فأن الحجة التاريخية ليست من الحيوية بحيث يمكن الأخذ بها. ويمكن تطبيق ذلك إذا صح القول على جميع المناطق والدول التي خسرتها تركيا في الحرب، كما يمكن أن يكون ذلك سابقة تتمسك بها أية دولة للمطالبة بأية أراض خسرتها بنتيجة الحرب.

الأساس الاقتصادي:

إن الحجة الاقتصادية التي أتى بها الوفد التركي هي من أضعف الحجج. فالعلاقة الاقتصادية للموصل كانت بشكل تام مع بغداد ومدينة حلب العربية وهما مدينتان أصبحتا خارج حدود العهد القومي. فلو نظرنا إلى المدن الرئيسية الثلاث في ولاية الموصل وهي السليمانية وكركوك والموصل، فإن جميع صادرات السليمانية تذهب إلى بغداد وتستبدل بمتطلباتها من البضائع الأجنبية. أما كركوك فان تجارتها تتم مع بغداد والموصل من جهة والسليمانية من جهة أخرى وان رفاهيتها تتعلق بالحفاظ على هذه العلاقة مع المدن الثلاث. في حين أن الموصل وهي الأقرب إلى تركيا وكان من المفروض أن تكون الأساس في الحجة التركية فان تجارتها تكاد تكون بالكامل بامتداد النهر جنوبا إلى بغداد وعبر الصحراء إلى سوريا. وأكثر واردات الموصل من البضائع تتمثل في الشاي والسكر والقهوة، وجميع هذه المواد لا تنتج في تركيا أو يمكن الحصول عليها عبر أراضيها إلا بصعوبة جمة أو باستبدال الطرق التقليدية التي تم التعارف عليها منذ قرون. وتمثل صادرات الموصل بوجه أساسي الحبوب والصوف والجلود والتبغ وبدرجة أصغر الأخشاب والمكسرات. وكل رطل من التبغ باستثناء كمية صغيرة مخصصة للاستهلاك المحلي تذهب إلى بغداد وتستهلك فيها وفي البصرة، أما الفائض من غلة الموصل فأنها تخصص لاستهلاك سكان بغداد وكذلك الخشب الذي يصدر إلى بغداد لأغراض البناء. في حين أن الصوف والجلود واللبان والمواد التي تدخل في صناعة الحبر في الدول الأوربية فإنها تصدر بالكامل إلى الخارج. والسؤال كيف يمكن للموصل أن تصرف حبوبها وصوفها وجلودها في تركيا وهي بذاتها منتجة كبيرة لهذه المواد أو تصدر إليها التبغ وهي بلد لها مناطق واسعة تنتج هذه المادة.

إن بغداد تعتمد على وارداتها من القمح من الموصل إلى درجة أن القوات البريطانية وبسبب من فصل الولايتين بسبب العمليات الحربية قد اضطرت إلى استيراد القمح من الهند لغرض استهلاك سكان بغداد وما جاورها. وكمثال صارخ للأسلوب الذي يكون فيه العامل الاقتصادي متقاطعا مع الحدود القومية فأن الحقيقة أن أربيل وآلتون كوبري هي تركمانية قسما كمدن بينما المناطق الزراعية مسكونة عموما من قبل الأكراد وهي تعيش بالكامل على تجارة الحبوب مع بغداد. وقد تكون من المبالغة القول إن المناطق الريفية إلى الشمال من الحدود الحالية بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى مؤثرة بأي شكل في الحياة الاقتصادية للموصل أو أنها ستؤثر في وضعها الاقتصادي. فالعراق كما هو الآن يمكن أن تحيا بدون تركيا ولكن الموصل لا غنى عنها بالنسبة لبغداد.

الأساس الإستراتيجي:

عبر الوفد التركي عن اعتقاده بأن الحدود الجنوبية لولاية الموصل والتي تمتد على طول سلسلة جبل حمرين إلى الجنوب الشرقي باتجاه نهر ديالى ثم بموازاة ديالى إلى الحدود الإيرانية ستشكل حدودا مثالية بين تركيا والعراق من الناحية الإستراتيجية. وهذه الحجة لا يمكن القبول بها أبدا. فأن القبول بحدود خط جبل حمرين- ديالى يجعل أمر الدفاع عن العراق متعذرا. فأن القوة التي تسيطر على الموصل بامكانها قطع الإمدادات الغذائية عن بغداد، ثم أن باستطاعة مثل هذه السلطة أن تقطع الطريق التي تصل العراق بإيران وهو المنفذ الحيوي لبغداد والبصرة اقتصاديا والتي يعتمد سكانها على التجارة مع إيران. والنقطة الثالثة فأن وضع الحكومة العربية في بغداد والتي يصلها النهر لمسافة 560 ميلا من الحدود الجنوبية للدولة ستكون في وضع صعب إذا وقع نظام غير ودي إلى الشمال منها بمسافة سبعين ميلا فقط. وأخيرا فأنه لا سبب يدفع بالحكومة العراقية أو بريطانيا العظمى بصفتها الدولة المنتدبة على العراق أن تسلم للحكومة التركية مواقع يمكن أن تكون قاعدة عسكرية تهدد المناطق المجاورة.

-6 العهد القومي:

وأخيرا فإن الوفد التركي قد كرر مرارا أن مطالبتهم بولاية الموصل أو مدينة الموصل على الأقل تستند على المادة الأولى من العهد القومي والمعتمد من قبل مجلس الشعب

التركي بتاريخ 17 شباط (فبراير) 1920. والواقع أن الأمر ليس كذلك، فالمادة الأولى من هذا العهد تنص على ما يلي:

« بقدر ما يحتمه الواقع فأن مصير أجزاء الإمبراطورية التركية والتي تقطنها حصرا أغلبية عربية والتي وقعت تحت احتلال القوى المعادية بنتيجة الهدنة المعقودة في 30 تشرين الأول (أكتوبر)1918 سيحدد وفق التصويت الحر لسكانها، أما الأجزاء التي تقطنها أغلبية عثمانية مسلمة متحدة في الدين والعرق والتوجه ومتجانسة بمشاعر متبادلة من الاحترام المتبادل وشعور التضحية وتحترم خصوصيات بعضها القومية والاجتماعية ومشاعرها المشتركة، وبغض النظر عن وقوعها داخل أو خارج حدود هذه الهدنة فأنها تشكل كلا لا يتجزأ و لا يمكن تقسيمها لا في الواقع ولا بفعل أي تشريع».

والحقيقة فأنه أمر غير مسبوق ومروع أن تقوم قوة هزمت في الحرب بإملاء شروطها على المنتصرين في كيفية التصرف في المناطق التي انتزعوها منها. وسيكون من المشوق أن نعرف عما إذا كانت هناك أية سابقة في التاريخ استولى فيها الأتراك على أية بقعة من الأرض ثم شجعت المنهزمين لطلب استفتاء على مصير الأراضي المذكورة أو أية نية لاحترام مثل هذا التصويت.

ومع ذلك فأننا لو نظرنا إلى هذه الحجة فان العرض الأول في هذه المادة تنص على إجراء استفتاء في المناطق التي تقطنها حصرا أغلبية عربية. ومن غير المفهوم كيف يتسنى أن تسكن أغلبية ما حصرا في منطقة معينة، فوجود أغلبية يعني بالضرورة وجود أقلية معها. إلى ذلك فإن الأتراك أنفسهم قد أقروا بأن العرب لا يشكلون الأغلبية في ولاية الموصل وأن الأكراد والأتراك يفوقونهم عددا، وكما يظهر في الجدول الثاني والذي يبين عدد سكان الولاية أن عدد السكان من الأكراد هو 720 454 والتركمان 895 65 شخصا في حين أن العرب يبلغون 763 185 فردا. ولذلك فلو أن الأتراك يطالبون باستفتاء فإن هذا وبمفهوم مادتهم هذه يجب ألا ينطبق على ولاية الموصل لأن العرب لا يشكلون الغالبية فيها.

وعلى أية حال فلو فرضنا أن ذلك ينطبق على كامل المنطقة دون النظر إلى الأغلبية أو الأقلية فقد ذكر أن مثل هذا الاستفتاء قد أجري مرتين ونتج عنهما رأي مخالف ومعاد للأتراك. ففي عام 1919 صوت سكان الموصل بالإجماع لصالح الاتحاد مع بغداد

والبصرة، وفي عام 1921 فإن جميع العرب والأكراد في المناطق المتاخمة وجميع التركمان (باستثناء كركوك) قد صوتوا ثانية للانضمام إلى الدولة العراقية وبالمناداة بفيصل ملكا على العراق.

وهذه المادة من العهد القومي تأتي بمسألة أخرى غير عادية، فإنها تنص على أن سكان المناطق التي وقعت تحت الاحتلال لغاية 30 أكتوبر 1918 هم الذين يسمح لهم بتقرير مصيرهم. وقد كانت القوات البريطانية في ذلك التاريخ على مبعدة 30 ميلا إلى الجنوب من الموصل ودخلتها بعيد ذلك فورا. لذلك فأن هذا الطرح يقودنا إلى نتيجة غير منطقية مفادها أن العرب الذين يقطنون المناطق الواقعة إلى الجنوب من خط الهدنة مدعوون إلى التصويت في استفتاء بعد أربعة أعوام بينما يحرم العرب القاطنين في مدينة الموصل والذين يشكلون ثلث مجموع العرب في الولاية من هذا الحق. وهذا دليل على عدم جدية هذا الطرح. كما إن من نافلة القول إن الهدنة لا علاقة لها باتفاقيات السلام كما أن أية اتفاقية سلام أوربية لم تأخذ في نظر الاعتبار خط الهدنة لعام 1918 فقد تقدمت هذه الاتفاقيات على واقع الهدنة.

وقد جاء في مؤخرة هذه المادة طرح مبهم وغير مبرر يفيد بأن المناطق المأهولة بأغلبية عثمانية مسلمة متحدة في الدين والعرق والهدف ومتشربة بعاطفة موحدة وباحترام متبادل لقومياتها وحقوقها الاجتماعية سواء كانت داخل خط الهدنة أو خارجه هي وحدة لا تتجزأ فعليا أو بسبب أي تشريع.

وللحقيقة فأنه من المتعذر فهم اصطلاح العثمانية الواردة في هذا المجال، فإذا كان من المفهوم وحدة الدين فأنه يتعذر فهم الروابط التي تربط مثلا العرب الساميين والأكراد المنحدرين من أصول إيرانية مع الأتراك الذين ينتمون إلى عرق الأورال والألطاي، ولا لماذا يتحتم على هؤلاء الذين وقعوا تحت الحكم العثماني لفترة من الزمن أن يستمروا في قبول هذه الفكرة إلى الأبد. وعلى أية حال فإن الحكومة التركية والشعب التركي سيكونان على الأرجح على استعداد للقبول بفكرة منح العرب حق تقرير مصيرهم ومستقبلهم في لحظة لترجعا وتقررا وفق ذلك أن المناطق المأهولة بأغلبية عثمانية مسلمة وهو المصطلح الذي ينطبق طبعا على الأكراد والأتراك أيضا لا يمكن تجزئتها.

يتضح من كل ذلك أن دعوى استعادة الحكومة التركية لولاية الموصل ليست غير نافذة

بسبب الحجج العرقية والسياسية والتاريخية والاقتصادية التي سبق ذكرها فقط وإنما هي متعارضة لأي تفسير يمكن إجراؤه للمادة الأولى من العهد القومي.

لوزان، في 14 كانون الأول(ديسمبر)1922

أضواء على المذكرة:

تدل المذكرة البريطانية وما تبعتها من طروح للوفد البريطاني خلال اجتماعات مفاوضات ولاية الموصل على نفس التوجه الذهني والنفسي الذي انتاب سلطات الاحتلال الأجنبي على مر العصور من نظرة أحادية الجانب والتي تعتم تماما على تطلعات الشعوب المقهورة وتصنف أية حركة تحريرية نوعا من الغباء الفكري أو ضربا من الخيانة.

جداول النفوس:

ذكر البريطانيون أنهم قد جمعوا أرقام الجداول الخاصة بعدد نفوس السكان في الولاية من قبل ضباط بريطانيين زاروا جميع أنحاء الولاية سواء على ظهور الخيل أو بوسائط النقل المتاحة.

وقد قدم البريطانيون هذه الحجة مقابل الإحصاءات الرسمية التي أجرتها الدولة العثمانية في وقت لم تكن فيه بحاجة إلى التلاعب في منشأ المواطنين أو قوميتهم ووفق أسس إحصائية معتمدة على مر السنين، إلا أن البريطانيين قد أصروا على أن الأسس المعتمدة من قبلهم هي الأصوب والأفضل، علما بأن البريطانيين أنفسهم قد أوردوا في مناسبات لاحقة بأنهم لم يستطيعوا أن يدخلوا منطقة السليمانية بسبب الأحداث التي جرت فيها في أعقاب الحرب العالمية الأولى والمقاومة التي حصلت تجاه الاحتلال البريطاني.

كما أن الكثير من الباحثين قد أغفلوا حقيقة جوهرية وهي سواء للأرقام العثمانية أو البريطانية اعتمادها على الخارطة المعتمدة لولاية الموصل، فحدود هذه الولاية كانت تمتد إلى مسافة أبعد بكثير من الوضع الأخير الذي احتلته بعيد الحرب العالمية الأولى أو في تقسيمات الدولة العراقية الحديثة. ويرى القارئ في مكان آخر عرضا وافيا لهذه الخرائط التي تدل على طبيعة هذه التقسيمات والتي أدت إلى إظهار الوجود الكردي في

بعض المواقع بأكثر مما هو عليه في الواقع إذا ما استثنينا سكان المناطق التي كانت من ضمن الخريطة وبقيت داخل حدود الجمهورية التركية لاحقا.

ويلاحظ أن المذكرة تعتبر المسيحيين في وقت الإحصاء المزعوم أكثر من عدد المواطنين التركمان في العراق قاطبة، ولا نعتقد أن أحدا يوافق على هذا الرأي ولم يحدث وأن طرح المسيحيون سواء كان الكلدوآشوريين أو الفئات الأخرى من يزيدية وصائبة مثل هذا الرأي. كما يلاحظ أن أربيل والسليمانية قد قدمتا باعتبارهما أكبر من لواء كركوك، وهي المدينة التي كانت تعتبر المدينة الكبرى الرابعة في العراق بعد بغداد والموصل والبصرة.

تعريف اللغة التركمانية:

وردت في المذكرة البريطانية أن التركمان في العراق لغتهم طورانية تشبه الأذربيجانية وليست اللغة المستخدمة في اسطنبول. وقد ذكرنا اسطنبول والتي كانت مركز الإمبراطورية العثمانية وعاصمتها تقريرا حيث أن المذكرة وخطب اللورد كورزون كانت تشير بإصرار وبشكل مستمر إلى اسطنبول باعتبارها القسطنطينية، وهي الاسم القديم للمدينة التي فتحها السلطان العثماني محمد الفاتح عام 1453 وعرفت باسم اسطنبول في العالم الإسلامي والغربي منذ ذلك التاريخ.

وقد تجاهلت المذكرة عن عمد بأن اللهجة المستخدمة في مناطق تركمان العراق أو في أذربيجان أو في الأناضول هي نفسها وإذا كانت لهجة أهل كركوك لا تختلف عن لهجة مواطني أذربيجان فإنها لا تختلف أيضا عن لهجة سكان أورفة أو أرضروم، ولم تكن هذه الحقيقة مؤثرة في فصل الأناضول مثلا عن اسطنبول التي تعتبر لهجتها الأساس في لغة الكتابة التركية ومؤلفاتها.

الموقف من الاحتلال البريطاني:

لقد تجاهلت المذكرة موقف المواطنين العراقيين من الاحتلال البريطاني وقدمت ادعاء واهيا بأن العرب والأكراد والتركمان كانوا متعاطفين مع الإدارة البريطانية وأن العرب برمتهم قد رفضوا الحكم التركي لهذا السبب.

وقد تجاهلت المذكرة الأحداث الساخنة التي جرت في مناطق العراق كافة بعيد الاحتلال البريطاني للعراق وفي مقدمتها الثورة الشعبية المتمثلة بثورة العشرين والتي أحرجت سلطات الاحتلال البريطاني قبل ما يقل عن عامين من بدء مفاوضات ولاية الموصل. كما أوردت المذكرة أن الأكراد لم يظهروا أية إشارة لتعاطفهم مع الأتراك وأنهم كانوا متعاطفين مع الإدارة البريطانية.

ويبدو التناقض الواضح في وصف موقف العرب من مصير ولاية الموصل وموقفهم من الاحتلال البريطاني بين هذه المذكرة الرسمية وجميع المراسلات الرسمية أو مذكرات المسؤولين البريطانيين.

فنرى الآنسة غروترود بيل، السكرتيرة الشرقية لسلطة الانتداب البريطانية على العراق تقول في رسالتها المؤرخة في 14 آذار (مارس) 1920 تقول إن وجهاء الكاظمية في بغداد تعتنق مبدأ الوحدة الإسلامية بشدة وتناؤئ البريطانيين بكل وسيلة. ومن أبرزهم أسرة تسمى أسرة الصدر. وتقول في رسالة مؤرخة في 5 أيلول (سبتمبر) من نفس العام أن مشكلة البريطانيين هي مشكلة المستقبل، فالقبائل لا تريد أن تكون قسما من الدولة الموحدة، وليس بوسع المدن أن تسير من دونها.

وتقول بيل في رسالة مؤرخة في 28 أيلول (سبتمبر)1922 : يستعد الأتراك، أخزاهم الله، لشن هجوم آخر على عقرة هذه المرة، والقبائل تعتقد بأن الأتراك هم الناس الوحيدون الذين يملكون القوة. وتستطرد قائلة في اللحظة التي نعنى بها في الدرجة الأولى بالدعاية التركية فأننا لم ندخل في الوزارة أيا من العناصر الوطنية.

وتقول في رسالة مؤرخة في 20 شباط (فبراير) 1924 أن مشرف الدندل، رئيس العكيدات على اتصال بالأتراك. وأنا أعلم ذلك لأني كنت منذ عام 1907 أعرف جميع هؤلاء الناس شخصيا، وأعرف كذلك جارهم من جهة الشمال الشرقي، مصطفى باشا الجبوري وهو من مؤيدي الأتراك الأشداء.[54]

وقالت المس بيل في رسالة مؤرخة في 21 آب (أغسطس) 1921 أن أحد شيوخ شمر الشماليين، عجيل الياور قد جاء لمقابلتهم ابتداء في 1917، ثم أنحرف في اتجاهه بعد

54 العراق في رسائل المس بيل، المصدر السابق، ص 580، 511، 195، 141.

ذلك نحو الأتراك. وجاء مرة ثانية عندما استولينا على الموصل، فانحرف من جديد من دون أن نعرف سبب ذلك.

وبعد أن تصف المس بيل هيئة وشكل الشيخ عجيل الياور بالتفصيل تستطرد أنها قد قالت له مرة أنهم كانوا يأسفون دوما لالتحاقه بالأتراك وسألته عن سبب ذلك، فقال إن ليجمن هو السبب، فحينما جئت إلى الموصل باستدعاء منه حاولت أن أتكلم فطلب مني أن أسكت. وقال لي بأنني مثل المرأة وأنه لا يعترف بمنزلتي في العشيرة، وأنا شيخ من شيوخ العرب فعدت إلى قبيلتي، وما كان بوسعي أن أفعل غير ذلك.[55]

وإذ تقول المذكرة بأن جميع التركمان باستثناء أهالي كركوك كانوا متعاطفين مع الإدارة البريطانية، فأن المس بيل تقول في رسالة مؤرخة في 7 حزيران (يونيو)1920 ما يلي:

«هاجمت شمر تحريض من الدعاية الشريفية وبقيادة ضباط شريفيين، بلدة تلعفر الواقعة على بعد أربعين ميلا غربي الموصل، وطالبوا التلعفريين بإعلان انضمامهم إلى الحكومة العربية والبرهنة على ذلك بقتل الإنجليز. ولذلك قتلوا ضابط الشبانة الكابتن بي ستيوارت وكان رجلا مدهشا حصل على وسام دي أيس أو في الحرب مع كابتنين إنكليزيين (ذكر المترجم جعفر الخياط أنهما السارجنت لاولر والسارجنت ووكر)، وعدد من المسؤولين عن سيارات الشبانة. كما عمد القرويون إلى إلقاء القبض على الكابتن بارلو معاون الحاكم السياسي وبعثوا به إلى تلعفر بعد يومين. وهناك تقصدوا أن يقتلوه على عتبة داره (ويصحح المترجم والمعلق جعفر الخياط هذه المعلومة بأن الكابتن بارلو قد قتل على بعد ميلين تقريبا من تلعفر).

خرجت حملة تأديبية في الحال. ولا نستطيع القبض على الشمريين لأنهم في نصيبين، غير أن جميع سكان تلعفر سوف يطردون ويطلب إليهم أن يذهبوا إلى القرى والسهول، وسيهدم كل بيت من بيوتهم. وسوف لن نسمح بإعادة تشييد البلدة أيضا.[56]

وفيما يتعلق بالأكراد فأن المس بيل تقول في معرض حديثها عن رفض السليمانية أن تنظم إلى الدولة الجديدة وعن أحداث راوندوز بأن البريطانيين قد قصفوها بعشرين

55 المصدر السابق، ص390.

56 المصدر السابق، ص156.

طائرة وأنهم يأملون بهذا أن تنثني القبائل الكردية (البليدة) على الحدود على الإدلاء بدلوها مع الثلاثمائة تركي أو ما يقرب من ذلك الذين يكونون حامية راوندوز.[57]

كما أوضحت جانيت والاش في كتابها الموسوم «ملكة الصحراء» أن الأكراد الموالين للترك كانوا يطالبون بإلحاق الولاية بتركيا قبل بدء مؤتمر لوزان، حيث شعر الأكراد باعتبارهم قوما غير عربي بالقرب من تركيا وإيران أكثر مما يشعرون به تجاه العراق والعرب.[58]

وفي مذكرة أرسلها ضابط دائرة الخدمات الخاصة في السليمانية بتاريخ 14 تشرين الأول (أكتوبر)1925 إلى مركز قيادة القوات الجوية في بغداد أبلغ الضابط المذكور مرئياته عن وجهاء السليمانية الذين يوالون الأتراك ويواجهون الاحتلال البريطاني فذكر من جملة من ذكرهم أحمد سعيد بيك وقادر أفندي قرة داغلي وتوفيق عزيز آغا وفارس أفندي وصالح لاوة والشيخ مصطفى وصالح وارديان ونوري محمد وسيد نوري سيد احمد بابا رسول وسيد كريم سيد احمد بابا رسول وسيد نوري نقيب وسيد محمد قاجالا وعارف بابا ريحان وأمين حبيب آغاوحاجي صالح قاسم وملا خالد إمام واحمد أمين عطار وماجد بيك حاجي رسول وشيخ صالح سرشقام وأحمد حاجي محمود رش وحاجي فتاح قادر وتوفيق داولمند وسلطان أفندي وعبد الرحمن لولو، كما ذكرت عشائر الهماوند والزنكنة والجباري والطالباني ومن المشايخ والسادة شيخ مصطفى عبد القادر ومحي الدين كاني كاوة ونجم الدين قالاركاه وسعيد تيمار وسيد أحمد خانقاه وقادر أحمد خانقاه ورؤوف فرقان.[59]

57 المصدر السابق، ص476.

58 Janet Wallach, Desert Queen, First Anchor, New York,1999, P.330

59 دائرة حفظ الوثائق البريطانية، لندن، الملف أير/ 23/ 396.

الفصل الثالث

نظرة قوات الاحتلال
إلى شخصيات كركوك وكفري

تدل التقارير التي رفعتها جهات الاستخبارات البريطانية إلى الحكومة البريطانية عن جهل مطبق لحقيقة الأوضاع السائدة في المناطق التركمانية وعن الشخصيات القيادية التي كانت تتزعم المجتمع المدني في المناطق المذكورة.

وبدل أن تتواصل هذه الجهات مع قادة المجتمع التركماني وتحاول فهم طريقة تفكيرها وسبل الاستفادة من طاقاتها وتوفير الحد الأدنى من حقوق هذه الفئة المهمة في المجتمع العراقي، فإنها عمدت إلى تهميش دورها والى تخوينها بوصم كل من لا يغرد في سربها بالخيانة والعمالة.

والتناقض الموجود في هذه التقارير يفضح نفسه، فنرى الحديث عن شخصية معتبرة في المدينة بأسرها له كلمته وثقله المحلي مثلا بوصفها بالبلادة والحمق أو بعدم التوازن والجهل لمجرد أن جهات الاستخبارات المذكورة لا تستسيغ سطوتها وثقلها الاجتماعي. من ذلك يلاحظ أن التقرير يشير إلى أحد زعماء المجتمع الوطني آنذاك وهو المرحوم خير الله حسن أفندي مبينا إصابته بمرض عضال، إلا أن منظم التقرير لا يتمالك نفسه من إضافة عبارة أنه يأمل بمشيئة الله أن يقضي نحبه قريبا!

ونظرا للواقع الخاص الذي كان العراق يعيشه في تلك الحقبة وإثر أحداث الحرب العالمية الأولى ونزاع ولاية الموصل ومجريات معاهدة لوزان، فقد صنف البريطانيون المجتمع بين موال للبريطانيين وأولئك الذين لم يقبلوا بالاحتلال ووقفوا ضد المطامع البريطانية فجرت تسمية كل هؤلاء بمثيري الفتن والمحرضين على الشغب. ويلاحظ أن الأغلبية الساحقة من المجتمع التركماني كانت في هذا الصف. بل إن التقارير الاستخباراتية التي تسنى لنا الإطلاع عليها في ملفات دائرة حفظ الوثائق البريطانية بعد رفع الحظر عنها تدل على أن الكثيرين ممن صنفوا من الموالين للبريطانيين ولفظهم الشعب من جراء ذلك ما كانوا إلا مناضلين أحرار تحملوا تضحية كبرى في تقبل التهم الموجهة إليهم في حين كانوا ينظمون الصفوف في سرية تامة ضد مصالح قوى الاحتلال.

«يتناول التقرير المقدم من قبل دائرة الخدمات الخاصة في كركوك بتاريخ السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر)1925 إلى قيادة الاستخبارات الجوية في القاعدة الجوية ببغداد، معلومات عمن تسميهم الدائرة بالشخصيات «السيئة» في لواء كركوك وقد صنف هؤلاء الذين يشكلون قيادات المجتمع المدني بالأشخاص السيئين أو غير المرغوبين».[60]

والذين تناولهم هذا التقرير هم:

من كركوك:

عزت باشا:

يبلغ من العمر حوالي خمسين عاما. وهو صهر ناظم بيك. يكره الملك فيصل ومجلسه يكتظ بالموالين للترك والناقمين على الأوضاع بالرغم من أنه لا يظهر ذلك على الملأ شخصيا.

كان من الناشطين في الدفاع عن وجهة النظر التركية اثناء زيارة مراقبي عصبة الأمم عام 1925. وقد سبق له وأن تفاهم مع كل من سامي بيك وجمال أفندي وخير الله أفندي والحاج حسن من تل على لتنظيم الصفوف لتأييد وجهة النظر التركية. وقد ذكر عنه أنه كان في أتم التعاون مع الملا رضا عام 1925 للدفاع عن وجهة النظر هذه أمام مراقبي العصبة. ولازدياد نفقاته وزيادة التوتر في حياته العائلية فأنه طفق يظهر الكثير من علامات الشحة.

سامي بيك:

هو ابن صالح باشا من وجهاء عائلة نفطجي زادة إبان الحكم التركي. يبلغ من العمر 28 عاما، مجرد من المباديء الأخلاقية رغم ذكائه المفرط. ومجلسه يزخر بالشخصيات الموالية للترك في كركوك إلا أنه حريص في عدم ضم مجلسه لأي من الذين يشك في ولائهم. كان متحدثا باسم الجماعة التركية اثناء زيارة مراقبي عصبة الأمم. إلا أنه تقدم مؤخرا بعروض الولاء للمتصرف.

---

60 التقرير السري رقم س. ك / 49 والمحفوظ في الملف رقم أير23 / 396 في دائرة حفظ الوثائق البريطانية بلندن.

حسين بيك (النفطجي):

يبلغ من العمر خمسين عاما. ويملك منزلا كبيرا في محلة بكلر في كركوك. ورغم أنه محدود القابلية والذهنية فأنه يعتبر عميدا لأسرة النفطجي. ويندر أن يتواجد في كركوك فهو يقضي جل وقته في قرية طوبزاوة والتي سبق وأن جرى التفتيش فيها عن الأسلحة بتاريخ 15 نيسان (أبريل)1925 ولم تجد السلطات فيها شيئا يذكر. أنه يفضل الترك على العرب بدون موارية، إلا أنه لم يشارك في المكائد أو الدعوة لوجهات النظر التركية شخصيا.

قرة حسين آغا:

يبلغ من العمر حوالي خمسة وأربعين عاما. يتصل بعائلة النفطجي بالقرابة من جهة والدته ويسكن في محلة بكلر بكركوك. كان دوما طرفا في المكائد التي تحاك لمصلحة الأتراك ويملك قدرا وفيرا من الأملاك في كركوك والقرى المجاورة ولكنه لا يعتبر غنيا بمعنى الكلمة.

محمود بيك بن صالح بيك:

يبلغ من العمر حوالي خمسين عاما، وكان والده قائدا لأحدى فرق الجندرمة التركية. تم تعيينه مسؤولا عن الإحصاء السكاني في شهر آب (أغسطس) 1924 إلا أنه تم الاستغناء عن خدماته لاحقا. يصنف بأنه بليد مغفل.

قمبر آغا:

يسكن في محلة بكلر ويبلغ من العمر خمسين عاما. سبق وأن ألقى القبض عليه مع جمال أفندي وشكري قبانجي بسبب إثارتهم للفتن في أيلول (سبتمبر)1925.

وقد صحب ابنه المسمى شاكر آغا ناظم بيك في زيارته إلى تركيا خلال شهر آذار (مارس)1925 بعد زيارة مراقبي العصبة للمدينة.

إبراهيم أفندي:

هو المفتي السابق، وهو المنصب الذي خلف والده فيه. وقد عين قاضيا في كركوك في شهر شباط (فبراير)1925.

كان يصنف سابقا من ضمن الناشطين للدفاع عن وجهة النظر التركية في كركوك ولكن يظهر أنه قد بدأ بالانخراط في نفس الاتجاه الذي يمثله صهره عبد المجيد أفندي، المتصرف الحالي. ولكن لا يمكن الثقة به إطلاقا.

عبد المجيد أفندي:

يبلغ من العمر حوالي ثلاثين عاما. يسكن في محلة صاراقيش بالقرب من منزل عزت باشا. كان نقيبا في الجيش التركي، وله إلمام كاف باللغة الإنجليزية. كان من أسرى الحرب عام 1918 وقد تم توظيفه في سراي كركوك عام 1920–1921 ثم نقل عام 1921 إلى مدرسة التدريب العسكري العراقية حيث تسلم منصبا إلا أنه تهرب من الانخراط في محاربة الترك في عمليات راوندوز لتمارضه، وقد سمح له بالاستقالة، فعين مديرا للمدرسة العلمية عام 1923. بارع في نشر وجهة نظره على الناس وتتحتم مراقبته لأنه حتما من الموالين لوجهة النظر التركية. وهو صديق حميم لصالح أفندي.[61]

عنايت أفندي (تكريتلي زادة):

يتصل بالقرابة بإبراهيم بيك وهو من أولاد عمومة وهاب بيك. يبلغ من العمر خمسة وستين عاما. ويسكن في محلة صاري كهية. كان قائمقاما للعزيزية في العهد التركي وانتمى إلى جمعية الاتحاد والترقي. ويعتقد أنه هو الذي قاد حملة مقاطعة الجبور للانتخابات عام 1924.

تملك زوجته حصة الربع في غلة بطمة وماحوس من أعمال الجبور. يضع عمة بيضاء حول طربوشه. معتل الصحة وغير راغب في الانخراط في النشاط التركي بصورة فعالة، ولا يعتبر محبوبا كثيرا نظرا لطباعه الفاسدة.

محمد شاكر أفندي بن محمد جميل:

أصوله من السليمانية. يسكن في محلة آخر حسين. كان مديرا لناحية شوان عام 1919 ثم نقل كمحاسب في كفري عام 1920 ومديرا لخزينة كركوك عام 1921. وهو شخص متخلف وكسول وأحيل على التقاعد عام 1922. ويشتبه أن منزله هو معقل لتنظيم وكتابة الشعارات التركية.

61 ذكرت محلة صاراقيش في التقرير، والأغلب أن المقصود بها هي محلة صاري كهية. وكان عزت باشا يسكن نفس المحلة.

رشيد عاكف:[62]

عمره ثلاثون عاما. يسكن في منطقة القورية، وهو أخ غير شقيق لأحمد ناجي. مدير مدرسة ويدعي أنه شاعر. اعتقل بسبب إثارة الفتن بتاريخ 17 آذار (مارس)1923 ونفي من كركوك ويعتقد أنه قد ذهب إلى البصرة.

سعيد دباغ (كركوكلي):

يبلغ من العمر خمسين عاما، كان وكيلا لأعمال فرحان الروضان. وقد زار بمعية الأخير الشيخ محمود عندما نصب نفسه «ملكا» عام 1923. وقد سر الشيخ محمود بهذه الزيارة وسجلها كمفخرة «لمملكته» والتي يعتقد أنها قد وصلت إلى مرحلة يأتي فيها الشيوخ العرب الكبار لإظهار البيعة له!

وقد عاد المذكور برفقة فرحان إلى ألبو علي في شباط (فبراير) من عام 1923، إلا أن فرحان سرعان ما مل رفقته وفر سعيد دباغ إلى السليمانية بعد علقة ساخنة من سيده القديم. ولما كانت الشرطة تبحث عنه هناك فقد اختفى عن الأنظار لمدة عامين، ويقال إنه قد هرب إلى تركيا. وقد أبلغ عنه مؤخرا بأنه قد عاد محملا برسائل من الأتراك إلى رفعت بيك الداودي. وفارس بيك من البيات وسعيد خليل آغا من الكاكائية وزعماء عشائر آخرين مثل آل العبيد. التحق بالشيخ محمود في أيلول (سبتمبر)1925.

فخري بيك:

يبلغ من العمر أربعين عاما ويسمى كركوكلي. عمل كمساعد لمدير المال في كوي لمدة عامين في العهد التركي، كما تقلد منصب مدير المال لعامين آخرين في راوندوز. صرفه الكابتن هاي من الخدمة. عرف عنه وقوفه ضد المصالح البريطانية وضد الحل العراقي منذ الاحتلال البريطاني للعراق. إن عواطفه مع الأتراك رغم صعوبة تصور ما سيكسبه من عودة الأتراك إلى كركوك.

اعتقل بتاريخ الخامس عشر من كانون الثاني (يناير)1924 وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر وذلك لتبادله الرسائل مع الشيخ محمود حول الأمور السياسية وحول عدد القوات المرابطة وتعزيزاتها.

---

62 هو الشاعر المعروف رشيد عاكف الهرمزي والذي توفي عام 1973.

يدير محلا تجاريا من منزلهم لتجارة قطع الغيار والمنتجات البترولية والزيوت بالاشتراك مع أخويه خيري بيك وعبد الله بيك.

خيري بيك بن علي بيك:

من سكان محلة شاطرلو في كركوك. يبلغ من العمر حوالي أربعين عاما وعمه جلال أفندي هو مدير مستشفى كركوك. له أخوان، فخري بيك المار ذكره وعبد الله بيك واللذين يشاركانه في ملكية منزل يقدر ثمنه بمبلغ خمسة آلاف روبية ويستثمرونه لبيع قطع الغيار والمنتجات البترولية وخلافها. له أخ ثالث هو كامل والذي هو موظف واردات في سيلكا مع الأتراك. كان قبل الحرب كاتبا في المحكمة الشرعية بكركوك وتعاون مع الأتراك بكل معنى الكلمة خلال الحرب. والمذكور مع أخويه من البارزين في تأييد وجهة النظر التركية كما حكم عليه وعلى أخيه الأكبر فخري بالسجن لأربعة أشهر في آذار (مارس)1924.

عبد الله بيك:

يبلغ من العمر ثلاثين عاما. وهو أمي وكان يخدم كجندي في الجيش التركي خلال الحرب. له أخوان هما فخري وخيري المار ذكرهما.

مصطفى بيك:

يبلغ من العمر حوالي خمسة وأربعين عاما ويسكن في محلة شاطرلو. هو ابن عم المرحوم صديق بيك والذي ورثه في منزلته الرفيعة في شاطرلو. وهو من الموالين للترك ويحمل أقوى مشاعر الغيض تجاه الحكومة بسبب وفاة صديق بيك في المنفى.

وهو متعاون بشكل صريح وجوهري مع خير الله أفندي، وله مواقف دينية معروفة. ورغم أنه شديد البخل بصورة مزعجة فهو يلقى الاحترام الشديد في كركوك.

جمال أفندي (اليعقوبي):

يسكن القلعة وهو المدير السابق لمطبعة كركوك. من الموالين للترك ومن المواظبين على إثارة الفتن ونشر الشائعات مما كان سببا لفقده وظيفته كما أنه جرى التحفظ عليه في النظارة لثلاث مرات من جراء ذلك. وقد ظهرت تصرفاته المنافية للمنطق على عمله الصحفي كمدير لتحرير جريدة «نجمة كركوك»

سعد الله أفندي (المفتي):[63]

يبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاما ويسكن محلة آخر حسين. مدير مدرسة سابق. متردد في تصرفاته ومتراجع عن الحسم في قراراته إلا أنه يميل إلى إظهار التأييد إلى الجانب المشاغب، الأمر الذي جره إلى الاعتقال في أربع مناسبات. صديق حميم لجمال أفندي والذي كان لفترة من الزمن مديرا للمطبعة.

سعيد أفندي:

يبلغ من العمر أربعين عاما. سبق وأن عمل مقاولا لدائرة الأشغال العامة. يسكن محلة شاطرلو. موال للأتراك ولكنه يظهر الجبن وهو قليل النفوذ ولا يحسب له حساب. من المواظبين في التردد على مجلس القاضي كريم.

شكر قبانجي:

يبلغ من العمر خمسة وأربعين عاما، ويسكن منطقة القورية. كان حارسا للمياه في بلدية كركوك إلا أنه تم فصله من قبل المتصرف الحالي الذي كان آنذاك رئيسا للبلدية. عمل لفترة من الزمن في جباية الضرائب، وهو متهور في حديثه وموال للترك بصورة واضحة. سبق وأن تم اعتقاله لمدة خمسة عشر يوما في شهر أيلول (سبتمبر) بسبب تصريحاته المثيرة للفتن.

ملا رضا أفندي:[64]

يبلغ من العمر ستين عاما، ويسكن في محلة بريادي بكركوك. وقد عرف في أحداث إضطرابات 1920. بدأ يتوخى الحذر مؤخرا في خطبه من المنبر ولكنه سيكون بالتأكيد أحد مثيري الشغب والذين يلهبون المشاعر إذا حدثت إضطرابات جدية في كركوك.

علي آغا (آوجي زادة):

هو نجل صابر آغا ويبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاما. يملك قطعة صغيرة من الأرض في قرية جرداغلي إلا أن حالته المادية تتجه إلى الفقر والعوز. سبق وأن تظاهر

63 من شعراء التركمان المرموقين، ولد عام 1895 وتوفي عام 1972.

64 الملا رضا الواعظ، (1883–1963) تسنم فيما بعد منصب مدير أوقاف كركوك، وهو والد الشخصية العراقية المعروفة المحامي نور الدين الواعظ، رئيس بلدية كركوك الأسبق.

بالولاء للحكومة ولكنه معروف الآن بموالاة الأتراك ويتعاون بشكل خاص مع السيد أحمد خانقاه. لا يملك قابليات معينة بذاتها. والدته هي شقيقة فارس بيك من البيات.

الحاج حسن (آوجي زادة):

يبلغ من العمر ستين عاما، ويملك مسكنا في محلة آوجي في كركوك ولكنه يقيم في تل علي في منطقة الجبور. وله ابنان هما محمد وحسين.

عين مديرا لناحية ملحة في العهد التركي وظل في هذا المنصب لمدة ثمانية أعوام إلا أنه فصل من الخدمة ويقال بسبب اتهامات مالية. كان عضوا في مجلس ولاية الموصل حتى عام 1913. وبطريقة أو أخرى استطاع أن يتملك في فترة توليه الوظيفة الحكومية الكثير من الممتلكات في كركوك وناحية ملحة.

يعتبر أذكى فرد في عائلة آوجي التي تتصف بمجافاة المنطق ويقال عنه أنه نظم من قبل الاستخبارات التركية كضابط مخابرات.، ومن هذا المنطلق فأن أحدا من خدمه ويدعى إسماعيل قمبر يتردد على تركيا بين الفينة والأخرى حاملا رسائل سرية. وهو لا يخفي تعاونه مع السيد أحمد خانقاه ومع عائلة النفطجي.

مصطفى أفندي (اليعقوبي):

الشقيق الأصغر لعبد المجيد، متصرف كركوك. وحسب مصادر موثوقة فأنه قد أنشأ جمعية سرية موالية للأتراك في كركوك في شهر كانون الثاني (يناير)1923.

عين مديرا لناحية داقوق في آب (أغسطس)1923 ووكيلا لقائمقام جمجمال في آب (أغسطس)1924 واستقال من منصبه في العاشر من آب (أغسطس)1925.

خير الله أفندي:[65]

يبلغ من العمر خمسة وخمسين عاما، ويسكن القلعة. يملك قرية شمسار قرب طوز وأغلب أجزاء قرية بشير، كما له ممتلكات في كركوك. يحوز على علاقات جيدة مع أشراف كركوك والقيادات الموالية للأتراك في كركوك. يتمتع بعلاقات صداقة مع الحاج حسن أفندي المار ذكره والسيد أحمد خانقاه ويعرف عنه بأنه أحد المتحمسين

65 هو والد الشهيد التركماني عطا خير الله الذي استشهد إبان مجزرة كركوك عام 1959.

للأتراك في كركوك. ولكونه مصابا بالسل وغير متوقع شفاؤه فأنني آمل «بمشيئة الله» ولحسن الحظ أنه سوف لن يعمر طويلا.

وهاب بيك (تكريتلي):

يبلغ من العمر خمسة وخمسين عاما، ويسكن محلة بكلر. كان جده مقدما في الجيش التركي ووالده نقيبا في الجندرمة. وهو نفسه رقيب عسكري في أربيل. قتل رجلا في شجار شخصي وهجر المدينة لعدم التعرض للسجن. وقد اشتهر كقاطع طريق إلا أن متصرفا واعيا أقنعه بقبوله وبعض من رجاله لمرتبات شهرية والانخراط في عمليات حماية الطرق.

كان ينقل الرسائل لصالح قوات الخيالة غير النظامية التي أنشأها ناظم بيك إلى أن جرح في معركة الشعيبة.

وقد ظهر إلى العلن ثانية كوكيل لضابط مشتريات القوات البريطانية المحلية في كركوك عام 1919 وكسب مالا وفيرا بسبب العلاقة المشبوهة التي أسسها مع المتعهدين المحليين.

ونظرا لقسوته فقد عين مديرا لناحية الزاب عام 1922 وأبلى بلاء حسنا، ثم قائمقاما لقضاء جمجمال في تموز (يوليو)1923. وفي تشرين الثاني (نوفمبر)1923 أصابه مرض شديد أدخل على أثره إلى المستشفى في كركوك. وقد وجد أخيرا أنه انغمس مع ابنه معاون الشرطة خورشيد في اختلاسات مالية على نطاق واسع وتم الإيعاز له لتقديم استقالته. أصبح بالتعاون مع فرحان الروضان ملتزما لأملاح جبل حمرين عام 1925 وبدأ بالسير مع كبار الموالين للأتراك والحزب المعارض للحكومة.

عبد الرحمن ناجي:

عمره خمسة وخمسون عاما، ويسكن في محلة إمام قاسم. كان والده حاكما في كركوك.

واسع الثراء وشخصية متميزة لها الأهمية القصوى. تعرف عنه علاقته بخير الله أفندي وبالرغم من أنه موال للأتراك فأنه شخص جيد، متزن وحلو المعشر.

جـلال:

مدير المستشفى الأهلي. يعاقر الخمر. عمل لمدة خمسة أعوام في دائرة محاسبة كركوك ثم عاما ونصف كمدير مال في شهربازار ونفس المدة كمدير للمال في رانية وذلك في العهد التركي. يرتبط بأواصر الصداقة مع أحمد ناجي والحاكم عبد الكريم.

هو من أولاد عمومة عبد الله بيك، خيري بيك وكذلك فأنه قد صاهرهم. موال للأتراك إلا أنه لا يصرح بذلك خوفا من فقده لوظيفته.

أحمد ناجي أفندي:[66]

يبلغ من العمر حوالي اثنين وثلاثين عاما. كان مديرا لتحريرات كركوك. كاتب جيد واشتهر عنه الذكاء ولكنه يعاني من ضائقة مالية. زوجته وزوجة حسين بيك النفطجي هما شقيقتا قائمقام كفري الذي اغتيل سابقا بهجت بيك.

يملك قرية يارمجة القريبة من آلتون كوبري ويتميز بسحنة عنيفة. مكفهر الوجه ويعاقر الخمر. كسب احترام الناس في نوبة حماس عندما أمر صاحب المقهى الذي يقابل منزله بالتوقف عن عزف الاسطوانات الغنائية العربية وأن يقتصر على الموسيقى التركية فقط. وعندما تم الامتثال لأوامره انتابته نوبة من الحس الوطني والحماس فتخلى عن تعقله وقذف بطربوشه للهواء مطلقا صيحات الاستحسان ومناديا بشعارات تمجد الأتراك ومصطفى كمال. وكانت هذه الفورة الحماسية سببا مباشرا لقبول استقالته بعد وقت قصير من الزمن.

علي فؤاد:

في الخامسة والثلاثين من عمره ويرتبط بأواصر القرابة بعزت باشا. كان كاتبا في سراي الحكومة وقد تم الاستغناء عن خدماته للاشتباه في ذمته المالية ويساند حاليا الطروح التركية. كان من موظفي المالية في العهد التركي واستغل وظيفته للكسب المادي.

66 هو أحمد ناجي الهرمزي، عضو مجلس النواب العراقي حتى وفاته عام 1952.

مـن كفـــري:

سيد محسن آغا:

يبلغ من العمر حوالي ستين عاما ويمتلك الكثير من العقار في كفري، وهو الرئيس الفعلي لعائلة طاليشاني ويتصل بصلة القرابة بجميل بيك بابان ومن أغنى أغنياء كفري.

من أبرز الموالين للأتراك وقد صوت لصالحهم أمام لجنة عصبة الأمم آذار (مارس)1925. له مجلس كبير حافل بالزوار كما يحتفظ بصلات وعلاقات مع أكثر المخادعين الأتراك في كفري. هو عم سيد قادر وابن عم سيد عمر آغا.

الحاج رشيد جلبي:

يبلغ من العمر خمسين عاما وهو من الأكراد الكرمانجية. هو عم إبراهيم يوسف بابان، ويعتبر من أغنى تجار كفري. له ميول تركية.

سيد قادري حسن آغا:

يبلغ من العمر ثلاثين عاما ويقيم في كفري، كما يملك قرية تيليشاه والتي تبعد سبعة أميال إلى الجنوب من كفري. والمعروف أن شقيقة علي حسن هي زوجة سيد عمر الذي هو ابن عم سيد قادر. ووالدته هي أخت جميل بابان. لا يتصف بالمنطق وشأنه شأن سائر السادة في كفري فهو قريب للزنكنة. يزعم أن له علاقة بحادث الإغارة على القطار في شيمن كوبري عام 1920 وأنه كان يتخابر مع المتمردين الذين نشطوا في كفري في آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر)1925.

سيد عمر آغا:

يعتبر زعيما لعائلة طاليشاني في جميع أمورها. ويعتبر من أغنياء كفري ويعرف عنه بأنه عادل ومستقيم في الأعمال التجارية. يميل إلى الأتراك بوضوح.

عثمان أفندي:

مدير المال السابق. يبلغ من العمر حوالي الخمسين عاما. يميل إلى الجانب التركي. يناصر إبراهيم يوسف بابان والذي قتل قائمقام كفري. وجد مذنبا بتهمة الاختلاس وحكم عليه بتاريخ السابع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر)1921 ولكن إبراهيم

يوسف سعى إلى خلاصه من السجن وقام بإيوائه وحمايته عندما كان هاربا وأرسل العديد من الالتماسات إلى الحكومة نيابة عنه.

شيخ رشيد:

يبلغ من العمر سبعين عاما وهو القاضي السابق لكفري. وهو في الأصل من راوندوز وأحيل على التقاعد في تموز (يوليو)1925 . وقد حاكم إبراهيم يوسف بابان بطريقة غير ملائمة وأصدر حكمه بعقوبة تافهة نسبية. يميل إلى الأتراك.

جميل بيك بابان:

يبلغ الخامسة والأربعين من عمره. ويقيم في قريته خان غربان التي تجاور كفري. وهو مزارع جيد ومتابع وأحد أكثر المتنفذين في منطقة كفري. انتخب لعضوية المجلس التأسيسي عام 1924 ولكنه استقال بسبب الخوف من رد فعل الجمهور.

محمد سعيد أفندي

يبلغ من العمر ستين عاما. وهو المفتي السابق وقاضي كفري، موال للأتراك.

عبد المجيد أفندي:

كاتب التحريرات السابق في كفري. أوقف عن العمل في 18 شباط (فبراير)1925 لتخلفه عن الدوام اليومي وتصريحه للجمهور بأن الأتراك سيعودون إلى كفري. يشرب الخمر ويقال إنه قد انغمس في الكسب غير المشروع.

الفصل الرابع

مجزرة كركوك عام 1924 وإرهاب أهل كركوك

لم يسلط الضوء كثيرا على أول مجزرة تعرض إليها المواطنون التركمان بعد أقل من عام على إنشاء الدولة العراقية الفتية. وكانت هذه المجزرة رسالة واضحة من قبل بعض أوساط الإدارة البريطانية للعراق وبعض القوى المتحالفة معها إلى أبناء كركوك الذين أخذوا موقع الدفاع عن القيم الوطنية والقومية، وفي سياسة واضحة لإرهاب الأهالي كانت قوات المرتزقة البريطانية المتمثلة في التياريين (الآثوريين) قد قامت بمجزرة مماثلة قبل ذلك في الموصل بتاريخ 15 آب (أغسطس) 1923، وعلى إثر الاحتجاجات الشديدة قامت السلطات البريطانية بنقل هذه القوة من الموصل إلى كركوك.[67]

وكرسالة واضحة أمام تـنامي الوعي القومي في كركوك والمناطق التركمانية الأخرى، رتبت القوات البريطانية لمجزرة تعمدت القوات الغازية أن تكون قاسية لإسكات الصوت التركماني تماما حسب ما خططته وقد افتعل أفراد هذه القوة والمعززة بالتياريين وهم جنود مرتزقة ملحقة بالقوات البريطانية مشاجرة في السوق الكبير في مدينة كركوك صباح يوم الرابع من شهر أيار (مايو) عام 1924 انسحب أثرها الجنود الإنجليز ليرجعوا بقوات مسلحة مطلقة يد التياريين في السلب والنهب والتـقتيل وبدأت هذه القوات بتعقب الناشطين التركمان إلى دورهم وإطلاق النار عليهم أمام عوائلهم.

وقد تدخلت قوات الشرطة العراقية وفرضت منع التجول خاصة بعدما رأت الحكومة أن المئات من التركمان قد بادروا إلى النزول إلى المدينة من القرى المجاورة لإسناد بني جلدتهم فقررت أن تحول دون دخولهم المدينة وألقت الطائرات منشورات مكتوبة باللغة التركية تدعو السكان إلى السكينة وضبط النفس.

وباستقراء الوثائق البريطانية التي اتيح لنا الاطلاع عليها نرى أن العملية كانت مزيجا من كسر شوكة العناد التركماني في منطقة كركوك وتأجيج نوازع الشر لدى أشخاص طلبوا الكسب المادي الرخيص، وقد لعب بعض ذوي النفوس الشريرة دورا قذرا في هذه الأحداث رغم التعاطف والعون الذي تمتعوا به خلال سنين.

---

67 عطا ترزي باشي، منوعات تركمانية، باللغة التركية (توركمان كشكولي)، الجزء الثاني، كركوك 2010.

ومما يعزز الرأي القائل بأن هذه الاضطرابات كانت مدبرة أو على الأقل متوقعة، أن هؤلاء التياريين المتورطين في هذه الأحداث كانوا قد ارتكبوا كما أسلفنا قبل وقت قصير جريمة أخرى في الموصل وتحديدا في سوق العتمة، إلا أن الحكومة لم تقم بمعاقبتهم بل تم نقلهم إلى كركوك وكأن الدعوة موجهة إليهم لارتكاب جرم آخر.[68]

تقرير الاستخبارات البريطانية حول الحادث:

في الثامن من شهر أيار (مايو) 1924 أرسل ضابط الخدمات الخاصة في كركوك تقريرا سريا إلى مقر قيادته بين فيه الأسباب التي حدت إلى بروز شعور العداء بين أهل المدينة وقوات التياريين الذين تملكهم شعور الغرور والترفّع لكونهم أفراد قوة بريطانية مقابل الحقد المتنامي ضدهم من قبل سكان المدينة للسبب نفسه، ويفيد التقرير بأن الأكراد يكرهون هذه القوة، إلا أنه عندما يتطرق إلى التركمان فأن من الملاحظ أنه يستعمل عموما لفظ (كركوكلي) للإشارة إليهم.

ويلاحظ من هذا التقرير أن الضابط المذكور يحاول تبرئة العناصر الدخيلة على المدينة ويرمي باللائمة على أهلها بدعوى اختلاق الحوادث لغرض التخلص من وجود قوات الليفي في كركوك.

ويفيد التقرير أن الحوادث بدأت عندما كان أحد الجنود التياريين يتسوق في السوق الكبير من محل بقالة يبيع السكر وأن شهود العيان قد أفادوا بأن كلا الطرفين كانا في منتهى الاستفزاز والغضب، ويضيف بأن إشراف شهر رمضان، شهر الصوم الطويل والمرهق قد سبب توترا في أعصاب الباعة مع فورة حماس لإقبال العيد مما حدا بالبائع المذكور للتلفظ بكلمات نابية ضد الجندي ودينه ومعتقداته! وفورة الغضب التي كانت تنتاب الجنود التياريين فورا نتيجة فهمهم للسباب الذي كانوا يواجهونه وتصرفهم بخشونة إزاء ذلك مع تصرف البعض منهم بشكل لا يحترم المعتقدات الدينية للمسلمين.

ويسرد التقرير تفاصيل رجوع الجندي الذي كان طرفا في النزاع إلى معسكره وإدلائه بإفادة أقسم فيها على الإنجيل بأن البقال قد بادر إلى التهجم عليه وتعمد إثارة غضبه

68 عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية»، بغداد 1988، ص 206.

بالتهجم على دينه. إثر ذلك عمد الآثوريون الذين انتابتهم فورة حماس وانفعال أنستهم قواعد الانضباط المفروضة عليهم من قبل ضباطهم البريطانيين والمحليين إلى الإسراع إلى السوق الكبير الذي كان مسرح الحادث.

ويضيف التقرير أن ملابسات الحادث ومضاعفاته لا يمكن تحديدها حاليا ما لم تتم المحاكم المختصة استقصاءها حول ذلك، ولكن يجدر بالقول أن الآثوريين قد استحكموا في البيوت الكائنة في القلعة والتي تطل على مركز الشرطة والأسواق، وسمعت أصوات الطلقات النارية التي كانت تدوي في جميع أرجاء المدينة مما نتج عن ذلك مقتل أربعين إلى خمسين من المسلمين ولكن البعض منهم قد لقوا مصرعهم بفعل الاطلاقات النارية الضالة أو في تصفية حسابات لنزاعات سابقة!، كما تم تسجيل بعض حالات من إطلاق النار على الطائرات التي كانت تحلق في أجواء المدينة.

ويتطرق التقرير إلى حوادث السلب والنهب التي حصلت في الخامس من شهر أيار (مايو)، فيدعي أن منازل ومحلات المسيحيين قد نهبت وأن حوادث النهب التي بدأت في الصباح الباكر لم تكبح إلى ساعات متأخرة من الليل. كما يدعي التقرير أن ثمانية أو تسعة من المسيحيين قد قتلوا وأن المسلمين قد استغلوا الأحداث للحصول على مكاسب مادية.

يصف التقرير حالة شوارع كركوك في ذلك اليوم بأنها مقززة، وأن الأوغاد وضعاف النفوس قد عمدوا إلى امتلاك أية مادة لها قيمة مادية في خضم هذه الأحداث، وأن مكائن خياطة من نوع سنجر قد حملت على الدواب من قبل بعض عناصر جيش الليفي وأن «أفندية» كانوا يترنحون تحت ثقل حزم الملابس المسروقة التي كانوا يحملونها وأن قاذورات السوق الكبير قد غطيت بشرائح من أقمشة الحرير والساتان التي نهبت وأن أطفال الشوارع كانوا يساومون الناس لبيعهم بالات الملابس المنهوبة.

ويدعي التقرير أن طلبات التعويض التي ستقدم يمكن أن تذهب بكل واردات العراق السنوية حيث أن كل سكان المدينة قد اشتركوا فيما يشبه الاحتفال في هذه الأحداث وأنه سيصعب معرفة الحقيقة نظرا لتواجد الشهود متقابلين بحيث يمكن لمن نهب الأموال والضحية في آن واحد أن يتقدما طلب التعويض دون تفنيد حججهم. ويقول

التقرير أن الكثير من أفراد قوات الليفي قد اشتركوا مع سكان المدينة بحيث قام الأول بالنهب والأخير بنقل الغنائم إلى منازلهم واخبائها.

ويستنتج التقرير أن هناك حالات متعمدة لإحراج الحكومة وان الموالين للشيخ محمود أو الموالين للأتراك قد أشعلوا فتيل الأزمة لأغراض سياسية ويحاول أن يستدل على ذلك بواقع أن قوات الليفي قد مرت عليها ستة أشهر لم تحدث فيها مثل هذه الاضطرابات وأن التركمان وخاصة أصحاب الحوانيت لم يكن يساورهم الشك والريبة من هؤلاء وأن أي نزاع كان يمكن أن يحال إلى سلطات الشرطة المحلية. علاوة على أن الأحداث قد بدأت في وقت كان معظم أفراد الفوج المعني بذلك في جمجمال وأن البقية من قوات الليفي كانوا هم الذين برفقة عوائلهم أو لا يسكنون المدينة أصلا، إن تزامن الأحداث مع العيد أمر يجلب النظر والريبة وأن العامل الأساسي كان الغرض المبيت في إبعاد هذه القوات من مركز المدينة.[69]

ورغم أن الأيام قد أثبتت خطأ الكثير مما ورد في هذا التقرير بحيث عمدت الحكومة العراقية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون تكرر هذه الحوادث، فأن مقر قيادة الليفي في الموصل لم تتحمل حتى بعض الإشارات البسيطة إلى تورط قواتهم في هذه الأحداث في محاضر تحقيق لاحقة، ففي تقرير حرر في الرابع والعشرين من شهر حزيران (يونيو)1924 من قبل الكولونيل دوفرين، قائد قوات الليفي في العراق أرسل من مقر إقامته في الموصل إلى قيادة القوات الجوية البريطانية في بغداد ورد أن معلومات ضابط الخدمات الخاصة في كركوك حول تورط أفراد قوات الليفي في حوادث النهب لا يمكن أن يكون صحيحا إذ أن معظم القوات كانت خارج المدينة وأن النفر القليل قد تمت السيطرة عليهم حسب أوامره في مقر قيادة الفوج الثاني وبإمرة ضباط بريطانيين ويستنتج بأن مرئيات ضابط الاستخبارات يجب أن تكون خاطئة. بل أنه يقول فيها بأنه كان موجودا في كركوك أثناء الحادث وأنه قد رأى ضابط الخدمات المذكور مرات عديدة أثناء صباح ذلك اليوم والذي تحدث إليه وأنه كان في قاعات النوم عندما أتى الضابط المذكور ووقف في شرفة المبنى إلا أنه لم يتطرق إلى أية حوادث نهب من قبل قوات الليفي في حوادث النهب.

---

69 تقرير الضابط آنسون في 8 أيار (مايو)1925، محفوظ في الملف رقم أير23/ 569 في دائرة حفظ الوثائق البريطانية في لندن.

ويستطرد الكولونيل أن شخصين قد ألقى القبض عليهما من قبل آمر الحامية متلبسين بالنهب وأنهما قد عوقبا بالجلد بالسياط حسب أوامر آمر الحامية وبموافقته الشخصية. كما يفيد التقرير أن قائد الفوج الأول ينفي بشدة أي تورط واسع لقوات الليفي في عمليات النهب كما هو مذكور في التقرير المشار إليه وأنه باعتبار تواجده في الموقع فانه يؤيد ما ذهب إليه القائد شيبرد.[70]

والموضوع الذي ينفيه الكولونيل المذكور قد ورد في تقرير للضابط إج.أي. آنسون وهو نفس الضابط الذي أرسل التقرير الأول بعد الأحداث أرسلت مقتطفات منه إلى قيادة قوات الليفي في الموصل لغرض دراسته وقد جاء في الفقرة الثانية منه ما يلي:

«إن مشاهداتي الشخصية كانت أساس ما ورد في هذه المعلومات، ففي الساعة العاشرة والربع من صباح الاثنين، الخامس من أيار (مايو) كنت عائدا من المطار وعندما وصلت إلى مقابل موقع الحصن رأيت أثنين من قوات الخيالة الليفي بصحبة دابة حملوها مكانة خياطة وكانوا قادمين من الجهة التي يقع فيها محل مبيعات مكائن سنجر للخياطة والتي علمت قبل ذلك أنه قد اقتحم قبل دقائق من وقوع ما أصفه في هذه الفقرة».

«وبعد نصف ساعة رأيت أحد أفراد الخيالة الآخرين من المنتمين إلى قوات الليفي بصحبة دابة هو الآخر حاملا ماكينة للخياطة. وقد كان ذلك على الطريق المؤدي إلى المطار من محلة بكلر وكان الرجل الذي يقود الدابة متجها باستقامة الشارع الذي يقع عليه منزل حسين بيك النفطجي، وكما أوضحت سابقا في شهادتي لمفتش الشرطة وقائد الفوج الأول فأن حوادث النهب قد عمّت المدينة، وقد شعرت أنه من غير المطلوب مني أن أقحم نفسي في هذا الأمر».

كما جاء في الفقرة الثالثة من التقرير:

«لقد رأيت الكثير من حالات النهب صباح يوم الخامس من أيار (مايو)، وكان الكثير من أفراد قوات الليفي يتعاونون مع بعض المدنيين من المدينة في حوادث النهب، وقد رأيت بأم عينيَّ أشخاصا من الليفي وهم يبيعون المرطبات على قارعة الطريق للأهالي

70 التقرير رقم أي. إل 8637 بتاريخ 24 حزيران (يونيو) 1924 من قيادة قوات الليفي إلى قيادة القوات الجوية في بغداد، الملف أير23/ 569، دائرة حفظ الوثائق البريطانية، لندن.

مقابل موقع الحصن، ومن شرفة قاعة نوم الضباط في الحصن رأيت محلات تقتحم من قبل أفراد من قوات الليفي كما رأيت قطعا من الأثاث كالمنضد والكراسي تحمل من قبل المدنيين في حين كانت البضائع التي خف حملها وغلا ثمنها كانت تسلب من قبل أفراد الليفي».[71]

ولم تفلح هذه المحاولات في إخفاء الحقيقة التي كان وراءها إرهاب سكان كركوك في ظرف عصيب إبان تشكيل الدولة العراقية الفتية، وتوالت الشهادات التي كانت تناقض هذه المحاولات الرامية إلى إلقاء اللوم على أهل المدينة وشكلت الحكومة فرق تحقيق خاصة للتوصل إلى جوهر الموضوع. ويظهر أن ضابط الخدمات الخاصة قد استطاع أن يلمّ بحقيقة الموضوع فأدلى بشهادة مفصلة عن الانتهاكات التي حدثت ضد أهل المدينة مصححا بذلك الكثير مما ورد في تقريره الأول، بل لم يكتف بذلك فعمد إلى تسجيل شهادة مسجلة بين فيها هوية المتسببين في الحادث لاحقا، وقد تبين لاحقا أن قواد الليفي لم يتمكنوا من إخفاء الحقيقة التي ظهرت في بيانات الحكومة الرسمية.

فقد تبين أن أحد عشر محلا من المحلات المتضررة بفعل الأحداث والبالغة مائة واثنين محلا كانت فقط مملوكة من قبل غير المسلمين، وأن اثنين فقط من جملة أربعة وثمانين ممن أحرقت أموالهم ومخزونهم كانوا من غير المسلمين بينما كانت الدور السكنية الثلاثة عشر التي نهبت وانتهكت حرماتها مملوكة من قبل التركمان تحديدا.

وأساسا فأن تقرير سراي كركوك رقم 340 بتاريخ 20 أيار (مايو) 1924 والموقع من قبل الكابتن ميلر والذي كان المفتش الإداري لوزارة الداخلية في كركوك والمرفوع إلى مستشار وزارة الداخلية في بغداد جوابا على تساؤله الوارد بتاريخ 14 من الشهر نفسه، قد ذكر بصريح العبارة ما يلي:

« إن الشهود الوحيدين الذين يمكن أن نعول على شهادتهم بشأن الأحداث هم:

1- ولي عبد الله، خياط، والذي تمكن من تشخيص الضباط أفرام ومقصود والرقيب إيليا حيث سبق وأن تعامل معهم. وقد أفاد بأن هؤلاء الثلاثة قد دخلوا منزله في

71 أرسل التقرير برفقة خطاب قيادة القوات الجوية البريطانية في بغداد إلى قيادة قوات الليفي في الموصل رقم أير/ 579/ 740 في 2 حزيران (يونيو)1924 لغرض الإجابة عليه، الملف أير23/ 569، دائرة حفظ الوثائق البريطانية، لندن.

محلة حمام بقلعة كركوك (وهي محلة مجاورة لمحلة أخرى مسيحية) واعتقلوا والدته التي اضطرت تحت ضغط الابتزاز أن تعطيهم مبلغا من النقود.

2- والدة المذكور أعلاه والتي رأت من خلال فتحة الباب نفس الأشخاص وهم يطلقون النار على الابن الشاب لجارهم سيد أمين.

3- زوجة سيد أمين (وقد اغتيل هو الآخر) والتي وإن لم تستطع تشخيص أشخاص آخرين فقد رأت نفس الأشخاص يدخلون منزل جارها ولي عبد الله ثم يدخلون منزلها حيث قتلوا ابنها وجرحوا زوجها.

4- جايجي يحيى والذي رأى من مقربة عملية اغتيال ابن سيد أمين. وقد وصف أحد الضباط الآثوريين والذي يرى أن بإمكانه تشخيصه وأفاد بأن أحد الآثوريين كان يتقلد شريطا لملابس الشرطة.

5- شكري أفندي وهو من منتسبي معمل ثلج ومرطبات البلدية والذي رأى ضابطا آثوريا يدعى« آغا زاري» وهو يجمع حوله بعض الأشخاص بعد انتهاء المسيرة يحرضهم بصورة وحشية ويلقي بقبعته على الأرض، وأنه سحب بعد ذلك مسدسه مطلقا عدة عيارات نارية في الهواء».[72]

وقد أصدر المندوب السامي البريطاني بلاغا باللغة التركية إلى أهالي كركوك جاء فيه:

«تأثرت كثيرا لتلك الفواجع التي وقعت نهار أمس. لقد شرع منذ اليوم في ترحيل الجنود الآثوريين من كركوك إلى محل بعيد، كما سيجري التحقيق فورا من قبل الضباط البريطانيين المنتخبين بصورة خاصة. وأعدكم أنه إذا ثبت إدانة أحد منهم، فلن نقصر في فرض العقاب الصارم كما سيجري تعويض الذين تضرروا.

5 مايس 1924 المندوب السامي هـ . دوبس[73]

كما أصدرت الحكومة العراقية في الحادي عشر من أيار (مايو) 1924 بيانا بتوقيع مدير المطبوعات جاء فيه:

---

72 التقرير كي.340 في 20 أيار (مايو)1924، الملف أير23/ 569، دائرة حفظ الوثائق البريطانية، لندن.

73 عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص 206.

« نعلن بما لا مزيد عليه من الأسف، أن سريتين من الليفي الآثوريين في كركوك، قد هاج هائجهم في اليوم الرابع من شهر أيار، فضاعت بسببه عدة نفوس من الأهلين والليفي.

وكان سبب هذا الهياج، نزاع في سوق كركوك على سعر بعض الأشياء بين جنديين من الليفي وبعض الباعة، ثم التجأ الجنديان إلى الثكنة، ولما وصلا إليها أخبرا رفاقهما بما لحقهما من الإهانة، ولما علم ضباط الليفي البريطانيون بهياج الليفي، استعرضوا الجنود عزلا من السلاح، وأخبروهم أن الباعة سيعاقبون على ذلك، ثم صرفوهم بعد أن هدأ ثائرهم.

وكان من سوء الطالع أن الليفي بعد انصرافهم من الاستعراض مروا بقهوة، ويظهر أنهم تبادلوا السباب مع من كان فيها من الناس، فهجم الليفي على أولئك الرجال، ثم اندفعوا إلى المدينة فمنعتهم الشرطة من اجتياز الجسر، فعادوا إلى الثكنة واختطفوا أسلحتهم ورجعوا إلى الجسر وعبروه إلى مدينة كركوك رغما من معارضة الشرطة، ولم يكن في الامكان ردهم إلا بعد وقت طويل، وأسفر اصطدامهم مع أهل البلدة عن قتل عدة من النفوس، ولما تمكن ضباطهم من جمعهم وتنفيذ الأمر عليهم، خرجوا من كركوك إلى جمجمال، وأرسل جنود بريطانيون بالطيارة إلى كركوك لحفظ الأمن فيها، وفي اليوم الثاني توجه فخامة المعتمد السامي إلى كركوك بالطيارة، وبعد إجراء التحقيقات الكاملة، وبذل الجهد لمعرفة المجرمين وعقابهم، والتعويض لمن لحقته خسارة، والتحقيقات جارية الآن في كركوك، والحكومة العراقية مهتمة كذلك باتخاذ أحسن التدابير لمحاكمة المجرمين بموجب القانون العراقي».[74]

واضطرت الحكومة تحت الضغط الشعبي إلى تأسيس لجنة لإحصاء الأضرار التي لحقت بالمواطنين التركمان من حيث الأنفس والأموال ووعدت بتعويض عادل للمتضررين وقد خصصت الحكومة العراقية فعلا مبالغ نقدية لتعويض المتضررين المسجلين إلا أن المسؤولين ورئيس البلدية آنذاك تصرفوا في تلك المبالغ فلم يوزع إلا القليل على المتضررين الحقيقيين.

74 المصدر السابق، ص 207.

مخطوطة هامة

وقد عثر المؤرخ والباحث الكبير المرحوم عطا ترزي باشي على مخطوطة هامة كتبها أحد شهود العيان وهو احمد بن محمود بن محمد العطار عنوانها (سفربرلك ارماغاني) أي ذكريات النفير العام، ذكر فيها تفاصيل الحادث كما يلي:

« كان ذلك صباحا قبل يوم من عيد الفطر، أي يوم الأحد عندما فتح التجار محلاتهم لتهيئة متطلبات العيد وكانت الأغلبية من السكان لازالوا يغطّون في نومهم عندما ورد أحد الجنود البريطانيين التياريين أي الآثوريين الى محل سيد توفيق بن علي الأقرع في سوق الملاّحين (أي السوق الكبير) طالبا ملفوف سكر، ودخل معه في نقاش بسبب عانة واحدة (أربعة فلوس)، ونتيجة لشتم بعض الجنود المتواجدين في محل الحادث للدين الإسلامي حدث شجار، انسحب بعده الجنود ورجعوا برفقة مائتي عسكري بكامل أسلحتهم ومطلقين النار كيفما اتفق متجهين من الجسر الى السوق الكبير، وقد طرق سمعنا صوت الاطلاقات النارية ونحن في محلاتنا، فبادر الكل إلى اغلاق محلاتهم والتوجه نحو مساكنهم.

اصابت الدهشة المسلمين الصائمين الذين لم يتوقعوا مثل هذا الأمر ولم تكن هناك قطعة سلاح مع أي فرد منهم. وعلى أية حال فقد هجم الجنود الذين عبروا الجسر على السوق، عند ذاك تصدى بعض أفراد قوة الشرطة المحلية لهم من سطح مخفر الشرطة ومن سوق القصابخانة. عندما اشتدت المعركة بين الطرفين بدأ المسيحيون في القلعة باستخدام سطح بناية توما العالية لإطلاق النار على أفراد الشرطة المحلية وقاموا بقتل اثنين من افراد الشرطة بينما قتل عدد من التياريين. عمد العصاة بعد ذلك إلى الصعود إلى القلعة وإطلاق النار على المسلمين حتى أنهم استعانوا ببعض المسيحيين لإرشادهم الى دور بعض المسلمين الذين يكرهونهم وقاموا بسلب بعض مصوغاتهم الثمينة. دخل العصاة إلى منزل عمر بيك فقتلوه مع اثنين من أبنائه، كما اقتحموا منزل سيد أمين أفندي فقتلوه مع ابنه، ثم أطلقوا النار مباشرة على الحاج محمود الشيشجي فاستشهد فورا. وقد دخل هؤلاء أيضا إلى منازل عديدة فقتلوا البعض بإطلاق النار عليهم أو بواسطة حراب البنادق. وارتقى هؤلاء أسطح البنايات العالية مستهدفين المدنيين المتواجدين على أسطح بناياتهم لاستطلاع الموضوع، وقد كنت شخصيا مع ابني على سطح مسكننا عندما أطلق أحدهم النار باتجاهي وباتجاه ابني صابر فسقطت الرصاصات على مقربة منا.

توافد الكثيرون الى السوق بعد ذلك لإنقاذ بضائعهم من النهب وكذلك فعلت شخصيا حيث أفرغت محلي ونقلت البضائع مع أخي وابني لمستودع قريب. حدث بعد ذلك أن أحضر العصاة من بعض البيوت العائدة للمسيحيين عبوات من النفط فأضرموا النار في محلات السوق من البزازين ومحلات البقالة والمواد الكمالية. عندما قفلت عائدا إلى المنزل رأيت سيد توفيق راكضا نحوي وهو حافي القدمين، وقال لي: بربك لنذهب الى سوق القيصرية، ولما كان الطريق من السوق غير سالك بسبب الأحداث فقد ولجنا من زقاق اوجي إلى سوق القيصرية فأنقذنا بضائع سيد توفيق من الأقمشة ونقلناها إلى منزل الحاج علي المدرس. لقد اضطررنا بسبب الموقف العصيب إلى الإفطار، وكانت طائرة تحوم فوق رؤوسنا، بعد ذلك قامت الطائرات بإلقاء مناشير على مسكن توما طالبة وقف إطلاق النار وبعكسه فسيضطرون إلى القاء القنابل عليهم فاضطروا إلى التوقف عن إطلاق النار.

في صباح يوم الخامس من أيار (مايو) 1924 كانت هناك خطة مبيّتة للهجوم على المساجد اثناء صلاة العيد ولكن يقظة الأهالي حالت دون ذلك.

انسحب الجنود إلى خيامهم وتحسبا من هجوم الأهالي عليهم تمركزوا أمام الطاحونة الحمراء وقاموا بحفر الخنادق، واحاطتهم بخمس سيارات مدرعة. استمرت عمليات النهب لمحلات ومخازن المسلمين حتى المساء، وفي المساء لاحت السيارات من طريق ياروبي، ونبعهم أفراد العشائر للانتقام من المهاجمين، ولكنهم اضطروا للعودة بسبب احتماء العصاة بالجبال القريبة ومناعة تحصيناتهم.

أما في 6 أيار (مايو) 1924 أي يوم الثلاثاء فقد استمرت عمليات النهب ثم رجع العصاة إلى تحصيناتهم أمام الطاحونة الحمراء، وفي المساء بدأ الجنود العصاة بالتوجه إلى طريق جمجمال تتقدمهم سيارات وكذلك تتبعهم سيارات مسلحة. بدأ المسيحيون آنذاك بقرع النواقيس تخليدا لقتلاهم. وقد نفذ بعض أفراد العشائر من ناحية قرية باش بولاق وبدأوا بالهجوم على المنسحبين وأوقعوا بهم بعض الخسائر. وإن كان هناك بعض الفاعلين قد قدموا للمحاكمة فان ذلك لم ينتج عنه أثر ووقع الظلم على أهل المدينة».[75]

75 عطا ترزي باشي، المصدر السابق، ص. 50–54 .

أسماء المتضررين:

وقد أوردت جريدة «نجمة» الصادرة في كركوك باللغة التركة في عددها الصادر بتاريخ 8 رجب 1343 والموافق 4 شباط 1925 نص البيان الصادر من متصرفية كركوك بتاريخ 3 شباط 1925 والخاص بدعوة المتضررين في هذه الإحداث لمراجعة مقر المتصرفية لاستلام مبالغ التعويضات الخاصة بهم، وقد وردت أسماء المتضررين الذين كان جلهم من صغار الحرفيين والذين لحقت بأبنية محلاتهم التجارية الكثير من الضرر كما يلي:

1- بقال كولة رضا
2- بزاز محمد حاج إسماعيل
3- بقال نشأت
4- توتونجي احمد حاج محمد
5- بقال محمد بن حسن قيتوان
6- تحافجي توفيق بن علي
7- بقال حاجي أوغلي محمد أمين
8- كوزه جي نوري بن رشيد
9- سراج محمود بن معروف
10- سراج نامق ملا قادر
11- سراج خورشيد رشيد
12- توتونجي خورشيد أفندي
13- كوزه جي سليمان سعدالله
14- سراج محمد اوسطة عارف
15- سراج محي الدين
16- تحافجي سليمان صادق
17- طوزجي حاجي قاسم
18- بقال قادر احمد
19- تحافجي حاجي أيوب
20- توتونجي سيد طاهر
21- توتونجي توفيق ملا قادر
22- توتونجي محي الدين حاجي مصطفى
23- جايجي صوفي محمد
24- تحافجي عبد الرحمن
25- سراج مجيد بن احمد
26- تحافجي خالد اغا
27- تحافجي حاجي زينل
28- سراج لطف الله بن حسين
29- كهية جي شاكر
30- تحافجي يهودي يعقوب
31- جايجي خورشيد
32- سراج جويد
33- تحافجي رفيق علي
34- تحافجي قادر محمد
35- بقال سيد فتاح
36- بقال صالح
37- شربتجي خليفة
38- صراف يهودي صالح
39- بقال سيد زينل
40- بقال ولي دلي بالطة
41- بقال عثمان الله ويردي
42- بقال حاجي محمد

43- قهوه جي بكر
44- بزاز إسماعيل حاجي محمد
45- بزاز وهاب شاكر
46- بزاز نجم رحيم
47- بزاز عبد الله حاجي شريف
48- بزاز أمين حاجي شريف
49- بزاز طه عباس
50- قيلجي مجيد
51- قيلجي الله ويردي
52- بقال قادر حاجي احمد
53- بقال عباس سعد الله
54- جايجي ملا
55- بقال قادر عاشور
56- بقال علي فتحي
57- بقال شيخ مصطفى
58- بقال عثمان خضر
59- بقال خورشيد حسن
60- بقال غفور محمود
61- بقال خالد
62- توتونجي مصطفى قوجة
63- سبزه جي عمر نعمان
64- تحافجي صالح إسماعيل
65- سبزه جي إبراهيم سيد جمعة
66- سبزه جي زين العابدين
67- سبزه جي صالح مالي
68- تلغرافجي احمد أفندي حسين
69- بزاز عبد الله حاجي احمد
70- عطار سيد غني
71- كلاشجي رشيد عبا بلك
72- يمنجي خالد
73- يمنجي سيد محي الدين
74- تحافجي سليمان نعمان
75- بنادوز علي محمد سعيد
76- خفاف علي خضر
77- بنادوز محمد بن علي
78- بنادوز عثمان بن مولود
79- بنادوز مصطفى
80- خفاف سيد نجم
81- خفاف صديق
82- توتونجي حمدي
83- بينادوز حسين بك
84- تحافجي عبد الله حاجي سعيد
85- بقال نوري
86- التونجي خرستيان كوركيس
87- تحافجي قادر بك
88- دميرجي اندريه
89- دميرجي مسيح
90- عطار حميد
91- بقال كوكة عثمان
92- تحافجي حاجي علي
93- بقال محمد
94- قهوه جي جولاق
95- تحافجي يهودي حسقيل
96- دميرجي الله ويردي
97- دميرجي خرستيان موسى
98- دميرجي بيوك موسى
99- دميرجي بيوك فرج
100- دميرجي بيوك يوسف

-101 دميرجي بيوك اسكندر

-102 دميرجي بيوك قسطنطين

وأورد البيان أسماء الذين نهبت دورهم السكنية وتقرر تعويضهم أو تعويض ذويهم عنها كما يلي:

-1 الشيخ مصطفى ابن المجني عليه شيشجي حاج محمود

-2 حرم المجني عليه سيد أمين من سكان محلة أغالق السيدة أمينة بنت عبد الرحمن بك.

-3 المتقاعد عبد القادر أفندي بن داود من محلة حمام

-4 خورشيد أفندي بن خضر من محلة أغالق

-5 عائشة بنت محمد الساكنة في محلة حمام

-6 عائلة عبد العزيز أفندي فهيمة بنت محمد زنكنة من محلة أغالق

-7 عبد الله أغا زادة عبد الكريم من محلة أغالق

-8 ترزي شاكر بن صالح كرم من محلة أغالق

-9 سيد بكر بن صالح كرم من محلة أغالق

-10 عائلة المجني عليه عمر بك من محلة حمام

-11 محمد حكمت أفندي من مدرسي المدرسة العلمية

-12 زبيدة بنت محمد قرب مسكن المجني عليه موسى من محلة أغالق

-13 اسمة بنت ملا أحمد والدة المجني عليه موسى من محلة أغالق.

كما أورد البيان أسماء الذين تعرضت أموالهم ومخزونهم للحرق من قبل الجنود التياريين كما يلي:

-1 توتونجي مصطفى بن علي

-2 تحافجي حاجي أيوب

-3 كلاشجي سيد محي الدين

-4 بقال سيد فتاح

-5 تحافجي خالد بن أحمد أغا

-6 بقال علي بن فتحي

-7 يمنجي خالد

-8 قهوه جي بكر

-9 بقال ملا قاسم زادة صلاح الدين

-10 بقال محمد قيتوان

-11 سراج محمود بن معروف

-12 توتونجي أحمد حاجي محمد

-13 كوزه جي أحمد بن حسين

-14 بقال باشي كوكة عثمان

15- تحافجي رفيق ملا طيب
16- بقال عباس سعاو
17- بقال محمد أمين حاجي واحد
18- بقال عبد الله خالد محمد علي
19- تحافجي سليمان نعمان
20- بقال شيخ مصطفى بن شيخ محمود
21- بقال مصطفى عللو
22- بزاز حاجي أحمد زادة عبد الله
23- بقال خورشيد بن حسين
24- بقال عثمان بن صفر
25- بزاز عبد الله حاجي شريف
26- تحافجي عبد القادر بن سليمان بك
27- تحافجي عبد الله وجمال
28- قهوه جي جولاق أحمد
29- بزاز محمد حاجي اسماعيل
30- بينادوز اوستة مصطفى
31- تحافجي قادر بن باموقجي محمد
32- بينادوز محمد بن علي
33- تحافجي توفيق بن علي
34- بزاز يونس بن حاجي ساقي أفندي
35- توتونجي خورشيد أفندي
36- تحافجي حاجي علي بن عمر
37- سراج محي الدين
38- سبيلجي اوستة خورشيد
39- بزاز طه بن عباس
40- بقال غفور بن محمود
41- كلاشجي عبا بلك
42- توتونجي توفيق بن ملا قادر
43- سراج جويد ملا محمد
44- بقال نوري يه قاوين
45- عطار سيد غني
46- بقال سيد زينل
47- بينادوز اوستة عثمان
48- بينادوز اوستة محمد
49- تحافجي رفيق بن علي كجل
50- تحافجي خورشيد حاجي أحمد
51- بقال ولي دلي بالطة
52- بقال عثمان الله ويردي
53- توتونجي محي الدين
54- سبيلجي اوستة حسين
55- بزاز وهاب شاكر
56- تحافجي حاجي زينل
57- سبيلجي معروف كوثر
58- يمنجي علي بن خضر
59- تحافجي ناحوم فرج وشريكي ناحوم
60- سراج عبد الله بن سمين
61- تحافجي فقي محمد
62- توتونجي صابونجي حاجي عبدالله علي
63- جايجي صوفي محمد
64- تحافجي صالح اسماعيل
65- بزاز حاجي اسماعيل
66- كزكنجي بزاز مشائل حسقيل
67- بقال قادر حاجي أحمد
68- توتونجي حمدي بن صالح أفندي
69- يمنجي درويش أحمد أوغلو صديق
70- سبزه جي صالح مالي
71- بقال قادر عاشور
72- بقال باشي بيوك صالح

73- بقال كولة
74- سراج لطف الله بن حسين
75- كلاشجي سيد نجم بن سيد محي الدين
76- سبيلجي كوثر ساقي
77- سراج نامق
78- سبيلجي ملا قادر
79- تورشيجي أحمد
80- توتونجي سيد طاهر
81- كهية جي شاكر
82- سعاتجي عبد الرحمن أفندي
83- سبزة جي عمر نعمان
84- سراج رشيد اوغلي خورشيد[76]

76 جريدة "نجمة"، العدد1040، السنة السابعة، الأربعاء 8 رجب 1343، 4 شباط (فبراير)1925 ص 3

الفصل الخامس

مجزرة كاورباغي في كركوك
12 تموز (يوليو) 1946

لقد عانى المواطنون التركمان في تاريخهم الحافل الكثير من أنواع القهر والتنكيل إلا أنهم لم يتخلوا عن الحفاظ على واقعهم القومي وهويتهم الوطنية.

وتعتبر مجزرة وأحداث كركوك التي وقعت في الثاني عشر من شهر تموز (يوليو)1946 في خضم الإضراب العمالي العام لمنتسبي شركة نفط العراق في كركوك بين الثالث والسادس عشر من الشهر المذكور مثالا آخر على سياسة القهر العنصري واختلاق المعاذير للتنكيل بمطالب المواطنين المشروعة التي كانت تدعمها دوما مباديء حقوق الإنسان المتحضر.

وكعادة القوى السياسية النافذة والواقعة تحت التأثير البريطاني الأجنبي في حينها فقد سارع البريطانيون الذين كانوا ينهبون خيرات العراق لإلقاء اللوم على «مثيري الفتن» تهربا من تلبية المطالب الإنسانية العادلة لمواطني كركوك، كما اعتادت الجهات الحكومية على إشاعة أن هذه المطالب المشروعة لم تكن إلا بتحريض من قبل «القوى الشيوعية»، أو أنها كانت تغذى من قبل جهات خارج مدينة كركوك.[77]

وفي هذا المقال سنحاول أن نسلط الضوء على هذا الحدث الهام الذي بقيت تفاصيله في الخفاء نظرا للتكتم الشديد الذي رافق الأحداث ومنع الإعلام من التطرق إليه خوفا من تسرب الحقيقة إلى الرأي العام العالمي والصحافة الحرة حيث عمدت وزارة أرشد العمري إلى إغلاق أكثر الصحف الصادرة في بغداد بعد أن نشرت الصحف الظلم الذي لحق بالمواطنين وبسبب من إطلاق النار العشوائي على المضربين العزل من السلاح.[78]

---

77 ذكر ستيفن هيمسلي لونكريك أن الإضراب كان بفعل محرضين من خارج كركوك، «تاريخ العراق الحديث 1900–1950»، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد 1988، ص 553، وكذلك دأبت السفارة البريطانية في مراسلاتها مع الحكومة العراقية على وصف الأحداث.

78 السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية الجزء السابع، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد 1988 ص 118.

ولعل الرأي العام التركماني والعراقي لم يطلع على هذه التفاصيل بهذه الدقة نظرا للتعتيم المذكور، كما أن المعلومات المتسربة إلى الصحف وتلك الواردة في مؤلف البحاثة الشهير عبد الرزاق الحسني كانت تعوزها الدقة نظرا لاستناد أغلبها على البيانات الحكومية أو على شهادات شخصية بشكل رسائل بعثت إلى الكاتب المذكور، حيث لم يكن سرد المطالب العمالية الوارد في هذا السياق دقيقا هو الآخر نظرا لافتقاره إلى خلفية الموضوع. والحقيقة أن صراعا خفيا جرى بين الحكومة وبين السفارة البريطانية في بغداد وأخذت السفارة على البيان الحكومي تأييده المبطن لمطلب زيادة الأجور فبدأت باستعمال أسلوب التهديد والترهيب لحسم هذا الموضوع.

ونعتقد بأن التفاصيل الموثقة من قبل الوثائق البريطانية والتي تسنى لنا الإطلاع عليها في ملفات وزارة الخارجية البريطانية و من مراسلات السفارة البريطانية في بغداد والمحفوظة في دائرة حفظ الوثائق الوطنية البريطانية في لندن والتي نعتقد أنها تنشر للمرة الأولى في هذا السياق تلقي الضوء على طبيعة هذا الحدث الهام، كما تبين خطأ بعض المعلومات التي عرضت على الرأي العام سواء في البيان الحكومي أو في مفاوضات الشركة، كما أن المطالب الجوهرية قد تناقلتها الألسن دون تحديد واف إضافة إلى عدم الدقة في تحديد عدد القتلى والجرحى.

لقد تحددت مطالب عمال شركة نفط العراق أثناء إضرابهم العمالي في المطالب التالية:

المطالبة بأن تنشيء شركة نفط العراق مساكن صحية للعمال أو أن تمنحهم بدلات للسكن المريح.

المطالبة بالتأمين الاجتماعي ضد البطالة والعجز والشيخوخة.

تحديد الأجر الأدنى للعمال بمبلغ 250 فلسا عراقيا لليوم مع مخصصات تبلغ 170 فلسا لغلاء المعيشة، بحيث يكون مجموع الأجر اليومي 420 فلسا عراقيا.

المطالبة بتوفير المواصلات إلى مقر العمل ومنه.

المطالبة بمعاملة العمال أسوة بعمال الشركة في حيفا من حيث منحهم بدلات مخاطر الحرب وبواقع أجر ما يماثل 72 يوما في العام.

توقف الشركة عن الفصل التعسفي للعمال ومعارضتها للعمل النقابي.

وقد بلغ مجموع عدد العمال المضربين خمسة آلاف شخص[79]، مما يدل على عدم صواب الحجة التي تناقلتها السفارة البريطانية والحكومة العراقية آنذاك من تأثير خارجي على عمال كركوك. بل إن الاعتصام الذي حدث يوم الثاني عشر من تموز (يوليو) لم يكن إلا للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين من العمال الذين زج بالكثير منهم في السجون إثر التقدم بمطالبهم المشروعة.[80]

وفي برقية سرية برقم 6350 بتاريخ 16 تموز (يوليو)1946 من السير ستونهيوير بيرد، السفير البريطاني في بغداد وهو اليوم الذي أنهى فيه العمال إضرابهم بعد الاستجابة لبعض من مطالبهم إلى الحكومة البريطانية قدم السفير تقريرا موجزا يفيد بأن مظاهرات عمالية قد جرت في يوم الثاني عشر من الشهر المذكور خلافا لأوامر متصرف كركوك الخاصة بالامتناع عن التظاهر وأن تبادلا لإطلاق النار قد جرى بين المتظاهرين وقوات الشرطة نجم عنه وفاة خمسة عمال وإصابة أربعة عشر عاملا بجروح مختلفة بالإضافة إلى إصابة ستة من أفراد الشرطة المحلية.[81]

كما أبلغ السفير إدارته المركزية أن السيد أودسلي وهو المستشار العمالي في السفارة البريطانية في القاهرة والذي كلف بتولي الموضوع قد زار كركوك في الثالث عشر من يوليو واجتمع مع متصرف كركوك وممثلي شركة نفط العراق، واستطرد التقرير أن أودسلي يعتقد بأن أداء متصرف كركوك حيال الأزمة كان موفقا.[82] وأن مدير الشؤون العمالية في وزارة الشؤون الاجتماعية قد توجه برفقة مفتش من وزارة الداخلية وعدد من كبار ضباط الشرطة العراقية إلى كركوك في مساء اليوم نفسه، وأن تظاهرة صغيرة نسبيا قد حدثت في مساء الثالث عشر من تموز (يوليو) احتجاجا على الأحداث. وقد أنهى السفير تقريره بأن العمال المضربين قد أنهوا إضرابهم العام وأن الأحوال الأمنية مستتبة في المدينة.[83]

---

79 حنا بطاطو، العراق- الكتاب الثاني- الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1992، ص190.

80 محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق-حقبة من الصراع 1914-1958، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2000، ص159.

81 دار حفظ الوثائق البريطانية، لندن، الملف: وزارة الخارجية 371/ 52456 .

82 كان متصرف كركوك آنذاك حسن فهمي .

83 يشير السفير هنا إلى الجموع التي خرجت لتشييع قتلى المواطنين في كركوك والتظاهرة الاحتجاجية التي

وفي اليوم العشرين من شهر تموز (يوليو) 1946 وجه السير بيرد، السفير البريطاني في بغداد رسالة من خمس صفحات وبرقم 456 إلى معالي الدكتور فاضل الجمالي، وزير خارجية العراق جاء فيها ما نصه:

عزيزي الدكتور الجمالي

لقد شعرت بالانزعاج مما تناقلته وسائل الإعلام من فخامة رئيس الوزراء قد صرح في مؤتمره الصحفي الذي عقده في الثامن عشر من شهر يوليو بأن الحكومة تؤيد مطالب عمال شركة نفط العراق. وقد شعرت بأن من المناسب أن انتهز هذه الفرصة لتعريفكم بوجهة نظري من هذا الأمر. وأنني على أتم الثقة بأنكم قد اطلعتم شخصيا على مجريات الأمور بعد مقابلتكم التي تفضلتم بإجرائها مع السيد أودسلي، ونظرا لمرور أسبوع من الوقت على هذه المقابلة فأن بعض التطورات التي حصلت بشأن القضية تحتم على إيضاح هذه النقاط.

وتذكرون من مقابلتكم للسيد أودسلي بأن عمال شركة نفط العراق كانوا قد تقدموا بجملة من المطالب تتلخص في ست نقاط رئيسية، وانه قد بدأ باتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع هذه المطالب. وسأقوم بسرد تلك المطالب:

المطلب الأول: السكن.

لقد طلب العمال إما بإنشاء مساكن لهم أو بمنحهم بدلات للسكن. وحسب علمي فأن دوائر الحكومة العراقية التي توفر السكن لمنتسبيها تقتصر في الوقت الراهن على السكك الحديدية وإدارة ميناء البصرة ودائرة الري. إذ لا توجد أية إدارة حكومية أو شركة خاصة توفر لمنتسبيها السكن في الوقت الحاضر، إضافة إلى عدم وجود ضوابط لهذا الأمر في أي من القوانين العراقية. إن الشركة تناقش مسألة إنشاء المساكن للعمال مع الجهات الحكومية إلا أن شحة مواد البناء ستكون عائقا أمام التقدم السريع في هذا الاتجاه ويحتاج الموضوع إلى بعض الوقت. وهناك مقترح يرمي إلى تعويض العمال عن بدلات السكن التي يدفعونها حاليا بطريقة ما، ولكن هذه الكلفة عالية نظرا لانتشار مقرات العمال في أنحاء مختلفة من العراق وعدم وجود ضوابط حكومية على نسب

رافقت التشييع.

الإيجارات. ولا يخفى عليكم أن الاستجابة لمطالب العمال بهذا الشأن سيؤدي إلى مطالبة العمال في جميع أنحاء القطر لمعاملتهم بالمثل سواء من الجهات الحكومية أو من أرباب العمل. وكما ترون فأن هذا الموضوع لا يتعلق بشركة نفط العراق فقط ولا يمكن التفكير بأنها مشكلة محلية تتعلق بمدينة كركوك فقط بل كموضوع يعم القطر كله.

وأنني على ثقة من أن الحكومة ستتخذ الإجراءات العاجلة لمعالجة موضوع السكن على الصعيد الوطني. وفي هذا الأثناء فأن مدير الشركة بالوكالة في كركوك قد اقترح على لندن دفع بدلات معينة للسكن، وفي حالة موافقة إدارة الشركة على ذلك فأنه يمكن الاعتقاد بأن ذلك سيؤثر في ارتفاع أصوات مماثلة للمطالبة بنفس الأمر على صعيد البلاد كلها.

المطلب الثاني: التأمينات الاجتماعية.

طالب العمال بأن تدفع الشركة لهم بدلات للبطالة وما إلى ذلك من البدلات الأخرى. وكما أوضح السيد أودسلي لكم فأنه لا يوجد رب عمل في المملكة المتحدة أو في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أنا على ثقة بأنكم تعتبرونها من الدول المتقدمة في هذا المجال من يضمن مثل هذه الحقوق لعماله. أن هذا الموضوع هو من مسؤوليات الدولة وتشعر الشركة وأنا أوافقها في الرأي بأن الحكومة العراقية هي التي يجب أن تهتم بهذا الشأن الوطني حسب منطوق المادة الثلاثين من قانون العمل العراقي رقم 72 لسنة 1936.

المطلب الثالث: زيادة الأجور.

لقد قامت الشركة بالفعل بزيادة مخصصات غلاء المعيشة اعتبارا من مطلع شهر يوليو الحالي. وبناء على المطالبات الواقعة بهذا الشأن فأن الشركة قد وافقت على مفاتحة مقر لندن على استبدال ذلك بزيادة الأجر الأصلي. ولعل ما يوضح لكم شيئا من طبيعة العمال ما أعيده على مسامعكم مما سبق وأن سمعتموه من السيد أودسلي من أن الأجر اليومي الأصلي كان بواقع 80 فلسا علاوة على مبلغ 120 فلسا كمخصصات لغلاء المعيشة مما يعني أن المجموع كان 200 فلسا، وأن الشركة قد بادرت من تلقاء نفسها إلى زيادة ذلك إلى مبلغ 250 فلسا.

إن مطلب العمال كان يتلخص في رفع الأجر الأساسي إلى 250 فلسا بالإضافة إلى 170 فلسا كمخصصات لغلاء المعيشة، أي ما مجموعه 420 فلسا. وحسب علمي فقد اتفقتم في الرأي مع السيد أودسلي من أن موضوع الأجور هو شأن حساس بالنسبة لمجمل القطر. إن زيادة الأجور في كركوك ستتبعها زيادة فورية في نسبة التضخم في المدينة مما يولد زيادة ضخمة في الأسعار ويؤثر بالتالي سلبيا على وضع من لا يعمل في الشركة ولا يستفيد من زيادة الأجور، كما أن من غير الممكن السيطرة على هذا التضخم في بقعة واحدة وستتبع ذلك مطالبات واسعة في سائر أرجاء العراق لزيادة الأجور ولا يمكن عمليا رفض هذه المطالب فيما إذا تمت الموافقة على ذلك من قبل شركة نفط العراق. كما أن زيادة الأجور ستقتصر على العمال الصناعيين بينما تشمل زيادة أسعار المواد الغذائية جميع شرائح المجتمع العراقي. ولا يخفى عليكم أن العمال الزراعيين وهم الغالبية القصوى بين فئة العمال سوف لن يتمكنوا من شراء حاجياتهم الأساسية مما يخلق حالة من الارتباك والسخط الذي لا اعتقد بأنني سوف لن أعتبره مبررا.

علاوة على ما تقدم فأن الوضع الاقتصادي في العراق برمته سوف يتأثر من زيادة الأجور غير المتجانسة التي تسبب زيادة سعر المنتجات العراقية التي هي حاليا أعلى من مثيلاتها في العالم مما يضاعف الصعوبات التي تكتنف المبيعات العراقية ويعود بالضرر على مصدري هذه البضائع من جراء تذبذب سعر الصرف الأجنبي. لذلك فأنني لا أرى مبررا يدفع بالحكومة العراقية للاقتصار على منطقة واحدة بدلا من دراسة شاملة لوضع الأجور في عموم القطر لما في ذلك من أهمية حيوية. وبعكس ذلك فأنني أؤكد بأن الحكومة يجب أن تأخذ في اعتبارها الزيادات الطارئة التي سوف تحدث والتي أشرت إليها فيما سبق.

المطلب الرابع: المواصلات.

لقد طالب العمال توفير المواصلات من منازله إلى مقر أعمالهم. والمعلوم أن الشركة تهيئ وسائل نقل من مركز معين للتجمع من مشارف المدينة إلى مقرات أعمالهم، وهي على استعداد لمواصلة ذلك رغم الصعوبات الخاصة بقلة عدد السيارات وشحة إطاراتها، إلا أنها لا تعتقد بأن من المنطقي تسيير حافلة نقل داخل الحدود البلدية، فهذا على ما أعتقد من مسؤوليات البلدية وأنا أعلم أن المتصرف ذاته متفق مع هذا

الرأي. وقد علمت أن مدير الشؤون العمالية في وزارة الشؤون الاجتماعية قد أوضح في كركوك عقب زيارة السيد أودسلي بأن البلدية ليست في وضع يتيح لها تخصيص حافلة لهذا الشأن. ولا أدري لماذا يجب أن تكون كركوك تشكل استثناء بهذا الشأن ولكنني لا زلت آمل أن هذه المشكلة ستجد طريقها إلى الحل. وأود أن أضيف أن هذه المطالبة العمالية تشكل مبالغة غير مبررة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن المسافة من الأحياء السكنية إلى مركز التجمع لا تتجاوز 1½2 كيلومترا أو بعبارة أخرى ما لا يتجاوز ربع مسافة شارع الرشيد. ورغم قناعتي بوجوب تسيير أية إدارة بلدية لحافلات النقل في مناطقها فأنني أعتقد بأن هذا المطلب لم يكن إلا بسبب الرغبة في إحراج الحكومة والشركة وليس نابعا من حاجة فعلية.

المطلب الخامس:

أورد العمال أن منتسبي شركة نفط العراق في حيفا يتقاضون مخصصات مخاطر الحرب بواقع ما يعادل أجور 72 يوما في العام وطالبوا بتطبيق ذلك بالمثل عليهم. وأود القول في المقام الأول أن المخصصات المذكورة في حيفا تدفع بسبب الأوضاع الراهنة في فلسطين والتي تختلف كلية عن العراق. فلا مبرر للعراق أن يحتذي بفلسطين حاليا بل لنقل إن من المقبول أن تحذو حذو شركات النفط في بورما مثلا. إن المخصصات التي تدفع في حيفا من قبل شركة نفط العراق تستند على القوانين الفلسطينية وتطبق على سائر أرباب العمل في فلسطين. أما الشركة في كركوك فأنها تتبع القوانين العراقية والنظم التي تحتم دفع 45 يوما كراتب أساسي وبدون مخصصات إضافية. والواقع أن شركة نفط العراق في كركوك قد دفعت أكثر من ذلك وتحديدا 60 يوما بدون مخصصات (على ألا تزيد عن ثلاثين دينارا عراقيا)، و36 يوما مع المخصصات. ولا اعتقد بأن أي رب عمل حكوميا كان أو خاصا كان من الكرم بحيث يدفع مثل هذه الحوافز.

المطلب السادس:

طلب العمال امتناع شركة نفط العراق من الانتقام من العمال المضربين. وقد قدمت الشركة هذا التعهد بكل وضوح وأؤكد لكم بأن هذا التعهد سيجري احترامه.

وكما أوضح السيد أودسلي لكم فأن الشركة والمتصرف قد شعرا بضرورة إصدار بيان في كركوك على ضوء الفقرات المار ذكرها وقد تم بالفعل إعداد مسودة للبيان

المزمع إصداره لاستحصال موافقة وزير الاقتصاد ومدير عام العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية واللذين كان يتوقع زيارتهما إلى كركوك. وللأسف فأن الوزير لم يستطع التوقف في كركوك، ولكن وكما تذكرون فأن رئيس الوزراء قد أكد في محادثتنا الجارية معه يوم 17 يوليو بأن هذا البيان قد صدر بالفعل. ولكنني علمت أن بيانا مفصلا بموقف الشركة والمتصرف لم يصدر على الملأ، وأن البيان الوحيد الذي خول المتصرف إصداره هو تصريح موجز يشير إلى أن الشركة قد بادرت إلى الطلب من لندن تخويلها زيادة الأجور الأساسية بدل مخصصات غلاء المعيشة إضافة إلى منح مخصصات سكن.

ولعلكم توافقونني الرأي بأن هذا ما يضعنا في وضع غير مريح. فالشركة لها من المبررات لتعتقد بأن تسعين بالمائة من عمالها يدينون بالولاء للشركة، إنهم قد تعرضوا للتحريض من قبل بعض مثيري الشغب، والعديد من هؤلاء العمال ليسوا من كركوك كما أن أغلبيتهم لم يتموا شهرا أو شهرين في العمل مع الشركة. وكما أوضح السيد أودسلي فأن من الضروري أن يجري إعلام العمال الموالين بأنهم قد تعرضوا للابتزاز للاشتراك في الإضراب بفعل ضغوط خارجية إضافة إلى توضيح موقف الشركة والقاضي بعدم مخالفة نصوص القوانين العراقية نصا وروحا والتي تشمل عموم القطر، إلا انه ليس في الامكان أن يتوقعوا منها أن تتعامل مع المشاكل العمالية في كركوك وكأنها في معزل من المباديء المتعارف عليها في أرجاء القطر الأخرى.

إن الغالبية العظمى من العمال قد بدأوا بالرجوع إلى مزاولة أعمالهم، وأرى أنه من الضرورة بمكان أن تستثمر هذه الفرصة لتوضيح الأمر برمته إليهم. وأنني على ثقة من أن مجلس الوزراء سيخول وزير الاقتصاد لإصدار تعليماته إلى المتصرف لإصدار بيان يشمل المباديء التي تم الاتفاق عليها بينه وبين الشركة. وفي حالة عدم إجراء ذلك في أقرب وقت فأنني أعتقد بأن الشركة ستشعر أن عليها أن توضح الأمر لمنتسبيها مباشرة من قبلها، حيث أنها ستشعر بأنها يجب ألا تعتبر مسؤولة عن زيادة الأجور والمخصصات وتوفير التسهيلات الأخرى مما سيحفز زيادة التضخم وارتفاع الأصوات المماثلة والمطالبة بزيادات عالية. أن الاعتقاد الراسخ هو أن هذه الأمور يجب أن تقرر من قبل الحكومة العراقية وأن الشركة ستكون مستعدة للتعاون ضمن امكاناتها. وأضيف أن سفارتي سيسرها أن تسهم في أي إسهام ممكن لهذا الغرض.

من هذا المنطلق ذكر معاليكم للسيد أودسلي أنه سيكون من المفيد لو قدم لكم استشارات بهذا الشأن. وقد علمت أنه قد أبلغكم بأنه قد أرسل إلى الشرق الأوسط من قبل السيد بيفن خصيصا لمد يد المساعدة لأية حكومة تتطلب ظروفها مثل هذه المساعدة. وهو يعمل حاليا في بقعة واسعة تمتد من إيران إلى السودان ولكنني واثق بأنه سيكون على أتم الاستعداد للرجوع إلى العراق لدراسة الموضوع عندما تسمح له ظروف عمله ذلك. وقد أعرب السيد أودسلي عن اعتقاده بإمكانية مفاتحته لوزارة العمل البريطانية لابتعاث خبير يعمل بصفة دائمة للحكومة العراقية إذا ما رغبت في ذلك. وبما أن هذا الموضوع يخص الحكومة العراقية فأنني لم اتخذ أية خطوة للطلب من السيد أودسلي للرجوع أو طلب أحد خبراء وزارة العمل من السيد بيفن[84] وبامكان الحكومة العراقية إبلاغي فيما إذا كانت ترغب في ذلك ليتسنى لي التصرف على ضوء ذلك.

وقبل أن اختم رسالتي أود التطرق إلى نقطتين مهمتين:

كما سبق لي القول فأنني على أتم الثقة أن أغلب مسببي فتنة كركوك إن لم يكن كلهم هم من مصادر خارجية. وأن أسماء الأفراد المتورطين في هذه الأحداث معروفة للمتصرف، وأنني على اعتقاد تام كما أبلغكم بذلك السيد أودسلي أن الحكومة ستكون من الحكمة لاتخاذ خطوات فورية لتأمين إخراج مثيري الشغب من منطقة كركوك. ولا اقترح بالضرورة سجن هؤلاء الأشخاص ولكن إبعادهم وتأمين عيشهم في منفى بعيد سيكونان من الأهمية بمكان.

أما النقطة الأخرى فأن من الضروري توفير قيادات حكيمة للعمال واستبدال مثيري الفتن بمواطنين لهم الخبرة في أعمال الشركة وقد اقترحت الشركة أن يكون العمال الذين يشغلون هذه المواقع هم من العمال الذين مرت ثلاث سنوات على الأقل على عملهم بالشركة وأنني أعتقد بأن هذا الاقتراح سليم من كل جوانبه. وأنني على ثقة بأن المتصرف لو تسلم التعليمات اللازمة فأنه سيجد الشركة مستعدة للتعاون الكامل معه لترشيح من يتوسمون فيه الخير ليتم عرضهم على العمال ويجري إقناعهم لانتخابهم كممثلين لهم.

---

84 المقصود هو وزير الخارجية البريطاني آنذاك أرنست بيفن.

إنني أنتهز هذه الفرصة لأكرر وجهة نظر السيد أودسلي من أن المتصرف ونائبه قد تصرفا إزاء هذه الأزمة بمنتهى الحكمة وضبط النفس. والسيد أودسلي يمتلك خبرة تزيد عن خمسة وثلاثين عاما في موضوع النزاعات العمالية وقد قدرت لهذا السبب ملاحظاته الايجابية عن المتصرف.

وفي الختام أود أن أوضح بأنني قد فضلت توجيه هذا الخطاب إليكم بدلا من وزير الاقتصاد، حيث لم يستطع السيد أودسلي نظرا لضيق الوقت أن يجتمع إلا بكم ولإلمامكم بخلفية الموضوع. وأود أن أكرر على مسامعكم ما ذكره السيد أودسلي بأن أولوياتنا ليست الحفاظ على مصالح الحكومة البريطانية في هذا الموضوع بل للحفاظ على مصالحنا المشتركة ولوضع الأسس المقتضية لترسيخ الوضع العمالي في عموم القطر بالشكل الأمثل. ولحين تحقق ذلك فأنني أخشى أن تكون الفرصة مواتية لتكرر مثل هذه المخاطر مستقبلا مما يؤثر سلبا على الواقع السياسيي والاقتصادي في البلاد. وكما تعلمون فأن الحكومة العراقية كانت تحصل على مبلغ ما يقارب أحد عشر ألف دينار عراقي في اليوم كرسوم امتياز وقد انخفض الإنتاج بسبب هذا الإضراب إلى ما يقارب النصف مما أدى إلى خسارة الحكومة العراقية لمبلغ خمسة آلاف دينار عراقي في اليوم تقريبا في حين كان من الممكن استخدام هذا المبلغ في أمور نافعة مثل تسيير حافلات نقل الركاب في كركوك مثلا. كما أود الإشارة إلى أهمية التعامل مع هذا الموضوع وكل ما يتعلق بالإصلاح الاجتماعي، وأشير علاوة على ذلك إلى أنني أتفق في الرأي مع فخامة رئيس الوزراء حول مرئياته لإعداد خطة لعشر سنوات مقبلة ولكنني اعتقد أن هؤلاء الذين لا يريدون الاستقرار للعراق سوف لن يهدأ لهم بال في الوقت الراهن دون تسميم الأجواء، إلا أن من المهم للحكومة أن تزيل كل تبرير للسخط أو الاستياء من قبل الشعب وذلك بتسريع الإصلاحات المذكورة. وكمثال لذلك فأنني اقترح الإسراع في إعادة إسكان ضحايا الفيضان الأخير في بغداد لقطع الطريق على مثيري الفتن لاستغلال الوضع البائس الذي يعيشه هؤلاء الناس.[85]

المخلص – هيو ستونهيوير بيرد[86]

---

85 يشير السفير هنا إلى قرار مجلس الوزراء المتخذ بتاريخ 30 حزيران(يونيو) 1946 حول تأليف لجان وزارية ولجنة عليا لدراسة مقترحات إصلاحية تطبق على مدى عشر سنوات.

86 محفوظة في دائرة حفظ الوثائق البريطانية في لندن في الملف المرقم أف. أو 371/ 52456.

وكما يظهر من هذه الرسالة فأن الحكومة البريطانية وشركة نفط العراق لم تكن راضية أبدا عن التوجهات التي تطالب بتحسين وضع العمال، كما أنها لم تستسغ إطلاقا حتى توجه الحكومة العراقية لتهدئة الأوضاع وذلك بسرد التهديدات المبطنة لتخويف الحكومة العراقية من مغبة الاستجابة لمطالب العمال أو تأييد الحد الأدنى من مطالبهم الشرعية. كما يتضح من هذه الرسالة أن ما تضمنه البيان الحكومي العراقي من أن العمال قد عرضوا مطالبهم على وزير الاقتصاد لم يكن صحيحا بالمرة فأن الوزير لم يتوقف في كركوك ضمن زيارة له للألوية الشمالية.[87]

وفي تقرير دوري للدائرة الشرقية بوزارة الخارجية في 16 أيلول (سبتمبر) 1946 قدم إلى الوزير برقم 9317 تم عرض ملابسات الموضوع والإجابة عن سؤال الوزير عما إذا كانت شركة نفط العراق قد عاملت عمالها بالعدل، تكررت نفس الاتهامات بأن الأحداث كانت بتحريض من مثيري الشغب كما تم التأكيد في هذا التقرير أن الأجر اليومي للعامل قد تمت زيادتها إلى 260 فلسا عراقيا مع منح مخصصات سكن يومية تتراوح بين 50–75 فلسا دون زيادة مخصصات غلاء المعيشة.[88]

وكانت الحكومة العراقية قد أوفدت نائب رئيس الاستئناف في بغداد الحاكم السيد أحمد الطه للتحقيق حول ملابسات الحادث وقد قدم تقريرا استطاعت جريدة «لواء الاستقلال» الحصول على نسخة منه ونشرته بتاريخ 4 تشرين الأول (أكتوبر)1946 جاء فيه:

إن عمل المضربين كان سلبيا ولم يكن ايجابيا، بمعنى أنهم لم يعمدوا إلى العنف.

لم يكن في اجتماعهم هذا ما يخشى منه على الأمن.

إن الشرطة نفسها كانت تعلم بهم قبل الحادث وكانت تراقبهم ولم يزيدوا في اليوم الأخير الذي وقع فيه الحادث في عملهم شيئا.

إنهم كانوا جميعا عزلا من السلاح.

---

87 جاء ذلك في البيان الحكومي الذي صدر من قبل الحكومة العراقية بتاريخ 13/ 7/ 1946، السيد عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، صفحة 115، ووزير الاقتصاد المذكور كان السيد بابا علي شيخ محمود.

88 دائرة حفظ الوثائق البريطانية، الملف المذكور.

إن كل ما قاموا به، أن البعض منهم رجم الشرطة بالحجارة بعد أن ضربتهم الشرطة بالعصي وأطلقت النار عليهم وفرقتهم.

إن معظم القتلى والجرحى قد أصيبوا بعد أن أدبروا.

إن الشرطة قد تجاوزت في عملها حد المعقول في أمر تشتتيت المجتمعين.

إن الإدارة أوقفت أشخاصا ليس لهم يد في التحريض على نفس الحادث.[89]

وقد أقترح وزير الداخلية السيد عبد الله القصاب نقل متصرف كركوك ومدير شرطة اللواء من كركوك، إلا أن رئيس الوزراء لم ينفذ ذلك بعد أن كان قد وافق مبدئيا وقيل في وقتها أن هذا التراجع قد حصل بفعل ضغط السفارة البريطانية، ويذكر أن المتصرف حسن فهمي قد توفي في حادث بشع يوم 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 1946 [90] كما تم فصل مدير الشرطة عبد الرزاق فتاح من الخدمة.

وقد عز على وزير الداخلية إطلاق النار على عمال كركوك بدون مسوغ قانوني وطالب بإنزال العقوبات بحق المذنبين فلما رفض طلبه قدم استقالته من الوزارة.[91] ثم ما لبثت وزارة أرشد العمري أن قدمت استقالتها فقبلت بتاريخ السادس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه.

89 السيد عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص 118.

90 خلفه السيد عبد الجليل برتو كمتصرف للواء كركوك.

91 السيد عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص119.

الفصل السادس

مجزرة كركوك عام 1959
الحدث والحقيقة

لا زال الجرح النازف الذي أصاب المواطنين التركمان في العراق عميقا وغائرا بسبب فقدهم الكثير من أحبتهم وزعمائهم في هذه الهجمة الغادرة التي تعرضت لها مدينة كركوك عام 1959.

وقد كتب الكثير حول أحداث هذه المجزرة الدموية، ولسنا راغبين في نكأ الجراح، ولكن التاريخ يجب أن يسطر ما حدث في تلك الحقبة من تاريخ العراق، حيث أنكر الكثيرون من المسؤولين عن هذه المأساة الإنسانية مسؤوليتهم عنها وأراد البعض تحريف الحقائق وإلقاء التبعة على الآخرين دون وازع من ضمير ينشد النقد الذاتي.

لذلك فإن هذه الدراسة ستضع النقاط على الحروف وتسرد أمام العراقيين ما خفي على الكثيرين من أبناء الشعب العراقي حول طبيعة هذه الأحداث الدموية مستعينة بوثائق تنشر لأول مرة بعد رفع الحظر السري عليها.

فبعد انتفاضة العقيد الشواف في الموصل تم نقل واعتقال المرحوم ناظم الطبقجلي الذي كان قائدا للفرقة الثانية في كركوك وتم تعيين الزعيم الركن داود الجنابي الذي أطلق يد الزمرة الشيوعية في أمور المدينة وقد كان أول ما عمد إليه الجنابي منع صدور جميع الصحف التركمانية وهي البشير والآفاق وجريدة كركوك الصادرة عن رئاسة البلدية واعتقال ونفي الناشطين في هذه الصحف إضافة إلى العشرات من المحامين والأطباء ورجال الأعمال والموظفين حيث تم ترحيل بعضهم إلى المحافظات الجنوبية وفرض الإقامة الجبرية عليهم واعتقال البعض الآخر في سجون بغداد.

وعندما تم للجنابي ذلك عمد إلى إصدار الأوامر لاقتحام وتفتيش المنازل ومقرات الأعمال الخاصة بالمواطنين التركمان فقط وإلقاء القبض على أفراد أي منزل تعثر فيه السلطات العسكرية على أي نوع من السلاح، وقد كان ذلك تمهيدا لنزع السلاح أيا كان نوعه من المواطنين التركمان وتركهم في وضع أعزل إزاء عدو غير مرئي.

وفي حزيران (يونيو) 1959 بدأ المد الشيوعي بالتراجع أو هذا ما خيل للمواطنين التركمان وقد تم إلغاء الأحكام القسرية على المبعدين التركمان فرجعوا إلى كركوك غير عالمين بمغزى التوقيت المبيت لأعادتهم إلى مدينتهم وقبل شهر واحد فقط من أفظع مجزرة دبرت ضد المواطنين التركمان.

وقد وجدت بعض المناشير الحزبية والتي تأمر الأتباع باستفزاز التركمان والعرب طريقها إلى مديريات الأمن، وقد سلمت هذه المناشير إلى عبد الكريم قاسم والحاكم العسكري العام إلا أنهما لم يأبها بالنتائج ولم يحركا ساكنا.

أستبشر المواطنون التركمان من قرار عبد الكريم قاسم عدم إعادة الزعيم الركن داود الجنابي إلى كركوك بعد استدعائه لحضور مؤتمر للنظر في القضايا المطروحة، وقد غضب الشيوعيون والبارتيون (الديمقراطي الكردستاني) من ذلك وذهبت وفود مدنية من هذين الحزبين لمواجهة قاسم وطلب إعادة الجنابي إلى كركوك إلا انه رفض وسلمت الفرقة إلى العميد محمود عبد الرزاق.

بدأت الاستعدادات للاحتفال بالذكرى الأولى للانقلاب الذي أطاح بالحكم الملكي وحل يوم الرابع عشر من تموز (يوليو) 1959 حيث انتظم الرسميون التركمان وأعضاء اتحادات العمال ونقابات المحامين والأطباء والموظفون الرسميون في مسيرة رسمية تم ترتيبها من قبل لجنة منظمة حكومية وكان المشاركون في المسيرة بطبيعة الحال من التركمان كأغلبية واضحة وكنتيجة طبيعية للواقع القومي للمدينة، إلا أن المواطنين التركمان غير المنتظمين في هذه المسيرة وجلهم من الطلاب والشباب وذوي الأعمال الحرة نظموا مسيرة ومظاهرة شعبية كبيرة كان من المفترض أن تلتحق بالمسيرة الرسمية لإغنائها وإبداء التضامن والتأييد للحكومة القائمة.

وصلت المسيرة الرسمية إلى الجسر القديم في نهاية السوق الكبير وبدأت بالعبور إلى صوب القورية متجهة إلى شارع أطلس في نفس الدقائق التي كانت المسيرة الشعبية قد وصلت فيها إلى نهاية شارع المجيدية للالتفاف من أمام مبنى مديرية الشرطة إلى شارع أطلس أيضا والالتحاق بالمسيرة الرسمية، وفي هذا التوقيت بالذات واثر وصول طلائع المسيرة الرسمية إلى مدخل شارع أطلس في المنطقة الواقعة بين مدرسة المتوسطة الغربية ومقهى 14 تموز فقد أطلقت رصاصة من مصدر مجهول تلاها إطلاق عيارات

نارية من بنادق اوتوماتيكية فساد الاضطراب تلك الجماهير غير العالمة بما قد جرى التخطيط له، وفور ذلك رمى بعض الذين كانوا يتظاهرون بحمل الشعارات المؤيدة للثورة هذه الشعارات وظهرت الأسلحة النارية وقامت ثلة من المخططين باقتحام مقهى 14 تموز فأردوا الشهيد عثمان خضر صاحب المقهى الذي كان مشغولا بتقديم الماء والمرطبات للمشاركين في المسيرة دون أن يعلم ما تبيت له الأقدار.

تم إعلان منع التجول فورا واستبيحت المدينة لمدة ثلاثة أيام جرى فيها انتقاء العديد من زعماء التركمان وناشطيهم ومثقفيهم فسحلوا في الشوارع على غرار ما حدث في يوم الانقلاب العسكري في بغداد وتم نهب جميع المحلات التجارية الخاصة بالتركمان وقصف دور السينما وخاصة سينما أطلس وسينما العلمين بمدافع الهاون كما تم إحكام الطوق حول المدينة لكي لا تصل إليها أية نجدة من التركمان أو من السلطات الرسمية، إلا أن الشهيد العميد عبد الله عبد الرحمن استطاع أن ينفذ من الطوق المضروب ووصل إلى بغداد مبينا لرئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ما يجري في هذه المدينة المقهورة ، وتروي بعض المصادر أن العميد محمود عبد الرزاق أصبح نفسه تحت حراسة مشددة من قبل الشيوعيين والبارتيين وقد أتصل بعبد الكريم قاسم مستنجدا فوعده بإرسال لواء مشاة إلا أن هذا اللواء لم يصل إلا في نهاية اليوم الثالث من المجزرة وبعد أن كان مخططو المؤامرة قد نفذوا ما رموا إليه.

وعندما عمت الفوضى مدينة كركوك اشتعلت الحرائق في جميع انحاء المدينة، واتصلت قيادة الفرقة بشركة النفط للمساعدة في إرسال سيارات إطفاء الحريق المتيسرة لديها بكثرة، ولكن المتظاهرين أحرقوها قبل وصولها ومنعوها من تأدية أعمالها.

كما قامت قيادة الفرقة بمحاولة أخرى بأن اتصلت بالمستشفى وطلبت إنزال الجثث التي سحلها الفوضويون المجرمون وعلقوها بالقرب من مقر الفرقة إلا أن سيارات الإسعاف التي أوفدتها إدارة المستشفى منعت من ذلك وحاول الغوغاء إحراقها وظلت الجثث معلقة في حر شهر تموز (يوليو) لمدة ثلاثة أيام.

وعندما وصلت القوات العسكرية من بغداد إلى كركوك وتم نزع سلاح جنود اللواء الرابع الأكراد كان منفذو ومخططو المجزرة قد قاموا بإكمال الواجب المعهود إليهم مخلفين 27 شهيدا كلهم من التركمان إضافة إلى العشرات من الجرحى بلغ عددهم

130 جريحا حسب التقارير الرسمية وتخريبا كاملا للحركة التجارية في المدينة.

في خطاب تم توجيهه من قيادة الفرقة الثانية إلى آمرية الانضباط بتاريخ 7 أيلول (سبتمبر) 1959 ذكرت القيادة أن اللجنة التحقيقية التي شكّلت للنظر في الحوادث قد توصلت إلى أسماء القتلى في المجزرة والذين قد بلغ عددهم 31 شخصا، وتم الطلب إلى الآمرية المذكورة لتبليغ عوائل القتلى وفق ذلك.[92]

وقد تم ادراج أسماء الشهداء بواقع تشييعهم إلى مقبرة الشهداء في كركوك، عدا ثلاثة منهم دفنوا في مقبرة تسعين القديمة، على أنهم 25 شهيد.

وبدراسة معمقة أجراها الباحث حبيب الهرمزي تبين له العدد الحقيقي بعد استبعاد أسماء أربعة منهم إما لكونهم من أفراد المقاومة الشعبية الذين قتلوا اثناء مقاومة أفعالهم أو بشجار عادي هو 27، فإن أحد الشهداء قد تم دفنه في مقبرة العائلة والآخر في مقبرة أخرى.[93]

وبذلك تكون القائمة النهائية للشهداء كما يلي:

1- الرائد المتقاعد عطا خير الله
2- المقدم الطبيب إحسان خير الله
3- قاسم النفطجي
4- صلاح الدين آوجي
5- محمد آوجي
6- جاهد فخرالدين
7- عثمان خضر
8- أمل فؤاد
9- جهاد فؤاد
10- نهاد فؤاد
11- نورالدين عزيز
12- عبد الله بياتلي

92 عطا ترزي باشي، منوعات تركمانية/ كركوك كشكولي، كركوك 2010 ص64 .

93 حبيب الهرمزي، مجزرة كركوك 1959، مطبوعات وقف كركوك، إستانبول 2020، ص. 45.

-13 إبراهيم رمضان
-14 عبد الخالق إسماعيل
-15 حسيب علي
-16 جمعة قنبر
-17 كاظم عباس بكتاش
-18 شاكر زينل
-19 الحاج نجم محمد
-20 أنور عباس
-21 عادل عبد الحميد
-22 زهير عزت
-23 فتح الله يونس
-24 كمال عبد الصمد
-25 سيد غني النقيب
-26 علي أحمد النفطجي
-27 صديق رضا صالح

وبعد أن أجرت لجنة تحقيق أوفدت خصيصا من بغداد لدراسة الأمر وتقديمها لتقرير عاجل مدعوم بالصور والوثائق إلى عبد الكريم قاسم، ألقى الأخير خطابا في 19 تموز (يوليو) 1959 بمناسبة افتتاح كنيسة مار يوسف شرح فيها الفظائع التي ارتكبت في كركوك وتوعد باستعمال القسوة مع مدبري الحادث وقال ما مفاده أن التركمان والأكراد والعرب إخوة في هذا الوطن والأجدر بنا أن نتخلص من ظلم بعضنا للبعض.

كما أفاد في مؤتمر صحفي عقده في 29 تموز (يوليو) 1959 بعد أن عرض على الصحفيين صور المقابر الجماعية والبلدوزرات التي تواري الجثث في التراب وتلك الجثث المعلقة على أعمدة النور ومداخل قيادة الفرقة الثانية في كركوك بأنها فضائع لا تقل عن فضائع البربر وهولاكو وقال:« إن هولاكو لم يرتكب في أيامه مثل هذه الأعمال الوحشية، ولا الصهاينة فعلوا»! وتساءل: «هل يمكن لهذه أن تكون أفعال منظمات تدعي الديموقراطية؟» وقدم تعازيه الحارة إلى المواطنين التركمان الذين وصفهم بالمواطنين الآمنين المصدومين ووعد بمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

وفي مؤتمر صحفي آخر عقد في مقر وزارة الدفاع بتاريخ 3 آب (أغسطس) حضره ممثلون من الصحف المحلية كافة قال عبد الكريم قاسم ما يلي:

«ساريكم بعضا من الصور الملتقطة لحوادث كركوك الأخيرة، هؤلاء هم أبناء شعبنا فهل هذه هي أعمال القوى الوطنية أو المنظمات التي تدّعي أنها ديمقراطية. هذه الصور تدل على الوحشية. أين هي المؤامرات؟ هل هذه هي الرجعية؟ هل إن اخوانكم التركمان هم أعداء الشعب؟ الواجب الوطني يحتم عليكم التركيز في صحفكم على وجوب احترام السلطة والقانون، وكل من يكتب عن مؤامرة فهو خائن بحق الوطن. ولو لم أشجب هذه الأعمال بكلمتي في كنيسة مار يوسف فإن كرامتنا كانت ستبدو في الفكر الفوضوي سافل ليست له كرامة ولا وجدان وهو أحط من الفاشيست فهم لم يعملوا مثل هذا، وأنا اطمئنكم بأنه لن تحدث بعد اليوم مثل هذه الحوادث بأي مكان وفي أية فترة».[94]

كما قام في خطاب آخر ألقاه بعد أيام من هذا الخطاب بمناسبة افتتاحه الاستديو الجديد للإذاعة العراقية في بغداد بطلب تسمية الاستديو باسم استديو التركمان عزاء لهم عن هذه المحنة التي تعرضوا لهم.

شكل عبد الكريم قاسم مجلسا تحقيقيا برئاسة العقيد الركن عبد الرحمن عبد الستار مدير الحركات العسكرية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت وقد شهد جميع من استدعي للشهادة ومنهم العقيد الركن إسماعيل حمودي الجنابي ضابط الركن الأول للفرقة الثانية أثناء الأحداث فبين بجلاء ووضوح أن الجرائم كانت مبيّتة ضد التركمان دون استفزاز من قبلهم وأورد تغاضي أجهزة الحكم والمسؤولين عن الإصغاء إلى التحذيرات الواردة عن امكان حدوث هذه المجزرة، والمعروف أن شهادة هذا الضابط الشهم قد أدت إلى عدم ترفيعه لدى استحقاقه لاحقا إلى رتبة عميد فكان أن قدم استقالته التي قبلت فورا فأنصرف إلى مهنة المحاماة.

رفع المواطنون التركمان مذكرة تحريرية إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بتاريخ 18 تموز (يوليو) 1959 وهي كما يلي:

---

94 جريدة الأماني، العدد 133، السنة الخامسة، 4 آب 1959.

«إن الذنب الذي اقترفناه في العهد الجمهوري والذي لسببه أو لأسباب أخرى قامت مأساة كركوك الأخيرة المؤسفة والتي ذهبت ضحيتها نفوس بريئة هو أننا امتنعنا عن مسايرة بعض الفئات أو الانضمام إليها أو تأييد فكرتها. إننا الآن على علم اليقين من أن بعض الفئات يرومون القيام بحرب الابادة للعنصر التركماني في العراق بسبب كون هذا العنصر حجر عثرة أمامهم يحول دون تحقيق مآربهم الانفصالية فالحوادث الماضية التي وقعت في كركوك في عهد خائن الوطن ومطية الانتهازية قائد الفرقة الثانية السابق داود الجنابي لخير دليل على نيات المخربين والفوضويين والسائرين في ركابهم. لقد ظهرت في سماء كركوك الكئيبة موجة من الإرهاب والاضطهاد لم يشهد مثلها بلد آخر حتى في أحلك أيام العهد البائد، وكانت هذه الموجة موجهة إلينا نحن التركمان وحدنا إذ اعتقل القائد المذكور ما يزيد على ألف شخص من المواطنين التركمان وزجوا بالمواقف والمعتقلات ولاقوا أنواع العذاب والاضطهاد على أيدي الضباط والمراتب في دهاليز الفرقة الثانية وعلى مرأى ومسمع من القائد نفسه وبأشراف حاكم التحقيق بطرس مروكي ورئيس المحكمة عوني يوسف ووكيل مدير الأمن السابق الشيخ رضا الكولاني. ولم يكتف المسؤولون بذلك بل قاموا بتحريات واسعة النطاق آملين العثور على أسلحة وعتاد كي يدينوا هذا العنصر بالخيانة، لكن عدالة الله فوق كل شيء والنيات الحسنة تظهر دائما ناصعة أمام الملأ فلم يعثروا على أي نوع من الأسلحة عدا بعض المسدسات وبنادق الصيد المجازة فجن جنونهم وشوهوا الحقائق وطالبوا الجهات العليا في بغداد بضرورة اعتقال هؤلاء الأشخاص وإبعادهم إلى خارج اللواء وفصل العشرات من الموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين كما نقل آخرون جلهم معلمون بناء على طلب المنظمات الشعبية والجمعيات والاتحادات التي يسيرها الانتهازيون والفوضويون وعندما كان هذا الإرهاب على أشده كان التنظيم والاستعداد لتعبئة العناصر المناوئة للجمهورية من الأكراد والشيوعيين في نشاط مستمر فوزعت أسلحة كثيرة ومن ضمنها الأسلحة المجازة التي اغتصبوها من المواطنين بين المقاومة الشعبية والمنظمات المخربة. أما النشاط في ابتزاز الأموال والنقود من أغنياء البلد عن طريق الإرهاب والتهديد فقد كان مستمرا وكل هذه كانت تمهيدا للقيام بإبادة العنصر التركماني في العراق».

حيثيات القضية:

والآن يمكن لنا أن نستعرض صفحات هذه المأساة بالنقاط التالية:

1- في الوقت الذي قاطعت الجبهة الوطنية المكونة من الحزب الشيوعي وقسم من البارتي احتفالات 14 تموز قام التركمان بتنظيم مواكب الاحتفالات والمهرجانات بنطاق واسع في جميع أرجاء المدينة فنصبوا أقواسا يزيد عددها على المئة والثلاثين قوسا مزينة بصور الزعيم الأوحد ومزدانة بالأعلام العراقية.

2- بدأت المنظمات الشعبية الديمقراطية والمقاومة والجبهة الوطنية باستفزاز المواطنين التركمان في كل مكان وذلك بقيام بعضهم بحمل العلم الروسي هاتفين (جبهة جبهة وطنية صداقة سوفيتية عراقية) (لتسقط التركمانية) و (جبهة جبهة وطنية لا انحراف ولا رجعية) وهم يحملون الحبال والسلاسل ولم تقابلهم الجماهير التركمانية إلا بهتافات (ماكو زعيم إلا كريم).

3- وفي مساء يوم 14 تموز الساعة السابعة والنصف زوالية مرت مواكب المسيرة الكبرى التي نظمها المواطنون التركمان واشتركت فيها منظمات الجبهة الوطنية لغاية ومآرب معينة وفجأة شرعت الفئات الانتهازية بمهاجمة المواطنين المكتظين على أرصفة الشوارع بالقرب من الأقواس المنصوبة بالحجارة والعصي التي كانت مهيأة لهذا العمل الإجرامي فتفرقت المسيرة والتجأ المواطنون إلى بيوتهم حيث حل الفزع في نفوسهم وهم لا يدرون الذي حدث وبعدها هجم الشقاة على أقواس النصر المنصوبة فحطموها جميعا واحرقوها بالرغم من أنها كانت مزدانة بصور زعيمنا الأوحد وبالأعلام العراقية الحبيبة عدا قوس(اتحاد الشعب) الوحيد الذي يعود إلى تلك الفئة الضالة ثم هاجموا مقهى 14 تموز ومقهى البيات وسينما العلمين وقتلوا أصحابها وسحلوهم في شوارع المدينة وعلقوهم على فروع الأشجار.

4- في الساعة التاسعة أذيع بيان من الفرقة الثانية لغرض منع التجوال وفي أثره خلت الشوارع من المارة في حين أخذ أفراد المنظمات الجبهة الوطنية والمقاومة تملأ الشوارع وهم مسلحون وقد هاجم قسم من المقاومة الشعبية مركز شرطة إمام قاسم واستولوا على جميع الأسلحة الموجودة هناك وان جماعة من أفراد الانضباط العسكري بتوجيه من الملازم الاحتياط نوري جميل الطالباني قد جهزوا أفراد المقاومة الشعبية الذين لم يكن لديهم سلاح بأسلحة عسكرية.

5- اخذ جميع هؤلاء يعيثون بأمن البلد فسادا فاعتدوا على جميع المحال التجارية والحوانيت والمنازل العائدة إلى التركمان فقط ونهبوا جميع ما فيها من أموال ونقود واحرقوا الأموال التي لم يسهل نقلها واستمرت عملية النهب والسلب والحرق حتى الساعة الثالثة من بعد منتصف الليل.

6- وفي صباح اليوم الثاني أي في 15/ 7/ 1959 اخذ العصاة يهاجمون البيوت المعينة ويخرجون أهلها ويسحلونهم في الشوارع ثم يعلقونهم على الأشجار والأعمدة وقد استمرت الأعمال البربرية الإجرامية هذه ثلاثة أيام بلياليها حتى وصلت قوات الجيش من بغداد فسيطرت على المدينة.

الأدلة الثبوتية حول كون هذه الحادثة مؤامرة مدبرة من قبل الجبهة الوطنية:

أولا- لقد كانت الشائعات تدور في المدينة بأن كارثة ستحل في يوم 12/ 7/ 1959 إلا أن أصحاب الفتنة لم يقوموا بذلك لغرض تطمين المواطنين للإسهام في احتفالات 14 تموز ولأجل إيقاع أكبر عدد من الضحايا منهم.

ثانيا- لقد أوعز بعض المنتمين إلى الجبهة الوطنية إلى أقاربهم ومعارفهم الساكنين في كركوك بضرورة مغادرة الأطفال والنساء المدينة قبل يوم 14 تموز وعلى الرجال إن أرادوا البقاء في المدينة عليهم أن يرتدوا الملابس الكردية أو ملابس المقاومة الشعبية أو الجنود. ودليل ذلك ما قاله المدعو معروف البرزنجي رئيس بلدية كركوك وأحد المعتمدين عليه من داود الجنابي إلى موكله نامق أغا الداودي، كما وان الرئيس المذكور قد استعمل سيارة المجزرة لنقل أشخاص من القرى الكردية مما اضطر مفوض ناحية قرة حسن إلى توقيف السائق والحجز على السيارة.

ثالثا- كانت قد قدمت إلى كركوك قبل يوم 12 تموز وفود كثيرة من العشائر الكردية باسم المنظمات الشعبية والجمعيات الفلاحية بقصد الاشتراك في ذكرى مذبحة كاوور باغي لأن تلك الوفود بقيت حتى ما بعد يوم 14 تموز في المدينة واشتركت في المجزرة.

رابعا- لم يشترك أفراد المقاومة الشعبية في مسيرة 14 تموز المسائية وسرعان ما حضروا بكامل أسلحتهم أثناء وقوع الحادث بالرغم من بيان الحاكم العسكري العام بشأن

منع حمل الأسلحة من المقاومة الشعبية.

خامسا- لم تشارك الجبهة الوطنية في الاحتفالات التي قام بها التركمان وسائر الفئات المخلصة من القوميات الأخرى في المدينة إذ لم تسهم منظمات الجبهة في نصب الأقواس وإقامة المهرجانات بل وحتى في إظهار شعور الفرح والسرور في ذلك اليوم.

سادسا- إن جميع البيانات التي أصدرتها الجبهة الوطنية كانت قد طبعت بالمطبعة العائدة إلى رئاسة البلدية بأمر من رئيسها وهو المنتسب للجبهة كما وأنه خصص صفحات جريدة كاوور باغي التي تصدرها هذه الرئاسة لأغراض الجبهة ولمصلحتها الخاصة.

الأدلة الثبوتية بشأن تعاون بعض وحدات الجيش مع أفراد الجبهة الوطنية:

أولا- إن جميع البيانات التي كانت تصدر باسم الجبهة الوطنية كانت تذاع من مكبرات صوت تحملها سيارات عسكرية.

ثانيا- إن جثث القتلى كانت تسحلها في الشوارع السيارات العسكرية.

ثالثا- إن الأموال التي نهبت من المخازن والحوانيت العائدة للتركمان كانت تنقل بسيارات الجيش إضافة إلى السيارات الأهلية.

رابعا- مما يدل على مشاركة الجنود في عملية النهب والسلب مع أفراد المقاومة الشعبية والمنظمات هو أن الجنود لم يلقوا القبض على أي أحد من هؤلاء.

خامسا- كان أفراد الانضباط العسكري بصحبة أفراد المقاومة الشعبية يأتون إلى البيوت المعينة ويلقون القبض على أصحابها بحجة استدعائهم من القيادة وفي الطريق كانوا يفتكون بهم ويسلمون جثثهم إلى أفراد الجبهة لسحلهم ونذكر على سبيل المثال ما حصل مع المرحوم الرئيس الأول المتقاعد عطا خير الله والمرحوم السيد قاسم النفطجي.

سادسا- إن منع التجوال كان مقصورا على المواطنين التركمان، أما أفراد المقاومة الشعبية والمنتمون للجبهة الوطنية والمرتدون الملابس الكردية فإنهم كانوا يتجولون بكل حرية من دون اعتراض من أفراد الجيش.

سابعا- إن كل من سينما أطلس وسينما العلمين وبعض البيوت في القلعة قد قصفها الجنود بمدافع الهاون وبإشراف من أعضاء الجبهة.

ثامنا- الأوامر التي كانت تصدر من الجبهة الوطنية إلى القوى العسكرية النازلة إلى البلد كانت تنفذ بحذافيرها وآلا فقد كان باستطاعتها أن تقضي على الفتنة.

الأدلة التي تثبت كون المؤامرات قد دبرها الفوضويون والانفصاليون:

1- إن جميع الأشخاص الذين قتلوا وسحلوا في الشوارع وعلقت جثثهم على الأشجار جلهم من التركمان وان وجد بعض القتلى والجرحى بين الجنود والمقاومة الشعبية فان سبب ذلك يعود إلى عدم تفاهمهم في ابتزاز الأموال وتقسيم الغنيمة عند نهبهم الحوانيت والمنازل والمحال التجارية.

2- لقد شوهد بعض الجماعات من الجنود والمقاومة الشعبية يحملون العلم السوفيتي الأحمر الذي يرمز إلى الانفصالية كما وان العلم الروسي كان يرفرف فوق مقر الشبيبة الديمقراطية (في النادي الرياضي لها).

3- إن جميع الهتافات، تمجد الفوضويين وتنادي بسقوط العناصر المناوئة لها.

4- لقد صدرت بيانات عديدة من الجبهة الوطنية منها بيان يتضمن الوعد بدفع مبلغ ألفي دينار لمن يلقي القبض على مدير إدارة الفرقة الثانية العقيد عبد الله عبد الرحمن لكونه من التركمان وانه اختفى بعد أن سيطرت الجبهة على القيادة.

5- بعد سيطرة المعتدين على المدينة أغلق الجيش جميع الطرق المؤدية إلى المدينة عدا طريق السليمانية وذلك بغية فسح المجال لدخول جماعات الفوضويين والانفصاليين من الأكراد إلى كركوك عند الحاجة.

كيفية معالجة الموقف واستتباب الأمن:

إن هذا الحال المؤلم قد ترك أثرا مفزعا في نفوس المواطنين التركمان إلى درجة أدى بهم بأفكار شتى منها الهجرة ومغادرة المدينة وقد بلغ بهم القلق إلى درجة كبيرة بحيث يتعذر معها إحلال الطمأنينة والسكينة إلى القلوب إلا إذا اتبعت الوسائل التالية التي هي كفيلة بمعالجة الموقف الشاذ الذي نجم عن الحوادث الأخيرة وهي مطاليب ملحة لإعادة حقوق التركمان المنكوبين والمفزوعين والمفجوعين المهضومة:

1- تعيين أحد ضباط الجيش المخلصين قائدا للفرقة الثانية وتعيين متصرف إداري حازم.

2- تكوين لجنة تحقيقية خاصة من رجال مخلصين ومحايدين على أن تضم اللجنة واحدا من التركمان يرشحونه.

3- الحكم بأقصى العقوبات على القائمين والمسببين لهذه المجزرة البشرية ليكون درسا قاسيا لكل من تسول له نفسه القيام بمثل هذه الجرائم.

4- تطوير جهاز الإدارة والجيش والشرطة في كركوك من العناصر المناوئة لسياسة الحكم إذ أن هذه العناصر الحالية قد سيطرت عليها الخلايا الفوضوية والمسيرة وفقا لمشيئتها.

5- إعادة جميع المواطنين والمستخدمين ورجال التعليم الذين أبعدهم داود الجنابي.

6- حل المقاومة الشعبية والمنظمات الأخرى في كركوك.

7- التعويض عن الأضرار.

8- إعادة الهواتف التي رفعتها قيادة الفرقة الثانية في زمن داود الجنابي إلى أصحابها الأولين.

9- عدم إخضاع لواء كركوك إلى مديرية معارف كردستان لان هذا اللواء لا يعد جزءا من كردستان مطلقا.

10- لقد استغلت بعض الفئات والعناصر المفرقة من الأكراد وجود نص في الدستور المؤقت بزعم العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن فأخذت هذه الفئة تفسر هذه المادة بتفسيرات خاصة بزعم أنها لم تقرر حقوقا للمواطنين التركمان والواقع أن

النتائج العملية التي تمخضت عن تطبيقات هذا الدستور جاءت منسجمة مع رغبات المواطنين التركمان إلا انه تطمينا للقلوب نتمنى أن يحل محل هذا النص الخاص نص عام شامل للعراقيين اجمع دون ذكر أو تحديد. هذا ولنا وطيد الأمل أن تنال هذه المذكرة عناية سيادتكم الكريمة في وقت قريب وتقبلوا جزيل الشكر والاحترام والإخلاص».

المواطنون التركمـــــان[95]

كما رفع المواطنون التركمان مذكرة إلى الحاكم العسكري العام فيما يلي نصها:

« سيادة الحاكم العسكري العام المحترم

لا يخفى على سعادتكم انه لا فرق بين من شهر السلاح أو من شجع وحرض على حمله ضد المواطنين ولاسيما إذا كان القصد من حمل السلاح إحداث مجزرة ذهب ضحيتها عدد كبير من المواطنين المخلصين لجمهوريتهم وزعيمهم كما ثبت ذلك بصورة قطعية من تأكيدات الزعيم في خطبه وتصريحاته الصحفية. ولما كانت السلطات المسؤولة وعلى رأسها زعيم البلاد وسيادتكم وأعضاء اللجنة التحقيقية المؤلفة لغرض التحقيق في مجزرة كركوك قد قامت بإجراء ما يلزم ضد الذين أسهموا في مجزرة كركوك الرهيبة إلا أن قسما من الذين أسهموا عن طريق التحريض والتشجيع ورسم خطة المجزرة وإبداء التوجيهات للقائمين فيها من المدنيين والعسكريين قد تمكنوا من الإفلات من العدالة حيث لم تشملهم حتى الآن الإجراءات القانونية المقرر إجراؤها ضد دعاة الفوضى والتخريب فأننا إسهاما منا للعدالة وتيسيرا لأعمال اللجنة التحقيقية نقدم هذه العريضة نبين فيها أسماء الرؤوس الكبيرة التي دبرت المجزرة مؤيدة بالمتمسكات المرفقة طيا بهذه العريضة.

1- بيان جبهة الاتحاد الوطني المؤرخ في 16 تموز 1959 أي في اليوم الثاني من المجزرة والمربوطة صورته طيا لدليل قاطع على أن جميع المنظمات والهيئات والأحزاب التي تكونت منها الجبهة مسؤولة مباشرة وبالاحرى قد قامت بقسط وافر من المجزرة كما وان البيانات المرفقة ليست إلا تهيئة الجبهة الجو لهذا اليوم.

---

95 "الدكتور نوري عبد الحميد العاني وزملاؤه، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري"، الجزء الثالث، بيت الحكمة، بغداد 2001، ص 47.

2- إن بيان الجبهة الذي وجهته إلى جماهير كركوك قبل المجزرة بأيام قلائل وبتواقيع صريحة دليل على نيات هذه الفئة المبيتة كما وأن قد وقع ما وقع وما توخوه وطيا صورة البيان.

3- كما أن أعضاء اللجنة الوطنية لأنصار السلام في كركوك المعروفين لدى السلطات المسؤولة قد وجهوا نداء يتضمن تحريض الناس على من أسموهم بالرجعيين والأذناب الذين كانوا مبعدين أو معتقلين وحسب ما يريدون ويرغبون وان هذا النداء قد نشر ووزع في يوم 14 تموز 1959 صباحا وبطيه صورة من النداء المذكور.

4- سبق لجريدة اتحاد الشعب بعددها الصادر بتاريخ 18 تموز 1959 عدد 147 أن نشرت برقية باسم ممثلي المنظمات الديمقراطية في كركوك والذين رفض مقابلتهم سيادة رئيس الوزراء عندما أرادوا مقابلته بعد المجزرة حيث يتهمون المواطنين التركمان بالتآمر الموهوم تبريرا لمجزرتهم البشرية التي يترفع عنها المجرمون لا بل الصهاينة كما وصفهم الزعيم الأمين وطيا صورة البرقية.

5- لا يخفى عليكم نزول الجيش إلى البلدة وقيام قسم من الضباط والأفراد منفردا أو مجتمعا قيادة بالاشتراك في المجزرة فعليا ونهب الأموال وان قسما من هؤلاء الضباط لم تصل إليهم يد العدالة.

6- إن أسماء الذين ذكروا في هذه البيانات ووقعوها قد وجه لبعض منهم المسؤولية وبقي غيرهم من دون توجيه المسؤولية إليهم أو المؤاخذة التي تستوجب المساءلة. فعليه نحن إذ نقدم هذه العريضة نأمل أن تكون موضع اهتمام سيادتكم لأنها لم تقدم إلا خدمة للعدالة التي تحرصون على تحقيقها ودمتم».[96]

وقد وقعت العريضة من قبل اثنين من المحامين وعسكري متقاعد.

وللأسف فقد رجع عبد الكريم قاسم وحاول تبرئة الشيوعيين والبارتيين بعد تعرضه لمحاولة اغتيال بتاريخ السابع من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1959 حيث عقد مؤتمرا صحفيا في مستشفى السلام بتاريخ الثاني من كانون الثاني (يناير) 1960 حاول فيه رد

96 المصدر السابق ص51، وانظر أيضا المحامي جاسم مخلص «ذكريات ناظم الطبقجلي ومذكرات المحامي جاسم مخلص» المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1969.

الاعتبار للشيوعيين والبارتيين والذين سبق وأن أدانهم فألقى باللائمة على الجمهورية العربية المتحدة والبعثيين.

وقد قدم الكثيرون من المتسببين في هذه الجرائم إلى المحاكم العسكرية التي وفرت محاكمات مطولة لهم وقد ثبتت الجرائم بالأدلة الدامغة على كثيرين منهم فحكم على 28 شخصا منهم بالإعدام وعلى العديد من المتواطئين معهم والمتسترين عليهم بأحكام مختلفة بالسجن لعدة أعوام. إلا أن الأحكام التي صدرت بالإعدام لم تنفذ إلا في 23 حزيران (يونيو) 1963 في فترة حكم حزب البعث العربي الاشتراكي الأولى والذي قام بإعدام كل من صدر بحقه حكم الإعدام من الشيوعيين وبعد أن تم إعدام الزعيم داود الجنابي نفسه في 11 شباط (فبراير)1963.

واقع المجزرة من الوثائق البريطانية:

تابعت الحكومة البريطانية تطورات أحداث المجزرة التي نفذت في كركوك شأنها في ذلك شأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لم يخف البريطانيون أنهم يختلفون معها في التقدير في إحدى تقاريرهم. كما استقطب الأمر اهتمام الدول المجاورة التي طلبت استيضاحا من الحكومة العراقية حول ملابسات الأحداث.

وفي الثامن عشر من شهر تموز (يوليو) 1959 أرسلت السفارة البريطانية تقريرا إلى وزارة الخارجية البريطانية جاء فيه:[97]

1- إن من الصعب جدا الحصول على معلومات دقيقة حول كنه الاضطرابات التي جرت في كركوك. إن منتسبي شركة نفط العراق بحالة جيدة ولم يتأثروا من الأحداث، إلا أن المدينة مقفلة تماما، وهناك أنباء عن استخدام صواريخ مضادة للطائرات استهدفت بعض أجزاء المدينة وقد تكون قذائف هاون.

لقد توقفت حركة القطارات من والى كركوك، ويظهر أن الاضطرابات مستمرة. لقد تم إغلاق أبواب البنك الشرقي (إيسترن بنك) هذا اليوم وجميع منتسبيه يتمتعون بصحة جيدة.

---

97 برقية السفير السير تريفليان إلى وزارة الخارجية برقم 973 في 18 تموز(يوليو)1959، الملف أف.أو 371/ 140919، دائرة حفظ الوثائق البريطانية، لندن.

2- لقد بدأت الاضطرابات يوم الثالث عشر من الشهر عندما هوجم مقهى للتركمان وأضرمت فيه النار من قبل جمع من الأكراد، وقد قتل في الحادث بعض التركمان. وقد حدد عدد القتلى بخمسة وعشرين في معلومات سلمت إلى الملحق العسكري التركي من قبل وكيل وزارة الداخلية، ولكن هناك احتمال بأن العدد أكبر من ذلك. وهناك معلومات غير موثقة بأن جمهرة كبيرة من قوات الفرقة الثانية والذين اغلبهم أكراد هم متعاطفون مع مثيري الفتن.[98]

3- هناك حوادث متفرقة وقعت في بغداد صاحبتها حالات قتل. وقد تناقلت الأنباء اضطرار العميد شمس الدين، رئيس المحكمة العسكرية الخاصة الأولى إلى إطلاق النار على الشيوعيين في حالة دفاع عن النفس بعد أن قام بإيواء أحد القوميين. وقد حطم البعض مكاتب جريدة «بغداد» المناوئة للشيوعيين، ولكن محرري الصحيفة نجوا من التنكيل بهم.

4- حدثت وقائع مختلفة في المناطق الريفية وقد تم الإبلاغ عنها في خطاب مقر السفارة. ولم تصلنا معلومات إضافية عما إذا كانت مستمرة خلال فترة الاحتفالات. أما في كربلاء فإن الشيعة قد اهتموا بشهر الحداد أكثر من احتفالات 14 تموز (يوليو).

5- أن من ضمن الوزراء الأربعة الجدد في الحكومة فإن السيدة هي على أغلب الاحتمال العضوة الحقيقية الوحيدة للحزب الشيوعي. وقد أبلغ عبد القادر إسماعيل زميلي(السفير) الباكستاني أنه وبالرغم من وعد رئيس الوزراء للترخيص للأحزاب السياسية للعمل السياسي خلال ستة أشهر فإن الشيوعيين لا يعتزمون تعليق نشاطات الحزب.»[99]

في برقية لاحقة أرسلتها السفارة البريطانية إلى مقر وزارة الخارجية البريطانية في 19 تموز (يوليو)1959 جاء ما يلي:

1- «بشأن كركوك، لقد علمنا أن معلومات وصلت إلى السفارة التركية في بغداد من بعض من وصلوا حديثا إليها أن الاضطرابات قد بدأت مساء يوم 14 تموز

98 ورد تاريخ بداية الأحداث بصورة خاطئة في برقية السفير والصحيح هو مساء يوم 14 تموز (يوليو) وقد صحح ذلك من قبل السفارة لاحقا.

99 المقصودة بذلك هي السيدة نزيهة الدليمي والتي عينت وزيرة للبلديات.

(يوليو) رغم احتمال تهيئة الأكراد لهذه الأحداث في وقت أبكر. وبعد إضرام النار في المقهى التركي فقد قام حشد من الأكراد معززين بجمهرة من أفراد المقاومة الشعبية بمهاجمة منازل الزعماء التركمان والذين لقي بعضهم مصرعهم في خضم هذه الأحداث. وقد شارك أفراد الفرقة الثانية للجيش العراقي من الأكراد في الهجوم وفقدت السيطرة على مجريات الأمور طيلة يوم الخامس عشر من تموز(يوليو). وقد التجأ بعض التركمان إلى القلعة حيث استمات مثيرو الاضطراب الأكراد إلى إجلائهم منها بقذائف الهاون المتطايرة عليهم.

2- تمت السيطرة على الوضع يوم 16 تموز(يوليو) من قبل القوات المدرعة وقوات المشاة التي وصلت من فرق الجيش أخرى. وقد علم أن الوضع هادئ ومستقر حاليا حيث انسحبت قوات المقاومة الشعبية من شوارع المدينة. وهناك إشاعات بأن عدد المصابين قد تجاوز الخمسين وأن الطائرات لا تستخدم إلا لإلقاء المناشير.»[100]

وفي برقية بعنوان« اضطرابات كركوك» بتاريخ 20 تموز(يوليو)1959 جاء ما يلي:

«أبلغني رئيس أركان الجيش أن عدد القتلى 31 وأن المصابين 130 شخصا. وقد أكد لي أن إجراءات مشددة ستتخذ بحق مسببي المجزرة وأن لجنة تحقيق قد توجهت إلى كركوك.

كما أبلغني وزير الخارجية أن الأحداث قد بدأت بتحريض شيوعي متعمد. وقد أخفقت بعض الفصائل العسكرية من اتخاذ موقف سريع مما استدعى تغييرها بفصائل من خارج كركوك. لقد تم استتباب السكينة في اليومين الأخيرين. وجميع الأجانب هم بخير.»[101]

كما أبلغت السفارة البريطانية في بغداد وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 20 تموز (يوليو) أيضا وردا على استفسار من الوزارة ما يلي:

«صرح رئيس الوزراء في تجمع لافتتاح كنيسة كاثوليكية بتاريخ 19 تموز (يوليو) ركزت على النقاط التالية:

100 برقية السفير البريطاني رقم 978 في 19 تموز(يوليو)1959، الملف السابق.

101 برقية السفير البريطاني رقم 983 في 20 تموز(يوليو)1959، الملف السابق.

أ- شجب الأحداث التي وقعت مؤخرا في قسم من المدن والقرى وخاصة في كركوك. وأن مسببي الحادث ستتم معاقبتهم بشدة.

ب- إن الحكومة تمتلك من القوات التي تحت سيطرتها والتي يمكن لها أن تسحق أية حركة فوضوية.

ج- حث الجماهير على التوقف من استفزاز واستعداء الآخرين.

د- شجب كل حالات التفرقة الناتجة عن تعصب طائفي أو مذهبي أو عقائدي أو فكري.

هـ- إن من أولويات الحكومة أن ترى الشعب العراقي يعيش آمنا مطمئنا.

و- إن على الجماهير عدم الالتفات إلى المكائد المغرضة من قبل أعداء الجمهورية.

ز- وجوابا على من يقولون« لا حرية لأعداء الشعب» فإنه قد أوضح بأن أعداء الشعب يتم تحديدهم من قبل السلطات المختصة والقانون وليس من قبل أفراد أو زمر تزرع الخوف بين صفوف الجماهير.

ح- إن الجيش والشرطة والحراس المحليون كانوا هناك لحماية الجماهير.»[102]

وجوابا على استفسار من وزارة الخارجية أرسلت السفارة البريطانية تقريرا مفصلا عن أحداث كركوك وذلك في الرابع والعشرين من شهر تموز (يوليو)1959 حول مجريات الأمور وبالشكل التالي:

• يوم 14 تموز (يوليو):

1- بداية الحدث عندما هاجمت جمهرة من الأكراد معززين بأفراد من قوات المقاومة الشعبية مقهى تركمانيا احتجاجا على ما كتب على قوس نصر يزين المنطقة باللغة التركية. وقد تم تحطيم المقهى وقتل صاحبه.

2- نجم عن ذلك هجوم واسع ضد الأحياء التركمانية من المدينة حيث جرى قتل بعض وجهاء التركمان وأضرمت النيران في المحلات التجارية والمباني الحكومية. وقد حصل المهاجمون على السلاح من مخفر للشرطة استولوا عليه.

---

102 برقية السفارة البريطانية رقم 984 في 20 تموز (يوليو) 1959، الملف السابق.

3- شارك الجنود الأكراد من منتسبي الفرقة الثانية مع الغوغاء وأفراد المقاومة الشعبية في مهاجمتهم للتركمان. وقد صدر أمر بمنع التجول إلا أن الأكراد لم يلتزموا به وقد لجأ بعض أفراد المجتمع التركماني إلى التحصن في داخل حصن قديم.»

• **يوم 15 تموز (يوليو):**

1- بقيت كركوك في أيدي جمهرة الأكراد وأفراد المقاومة الشعبية لكامل اليوم.

2- حاول المهاجمون الأكراد مهاجمة التركمان في القلعة بإسناد من الجنود المنشقين من الفرقة الثانية.»

• **يوم 16 تموز (يوليو):**

1- وصلت تعزيزات الحكومة بقيادة العميد عبد الرحمن عارف (قائد القوات المدرعة وشقيق نائب رئيس الوزراء السابق). وقد أصدر أوامره بعودة القوات في الفرقة الثانية للعودة إلى معسكراتها وأفراد المقاومة الشعبية إلى منازلهم. وقد اتخذت الإجراءات الأولية لإعادة الأمن إلى المدينة وإقناع التركمان لمغادرة القلعة.

2- وصل عبد الكريم محمد، قائد فوج المشاة 19 (وهو فوج عبد الكريم قاسم) من بغداد وتولى قيادة الفرقة الثانية.

• **أيام 17-19 تموز (يوليو):**

تم استتباب الأمن وسيادة القانون.

1- بعد استقراء الأدلة المتوفرة لدينا فأن من الواضح أن الاضطرابات قد بدأت بين الأكراد والتركمان إلا أن الشيوعيين قد استغلوا أحداث الشغب إلى أبعد الحدود. وليس من المستبعد أنهم قد توقعوا مثل هذه الأحداث من الشغب وتهيئوا لها مقدما بشكل واسع. وليس في وسعنا الحكم عما إذا كان هناك تخطيط مسبق للأحداث من قبل الشيوعيين أم أنهم قد استغلوا حوادث الشغب بكفاءتهم المشهودة في ذلك وفي أحداث تنبئوا بحدوثها.

2- لم نسمع بضحايا آخرين أكثر مما سمعه السفير من اللواء (أحمد صالح) العبدي، أي 31 قتيلا و130 جريحا، ولكن هناك إشاعات مبالغ فيها بفعل الغضب العام.

3- لا شك أن الحكومة تدرس الأوضاع عن كثب. وقد أكد رئيس الوزراء على عزمهم في إقرار النظام والهدوء في خطاب له ألقاه في التاسع عشر من تموز (يوليو). وقد اتخذت بعض الإجراءات في هذا الاتجاه في الأيام القليلة الماضية، وإن مشاركة الحاكم العسكري العام اللواء العبدي والسلطات العسكرية في هذه الإجراءات هي أمر ذو مغزى. ومثالا على ذلك:

أ- وصول لجنة التحقيق إلى كركوك. وقد اتخذ هذا الإجراء على وجه السرعة وقد أصدر اللواء العبدي يوم أمس نداء إلى من هرب من أهل كركوك ملتجئين إلى خارج المدينة للعودة إلى منازلهم والإدلاء بشهاداتهم إلى لجنة التحقيق المختصة لإمكان معاقبة المذنبين.

ب- تعيين ضباط عسكريين لمناطق معينة في بغداد للمساعدة في تسريع الإجراءات العدلية المتخذة. ويمكن أن يعقب ذلك تعيينات مماثلة في باقي أنحاء البلاد. وقد يؤدي ذلك إلى رد فعل عنيف من قبل الشيوعيين إلا أن من الواضح أن الحكومة مصممة لإجراء ذلك.

ج- القانون الخاص بالجمعيات الشعبية جاء في وقته تماما.

د- إن الإجراء الذي اتخذ بصدد إضراب البصرة يظهر تصميم الحكومة وتوجهاتها.

4- وكما هو متوقع فأن الصحافة الموالية للشيوعيين قد نشرت أخبار أحداث كركوك من زاويتها ووجهة نظرها. وقد جاءت هذه الرواية في مذكرة كان من المفروض حسب رواية صحيفة اتحاد الشعب أن يسلمها وفد من كركوك إلى رئيس الوزراء (إلا أنهم لم يستطيعوا ذلك). وأرفق طيا صورة كاملة للمذكرة، وتفيد المذكرة أن مجموعات مناهضة قد هاجمت القوى الموالية للجمهورية التي كانت تحتفل بذكرى إعلان الجمهورية في 14 تموز (يوليو)، وادعت المذكرة أن هذه القوى قد هاجمت قوات المقاومة الشعبية والقوات الموالية في الفرقة الثانية. وبسبب انحياز بعض العناصر الموالية للشيوعيين من أفراد الفرقة الثانية للجيش العراقي إلى ذلك الجانب فأن المذكرة تدعي بأن الجيش كان في صف المخلصين الحقيقيين في مواجهة المناهضين للجمهورية!

ونتيجة لأحداث كركوك، فقد وصفت إذاعة القاهرة انتفاضة كركوك بأنه أهم حدث منذ ثورة الموصل، وادعت أن هناك الآلاف من القتلى والجرحى. وقد تحدثت صباح هذا اليوم لبرهة من الوقت مع وزير الخارجية والذي أبلغني بأن موقف إذاعة القاهرة والذي لم يعقبه حتى الآن هجوم مماثل من إذاعة بغداد سيسيئ إلى موقف التهدئة مع الجمهورية العربية المتحدة.»[103]

وفي برقية مماثلة من السفارة البريطانية في أنقرة إلى الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 25 تموز(يوليو)1959 أشار السفير البريطاني في تركيا إلى برقية السفير البريطاني في العراق رقم 973 و978 جاء ما يلي:

«إن المعلومات والأرقام التي حصلت عليها وزارة الخارجية (التركية) من السفير (التركي) في بغداد تبدو متطابقة إلى حد بعيد مع تقارير السفير السير همفري تريفليان. وقد أبلغ مساعد وكيل وزارة الخارجية كونرالب الممثلين الدائمين لحلف بغداد بتاريخ 23 تموز (يوليو) أن خمسة وعشرين تركمانيا قد قتلوا.

لأن القسم الوحيد من رواية كونرالب للأحداث والتي لا تتوافق مع ما أورده السير همفري تريفليان هو أن السفير التركي في بغداد يعتقد بأن أحد أهم أسباب الاضطرابات كانت للتأثير على علاقات الصداقة بين العراق وتركيا وأن الشيوعيين كانوا وراء الأحداث بشكل كامل.

وقد أبلغني كونرالب أنه وعلى ضوء اتخاذ الحكومة العراقية لإجراءات صحيحة في معالجة الوضع وقيامها ببعض الجهود الرامية إلى إيضاح أنها تشجب هذه الأحداث وأنها ستتخذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة مسببي الحادث فأن الحكومة التركية لا تفكر في اتخاذ أية إجراءات ضد الحكومة العراقية بسبب هذه الأحداث.[104]

وحول رد فعل رئيس الوزراء العراقي آنذاك عبد الكريم قاسم والإجراءات التي كان ينوي اتخاذها جاء في برقية للسفارة البريطانية في بغداد إلى مقر وزارة الخارجية في

---

103 التقرير السري رقم 10133/ 6/ 59 في 24 تموز (يوليو)1959 إلى وزارة الخارجية البريطانية، الملف أف.أو 371/ 140920، دائرة حفظ الوثائق البريطانية، لندن.

104 برقية السفارة البريطانية في أنقرة إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم 365/ 10210 في 25 تموز (يوليو) 1959، الملف السابق.

الثلاثين من تموز (يوليو) 1959 ما يلي:

1- أن مما له دلالات قوية أن يبادر رئيس الوزراء إلى عقد مؤتمر صحفي إثر تحقيقات اللجنة الخاصة حول أحداث كركوك. ولعل ذلك هو لتهيئة الرأي العام للعقوبات المشددة التي ينوي إنزالها بمسببي الحادث.

2- وصلتنا معلومات بأن قاسم قد صدم بمظاهر الوحشية التي صاحبت الأحداث وأدرجت في تقرير اللجنة التحقيقية الخاصة وقرر بغض النظر عن كل التوازنات السياسية وجوب معاقبة المجرمين بأقصى العقوبات. وقد أدلى بتصريحات للصحفيين بشرط عدم النشر أن من الامكان أن يصل عدد القتلى إلى 120 شخصا إضافة إلى المصابين وعددهم 140 جميعهم من التركمان.

3- وكالمعتاد فإن قاسم يبدي حرصا على عدم ذكر الشيوعيين بالاسم، وهو في الحقيقة يشير إلى إجراءات ضد أفراد وليس ضد أحزاب، ولكن المعروف أن الشيوعيين هم المقصودون بذلك. وقد أبلغ ناطق باسم وزارة الخارجية الصحفيين أن ذلك كان أقسى هجوم على الشيوعيين لحد الآن. وعندما رأيت وزير المعارف لمناقشة المؤتمر التعليمي صباح هذا اليوم فقد قال لي أن ذلك كان أهم خطوة ضد المد الشيوعي.

4- نتيجة الأدلة التي وضعت قوات الشرطة يدها عليها لدى مداهمتها لاتحاد الطلبة والتنظيمات الأخرى فان الحكومة عازمة على التحرك ضد النفوذ الشيوعي في اتحاد الطلبة واتحاد التجار والجمعيات الفلاحية. وإثر المؤتمر الصحفي فقد أذاعت محطة إذاعة بغداد برقية من خمسة وعشرين عضوا منتمين إلى إحدى الجمعيات يطالبون فيها بحل الجمعية وحل الاتحاد العام للتجار والحرفيين لمواكبتهم خط سير أحد الأحزاب السياسية وطالبوا بإعادة الانتخابات.

5- إن انتقاد رئيس الوزراء للصحافة يبدو كإشارة إلى التوجه المذكور حيث أن الصحف الموالية للشيوعيين قد بدأت منذ الأسبوع الماضي باتخاذ نهج معتدل. وقد بدأت صحيفة «تحاد الشعب» بالتركيز على الشكوى مما حصل في كركوك والحث على الوحدة الوطنية.

6- أدلى الحاكم العسكري العام بتصريحين جديدين احتوت على ضوابط لم يسبق لها

مثيل في كل تصريحاته منذ قيام الثورة. وقد علم أن العبدي قد تحدث بصورة حازمة وشديدة في المؤتمر الصحفي.

7- تتخذ بعض الاحتياطات العسكرية في بغداد حاليا إلا أن الوضع بشكل عام لا ينذر بالقلق.

8- تطرقت افتتاحية «اتحاد الشعب» حول المؤتمر الصحفي إلى ضرورة الاهتمام بمنع الاعتداء على حرية المواطنين. وقد أوردت الصحيفة أنها لم تقم بإدانة «الأحداث الأليمة» في كركوك لعدم حصولها على معلومات دقيقة بشأنها. وأن الشيوعيين مع باقي المنظمات الديمقراطية قد دعوا إلى احترام منع التجول الذي فرض من قبل الجيش، وقد اتخذت الصحف الشيوعية الأخرى نفس النهج الاسترضائي مؤخرا.

9- استلم السفير التركي في بغداد تعليمات من حكومته لاستقصاء الأوضاع في كركوك، وقد أبلغني أمس أن هاشم جواد قد زوده بمعلومات مفيدة، وهو بصدد المغادرة إلى أنقرة هذا اليوم.

10- سأقوم بزيارة وزير الخارجية صباح الثالث من آب (أغسطس).

وقد أفردت السفارة ملحقا لتصريحات الحاكم العسكري العام أحمد صالح العبدي بالتسلسل الزمني:

• **19 تموز (يوليو):**

حدثت اضطرابات في كركوك. وقد عادت الأمور إلى مجاريها حاليا. أرسلت لجنة تحقيقية خاصة للتحقيق في الموضوع وسيقدم الجناة إلى العدالة.

• **19 تموز (يوليو):**

تم تعيين ضباط ذوي رتب عالية يمثلون مكتب الحاكم العسكري العام في ستة مناطق من بغداد لتنظيم وتعجيل البت في الشكاوى المقدمة إلى مراكز الشرطة والجهات العدلية.

• **21 تموز (يوليو):**

نداء إلى سكنة كركوك الذين تركوا منازلهم للعودة إلى إليها والإدلاء بشهاداتهم أمام اللجنة التحقيقية الخاصة.

• **22 تموز (يوليو):**

يحظر حمل الأسلحة النارية سواء كانت مرخصة أم لا وجميع الآلات القاطعة، ويخول أفراد الجيش والشرطة تفتيش المشتبه بهم في حمل مثل هذه الأسلحة.

• **25 تموز (يوليو):**

إن الأشخاص التابعين للدوائر الرسمية أو شبه الرسمية والذين انتحلوا أسماء لجان الدفاع عن الجمهورية وتدخلوا في أمور ليست من اختصاصهم إنما يعرقلون عمل المختصين الآخرين ويسيئون إلى الصالح العام. وعلى جميع الموظفين الرسميين الانصراف إلى مزاولة أعمالهم ويكون مدراء الدوائر مسؤولين عن تسيير موظفيهم لأعمالهم ومراقبتهم والذين يحق لهم فقط اتخاذ الإجراءات التأديبية بحقهم.

إن الحكومة لم ترخص بعد ما تسمى بلجان الدفاع عن الجمهورية، لذلك فأن كل من تسول له نفسه استخدام هذا الاسم وإرهاب الموظفين سيعاقب وفق القانون الجزائي، وعلى الموظفين إبلاغ رؤسائهم عن أي تدخل في شؤونهم الوظيفية من أية جهة كانت. وستقوم لجان التطهير المشكلة بمساعدة رؤساء الدوائر. وقد أمر رئيس الوزراء بضمان حقوق ومستقبل الموظفين ويجب أن يعلموا بأن كل الإجراءات المقتضية ستتخذ وفق قواعد العدل ودون تمييز أو تفريق.

• **29 تموز (يوليو):**

نظرا لتأجيل عمليات تدريب المقاومة الشعبية وتعليق مهماتها في أنحاء القطر، يمنع منعا باتا ارتداء الزي الخاص بالمقاومة الشعبية، وستقوم سلطات الجيش وأجهزة الأمن بإلقاء القبض على من يخالف ذلك.

• **29 تموز (يوليو):**

تلغى جميع رخص حمل الأسلحة النارية وسيجري الترخيص مستقبلا لها بصورة استثنائية، ويجب تسليم جميع الأسلحة غير المرخص لها وفق ذلك.

ملاحظة: صدر القانون رقم 151 لعام 1959 حول تنظيم وتحديد أعمال الجمعيات الشعبية. ولم يجر الالتفات إلى الاعتراضات التي قدمت من قبل الشيوعيين عندما

أعلنت مسودتها على الملأ في شهر أيار (مايو).[105]

وفي برقية أخرى في الحادي والثلاثين من تموز (يوليو) 1959 أبرقت السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية مرئياتها حول المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء وما تناولته بعض الصحف ومما جاء في هذه البرقية:

«أفردت جميع الصحف المحلية حيزا واسعا لأنباء المؤتمر الصحفي الذي عقد في الثامن والعشرين من تموز (يوليو) في اليوم التالي. وقد نشرت جميع الصحف باستثناء واحدة النص الرسمي الذي وزع عليها. ولم نقم بإرسال كل ذلك إليكم حيث أنكم قد تابعتم النص من نشرة خدمات هيئة الإذاعة البريطانية دون شك في حين انفردت جريدة الثورة بنشر نص كامل دون حذف أي جزء منه، ويتضح من ذلك:

1- قول رئيس الوزراء: «أروني شخصا واحدا قتل من الطرف المقابل. إن أعداء الشعب هم أولئك الذين يعلمون من سحل أبناء المواطنين في الشوارع. (وقد عرض هنا صورا لنساء وأطفال).

2- أ هي«صوت الأحرار» أم صوت الفاشيين؟ أن من المهم ألا تنحرف الصحف عن مسارها.

3- لقد دبرت مؤامرة ضد الشعب في كركوك، وقد سحبوا من بيوتهم بالسيارات وسحلوا في الشوارع. وبعض هؤلاء هم أحياء وتحت المعالجة الطبية.

4- سأريكم خرائط نظمت من قبل اتحاد الطلبة تقسم بغداد إلى مناطق حيث سيسحل أبناء الشعب فيها. مثلا: منزل فلان الفلاني، للسحل. أو مشبوه، وكثيرون آخرون بعضهم مشتبه به والآخر يجب سحله، وهناك شارع كامل معد لسحل من فيه وبضمنه منزل كامل الجادرجي. وقد أشر على منزل الملا مصطفى البرزاني في الكرخ بتأشيرة السحل. هل هذه من واجبات اتحاد الطلبة؟

5- ذكر بوجه خاص إصرار صحيفة «تحاد الشعب» على ذكر المؤامرات عندما ذكر وجوب توخي الصحف للحياد.

---

105 برقية السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم 1029 بتاريخ 30 تموز (يوليو) 1959، الملف أف.أو 371/ 140920، دائرة حفظ الوثائق البريطانية بلندن.

-6 أدلى بتفصيلات على تنظيم هذه الخرائط في كركوك وبغداد وهاجم اتحاد الطلبة لتورطه بالسياسات الحزبية.

-7 قال: عندما تذكر الاستعمار فلا تحدد جهة الاستعمار، بل أذكر الاستعمار وحسب».

-8 إن من واجب الجمعيات الفلاحية الاهتمام بمشاكل الفلاحين... كان هناك خطأ في التقدير وعلى وزارة الداخلية الترخيص للجمعيات حسب القوانين ثم تجرى انتخابات لها. إن وجود كاظم فرهود مثلا لا يعني أن بوسعه أن يتصرف حسب أهوائه ولا يمنح التراخيص إلا بعد استشارة حزبه السياسي. إننا لم نأت لهذه المسائل.

-9 صدقوني، أنني صعقت بسبب الأعمال البربرية والإرهابية التي ارتكبت في كركوك.

-10 يؤسفني أن أقول ن التنظيمات هناك (يقصد كركوك) لم تعمل بتجرد.»[106]

وقد نقلت صحيفة الديلي تلغراف التي تصدر في لندن في عددها الصادر يوم 31 تموز (يوليو) 1959 أن الفوضويين قد استوعبوا الهجوم الواقع عليهم خاصة بعد تصريحات رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم واستخدمت وسائل لاحتواء الموضوع ومن ذلك تقديم عدد كبير من الأعضاء استقالتهم من المنظمات الشعبية خلال اثنتي عشر ساعة من المؤتمر الصحفي الذي عقده قاسم.

وقد نقلت الصحيفة عن عبد الكريم قاسم أنه صعق إزاء أنباء مجزرة كركوك وأنه لم ينم ليلة تلقى فيها هذا الخبر.[107]

وهناك برقية ذات مغزى أبرقت بها السفارة البريطانية في أنقرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 3 آب (أغسطس) 1959 جاء فيها:

---

106 برقية السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم 1013/ 321/ 59 في 31 تموز (يوليو) 1959، الملف السابق. وقد حاولنا الحصول على عدد جريدة الثورة الصادرة في بغداد يوم 29 تموز (يوليو) 1959، إلا أننا لم نوفق في ذلك، ولذلك اضطررنا إلى ترجمة النقل البريطاني لما نشر مع محاولة الحفاظ على جوهر التصريحات.

107 جريدة ديلي تلغراف31 ، Daily Telegraph تموز (يوليو) 1959.

«بالنسبة للعلاقات التركية-العراقية فقد سألت الوزير زورلو يوم الثلاثين من شهر تموز (يوليو) عما إذا كانت أحداث كركوك والتي قتل أو أصيب فيها عدد من الأقلية التركمانية التي تعيش في العراق تؤثر على مجرى العلاقات بين الحكومتين العراقية والتركية، فأجابني بأنه يعتبر الموضوع منتهيا وأنه مقتنع بأن الحكومة العراقية مخلصة في بياناتها التي أعربت عن عميق الأسف لهذه الأحداث واتخذت جميع الإجراءات المقتضية للتحقق مما حدث ومعاقبة متسببي الحادث.

وأضاف أن الحكومة التركية تواجه صعوبة جمة في كبح جماح الصحافة التركية في متابعتها الشديدة لجوهر الأوضاع.»[108]

كما بعثت السفارة البريطانية في أنقرة ببرقية أخرى إلى مقر وزارة الخارجية في لندن بتاريخ الثامن من آب (أغسطس) 1959 جاء فيها:

«لقد استفسرت من مدير الدائرة الآسيوية في وزارة الخارجية التركية عما إذا كانت لديه معلومات أخرى بشأن الوضع في العراق سواء من سفير تركيا في بغداد أو من ملاحظات الوفد الذي ذهب إلى بغداد للاشتراك في احتفالات 14 تموز (يوليو).

وقد حلل السيد بنلر الوضع على ضوء المعلومات التي توفرت لدينا أيضا. إلا أنه أضاف بأنه يستطلع إمكان عرض الموضوع من قبل الممثل التركي الدائم في مجلس حلف شمال الأطلسي لمناقشته هناك. وسيكون من المهم للحكومة التركية أن تعرف وجهة نظر حلفائها بالنسبة لأمرين:

1- ماذا كان تأثير العنف الشيوعي في كركوك على قاسم شخصيا. وصحيح أنه قد قام بهجوم مضاد، إلا أن الأتراك يعتقدون أن من الضروري أن يقوم قاسم بخلق التوازن بين الشيوعيين والقوميين.

2- هل خططت موسكو لافتعال أزمة كركوك بالقسوة التي جرت عليها أم أن الشيوعيين العراقيين قد تمادوا في التنكيل بشكل أوسع مما أراده أسيادهم بالفعل؟ إن الحكومة التركية تشعر أن الأحداث قد خطط لها في موسكو حيث أن الحكومة

108 برقية السفارة البريطانية في أنقرة إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم 6 في 3 آب (أغسطس) 1959، الملف السابق.

السوفييتية تشعر بالقلق من تنامي الصداقة التركية مع قاسم.»[109]

التحليل البريطاني لأحداث مجزرة كركوك:

نظم محضر منظم في الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية حول الرسالة التي وردت إلى الدائرة من المستشار السياسي لشركة الخليج وأوربا السيد كوبلاند، المقيم في بيروت، وهي من التقارير التي اعتادت الخارجية البريطانية الحصول عليها من واجهات مشابهة لعملها السياسي.

ويقول المحضر فيما يخص موضوع كركوك والمأساة التي حصلت فيها أن المعلومات الواردة في هذا التقرير تفصيلية وواقعية أكثر من التي وردت من المصادر الأخرى رغم التحفظ على تركيز التقرير على حركات الانشقاق في صفوف بعض أفواج الجيش في خضم هذه الأحداث وعدم التزامها بالانضباط الوظيفي والعسكري وتأثر ذلك بالنفوذ الشيوعي حيث يعتقد المحضر أن الاتجاه العرقي كان أكثر تأثيرا.

وتذهب الدراسات المنظمة في هذا الاتجاه إلى أن تقارير عملاء الاستخبارات البريطانية يختلفون بصورة جذرية عن التحليل الأمريكي الذي تعتمده وزارة الخارجية الأمريكية حول أحداث كركوك. ويأخذ الاتجاه البريطاني على الأمريكيين نظرتهم المتفائلة نسبيا لسير الأمور في العراق رغم توفر الأدلة التي تشير إلى عمق الشرخ الموجود في السياسة العراقية وسيطرة الشيوعيين على مقاليد الأمور.

ويعتقد التقرير أن من غير الممكن ألا يعلم عبد الكريم قاسم بما يجري في كركوك منذ الساعات الأولى، إلا أن من الملاحظ أنه لم يدل بأي تصريح لا للجماهير ولا للدبلوماسيين عما يجري في كركوك طيلة أربعة أيام والسبب في ذلك أن قاسم قد انتظر لمعرفة النتيجة التي تؤول إليها الأحداث ليحدد موقفه في ذلك الوقت الحرج.

والتقرير الذي نظم في 31 تموز (يوليو) 1959 له دلالاته من حيث تجميعه للمعلومات شبه المؤكدة من مصادر داخلية إضافة إلى استقراء التقارير الواردة من المصادر الغربية والتركية ومن القاهرة وبيروت والعراق.

---

109 برقية السفارة البريطانية في أنقرة إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم 10210، الملف أف.أو 371/ 140921، دائرة حفظ الوثائق البريطانية، لندن. / 380 في 8 آب (أغسطس) 1959.

يتطرق التقرير إلى أحداث كركوك على الوجه التالي:

1- «يقول التركمان في كركوك بأنهم كانوا يعلمون بحدوث «شيء ما» قبل عشرة أيام من وقوع الحادث. فقد لاحظوا أن رئيس بلدية كركوك وهو كردي يسمى «البرزنجي» والذي يكرهونه كان يشرف على تخزين معدات عسكرية (مثل الملابس الرسمية إضافة إلى احتمال تخزين أسلحة صغيرة)، كما أن التركمان قد علموا بأن البرزنجي قد نصح بعض أصدقائه الأكراد بضرورة مغادرة مدينة كركوك قبل الرابع عشر من تموز (يوليو).

وسواء كان التركمان محقين في ذلك أم لا في هذا الهاجس فإن من الواضح أنهم كانوا قلقين ويتوقعون مشكلة من نوع ما.

2- لم تحدث أية مشاكل في الساعات الأولى من احتفالات 14 تموز (يوليو) وقد شارك فيها التركمان والأكراد. وكان هناك عدد كبير ممن يصعب تصنيفه وقد نعتوا فيما بعد «بالشيوعيين» رغم عدم وضوح عدد المنتمين إلى الحزب الشيوعي بينهم بالفعل. وبالنظر إلى اللافتات التي كانوا يحملونها فأن من الممكن القول بأنهم كانوا يتلقون تعليماتهم من الشيوعيين وعلى الأقل فيما يتعلق بمنطوقهم الدعائي.

3- اتضحت أولى شرارة للأحداث بعد ظهر يوم الرابع عشر من تموز (يوليو) وتحديدا في الساعة الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم عندما بدأت مكبرات الصوت التي ركبت على السيارات العسكرية باستفزاز التركمان وتوجيه مختلف الإهانات إليهم وإطراء وتمجيد الجبهة الوطنية المتحدة والتي هي إحدى واجهات الشيوعيين. وتقول مصادر تركمانية أنهم قد امتنعوا عن الاشتراك في المسيرة لدى سماعهم لهذه الإهانات من سيارات الجيش، وتقول مصادر أخرى أن بعض التركمان قد اعترضوا على هذه الإهانات وأن حادثة واحدة على الأقل قد جرت عندما حاول بعض التركمان قلب سيارة للجيش. وقد لاحظ المراقبون أن تغيرا قد حصل في الموقف بعد ساعتين من ذلك حينما توقفت سيارات الجيش عن توجيه هذه العاصفة من الإهانات ضد التركمان وبدأت بالعزف على وتر «إننا جميعا أصدقاء» وأن جميع الأقليات ستأخذ دورها في المشاركة في الاحتفالات.

4- وعندما تجاوزت عقارب الساعة السابعة مساء من يوم 14 تموز (يوليو) حدثت أول حادثة عندما تجمعت جمهرة من الأكراد المدنيين (ولا توجد معلومات موثقة

عما إذا كانوا شيوعيين أم لا) عند مقهى 14 تموز والمملوك من قبل تركماني يدعى عثمان. وقد طلب الأكراد من عثمان إزالة بعض الشعارات التي كانت تزين جدران المقهى من الداخل والخارج منذرين إياه بعواقب وخيمة إذا امتنع عن ذلك، وقد قام عثمان بتغطية الشعارات وابتعدت الجمهرة عن المقهى. ولكن فيما بعد لم يمكن السيطرة على عواطف الأكراد الهائجين ورجعوا فسحبوا عثمان إلى الخارج وأردوه قتيلا.

5- لا توجد لدينا معلومات مؤكدة عما إذا كانت الأحداث الأخرى في كركوك متزامنة ولكن هناك دلائل تشير على أن اثنين من الحوادث الأخرى كانت تقع بالضبط في وقت أن سحب عثمان من المقهى وقتل. وعلى أية حال فإن مهاجمة مقهى 14 تموز والحوادث الأخرى قد خلقت عاصفة من الهستيريا زجت بقوات المقاومة الشعبية أيضا في الأحداث. وما بين الساعة السادسة إلى الثامنة مساء يوم 14 تموز (يوليو) سيطرت مجموعة من المقاومة الشعبية مركز شرطة إمام قاسم واستولوا على أسلحتها. وقد انضم المقاومون الشعبيون إلى الأكراد في سحلهم جثة عثمان في الشوارع كما انضموا إليهم في نهب المحلات التجارية المملوكة للتركمان في المنطقة.

6- وبعد دقائق من الهجوم على مقهى 14 تموز أصدر العميد محمود عبد الرزاق وكيل قائد الفرقة الثانية أوامره إلى الوحدات التي بإمرته للنزول إلى الشوارع والسيطرة على الأمور والحد من شغب هذه التجمعات. والظاهر أن هذه الوحدات قد بادرت إلى النزول إلى الشوارع تلقائيا إلى أن لاحظوا أن الأكراد و«الشيوعيين» (وتضع مصادرنا كلمة الشيوعيين بين قوسين للإشارة لعدم التثبت من نوعية وحجم مشاركة الشيوعيين في الأحداث) لهم الغلبة على التركمان وأن تنفيذهم للأوامر يعني هجومهم على الأكراد و« الشيوعيين» للسيطرة على الوضع.

7- وفي هذا الأثناء تمرد بعض الضباط الصغار وضباط الصف من اللواء الرابع ضد قادتهم وانضموا إلى المدنيين الأكراد وقوات المقاومة الشعبية في الهجوم على الأحياء التركمانية في حين كانت بعض قوات الفرقة الثانية التي امتنعت عن العصيان توفر لها الحماية لها. وقد تضاربت التقارير الواردة عما حدث بعد ذلك، فقسم من التقارير تتحدث عن اقتحام مجموعة من الضباط لمكتب العميد محمود

عبد الرزاق وتهديده تحت السلاح مطالبين إلغاءه للأوامر التي سبق وأن أصدرها، ولكن من الواضح أن الروح المعنوية وعنصر الانضباط لدى جميع أفراد الفرقة الثانية قد نزلت إلى الحضيض خلال ساعات قليلة بعد نزولهم إلى الشارع ورؤيتهم لقوات المقاومة الشعبية والجنود المتمردين يمتلكون اليد العليا في كركوك.[110]

ولعل أحد أسباب العصيان الذي حصل من قبل بعض رجال الفرقة الثانية كان ولاؤهم لقائد الفرقة الثانية السابق داود سلمان الجنابي الذي كان يعرف بأنه شيوعي أو موال للشيوعيين وشعور الامتعاض من تولي محمد عبد الرزاق لأمور الفرقة الثانية. أما التقارير التي تحدثت عن تخطيط العميد الجنابي للمجزرة فإنها لم تؤكد.

8- كان من المفترض وحسب أوامر العميد عبد الرزاق أن يبادر الجيش إلى التحرك بين الساعة الثامنة والتاسعة من مساء يوم 14 تموز (يوليو). لا أن المقاومة الشعبية والجنود المتمردون أصدروا قرارا بمنع التجول في الساعة الحادية عشر مساء يشمل جميع مناطق كركوك وأثناء سريان منع التجول انضموا إلى الأكراد الذين كانوا يقومون بالسلب والنهب في الأحياء التركمانية. وحتى الساعة الثالثة صباحا أخذت عصابات من المقاومة الشعبية والأكراد والجنود المتمردين و«الشيوعيين» يقتحمون منازل الأحياء التركمانية ويتنقلون من منزل إلى منزل لإلقاء القبض على زعماء التركمان ووجهائهم (بمن في ذلك عطا خير الله، أحد أبرز وجوه الحركة القومية التركمانية) وسحلهم في الشوارع أو ربطهم في مؤخرة سيارات الجيب.

9- وفي صبيحة الخامس عشر من تموز (يوليو) التجأ الكثيرون من التركمان ومعهم الآثوريون والأرمن إلى قلعة كركوك. وقد بدأت قوات المقاومة الشعبية صباح يوم السادس عشر من تموز (يوليو) بمهاجمة القلعة بقذائف الهاون والبازوكا محدثين أضرار بليغة، ولكن لم تتوفر أنباء عن الضحايا وإن قيل بأنهم قلة.

10- لم تصدر أية أوامر لوفود قوات لتعزيز الوضع في كركوك حتى صباح اليوم الخامس عشر من تموز (يوليو). ونظرا لوجود تقارير متناقضة فإن السؤال الهام الذي لم تجر

110 هناك تأشيرة على التقرير من قبل مسؤولي الدائرة الشرقية على هذا القسم مفاده : كلا، بل الأمر يتعلق بكتيبة واحدة وليس كامل أفراد الفرقة.

الإجابة عليه لحد الآن بقي معلقا: ماذا حصل في مكتب قاسم وكبار الضباط من لحظة ورود خبر اندلاع الأحداث ولحين إصدار الأوامر للتعزيزات للتحرك نحو كركوك؟ إن الثابت على أي حال أن مكاتب عبد الكريم قاسم وأحمد صالح العبدي وكبار الضباط الآخرين كانت في حالة فوضى عندما كان هؤلاء الضباط يبحثون عن أفضل القوات التي يمكن الوثوق بها. وأخيرا تم اتخاذ القرار بتولية العميد عارف لقيادة قوات الإغاثة. وقد تضاربت الأنباء عن شخصية العميد عارف الذي تولى قيادة القوات فهناك ثلاثة بهذا الاسم في الجيش، ولكن من المؤكد الآن أن هذه التقارير كانت على خطأ عندما زعمت أنه العميد عارف، أخ عبد السلام عارف). وقد تضمنت قوات الإغاثة كتائب من جلولاء ومعسكر الرشيد ببغداد والمسيب التي تبعد أربعين كيلومترا إلى الجنوب من بغداد، وقد بدأت هذه القوات بالوصول بعد ظهر 15 تموز (يوليو) وبدأت باتخاذ إجراءات قوية يوم السادس عشر من الشهر نفسه. وقد تخلى على إثر ذلك الكثير من منتسبي اللواء الرابع أغلبهم من الأكراد عن حركاتهم وهربوا من الميدان وعاد الضباط والجنود الآخرون من منتسبي اللواء إلى ثكناتهم كما تم تفريق أفراد المقاومة الشعبية. وفي يوم السابع عشر من الشهر لم تكن هناك إلا حالات قليلة ومتفرقة من المصادمات واستتب الوضع نهائيا بحلول ظهر يوم الثامن عشر من الشهر.

11- كان ضباط من الجيش العراقي من مختلف الصنوف يتابعون الموضوع عن كثب منذ الساعات الأولى لأحداث كركوك، وهناك دلالات قوية على أن حالة من الفوضى والتفكك والانشقاق كانت ستجتاح صفوف الجيش العراقي لو لم تفلح قوات التعزيز من بسط يد السيطرة على كركوك في الوقت المناسب. وقد أتضح لكبار الضباط في بغداد مساء الثامن عشر من الشهر أن الوضع هو تحت السيطرة العسكرية مما شجعهم على الإصرار بوجوب اتخاذ قاسم لإجراءات معينة قوية. ورغم أن قاسم قد أستنكر ما حدث في كركوك في تصريحين منفصلين إلا أنه تردد في اتخاذ خطوات محددة إلا بعد الضغط الذي تعرض إليه من قبل كبار ضباط الجيش. وهناك دلائل للاعتقاد بأن قاسم شأنه في ذلك شأن الكثير من الضباط العراقيين قد انتظر مليا لمعرفة ما تؤول إليه الأحداث في كركوك قبل الالتزام بموقف معين إلى جانب فريق أو آخر.

وختاما فإن مصادرنا تفيد بأن جميع التقارير تشير إلى أحداث كركوك بأنه صراع تركماني-كردي وعدم وجود أدلة ثابتة على وجود يد «شيوعية» في الجانبين. كما تفيد التقارير أن إجراءات الحكومة لقمع الشغب كانت لغرض إرساء قواعد الأمن ضد الفتنة ولا توجد مؤشرات بأن إجراءات قاسم وكبار مسؤولي الحكومة العراقية كانت أعمالا مناهضة للشيوعية. ويجدر بالذكر أن قاسم لم يذكر اسم الشيوعيين إطلاقا عند إدلائه بتصريحاته حول أحداث كركوك، ولكنه أنحى باللائمة أثناء حديثه إلى الدبلوماسيين العرب بصدد الأحداث على «الشيوعيين المزيفين.»

ويستطرد التقرير المستند على هذه المصادر فيدلي بمعلومات عن التركمان فيفيد أن هناك من 70 إلى 80 ألفا من التركمان يعيشون في داخل كركوك إضافة إلى 20 ألفا حواليها.[111]

ويستطرد التقرير أن هناك مجموعات تركمانية أخرى تسكن المدن والقرى الواقعة بين كركوك والموصل ومجموعة تركمانية كبيرة العدد في قضاء مندلي.

ويشير التقرير أن عبد الكريم قاسم قد سرح الوجبة المتكونة من 880 ضابطا احتياطيا تخرجوا في نيسان (أبريل) الماضي والذين كان من المفترض أن يحلوا محل الضباط الذين جرى تسريحهم بعد المحاولة الانقلابية في الموصل.

ويقول التقرير أن الأخبار التي نقلت عن تورط قوات حراسة شركة نفط العراق مع مثيري الشغب لم تنقل إلا في التقارير الأجنبية وأن المصادر الأخرى بما في ذلك مسؤولو الشركة المتواجدين في كركوك أثناء الأزمة قد صرحوا بأن الروايات التي نقلت من قبل المصادر الخارجية مبالغ فيها وأن هذه القوات قد أدت واجبها للحفاظ على ممتلكات الشركة وأرواح منتسبيها، وأن مسؤولي الشركة لم يبلغوا بأية انتهاكات من قبل هؤلاء الحراس.[112]

---

111 ويقع التقرير في خطأ الاعتقاد بأن الحكومة العراقية تستعمل مصطلح التركمان للإشارة ليس إلى هؤلاء الذين هم من أصول تركية بل أيضا الأرمن والآثوريين الذين يتكلمون التركية، ولعل الأمر قد أختلط عليهم بسبب وجود أقلية مسيحية تركمانية كانوا إلى وقت قريب يسمون بمسيحيي القلعة في كركوك.

112 التقرير الوارد ضمن المحضر المنظم من قبل الدائرة الشرقية لوزارة الخارجية البريطانية، الملف أف. أو 371/ 140921، دائرة حفظ الوثائق البريطانية، لندن.

واقع المجزرة من الوثائق التركية:

باستقراء الوثائق المرسلة من قبل السفارة التركية في بغداد إلى مقر وزارة الخارجية التركية نرى ما يلي:

كانت السفارة قد بعثت ببرقية بتاريخ 18 تموز (يوليو) 1959 إلى مقر الوزارة جاء فيها:[113]

1- أصدرت قيادة الأحكام العرفية البيان رقم 104 بشأن أحداث كركوك جاء فيه أنه قد حدثت حوادث عنف في كركوك في الأيام القليلة الماضية تم فيها الاعتداء على الأشخاص والممتلكات. وإذ نعبر عن بالغ أسفنا لما حصل في المدينة المذكورة فإننا نود أن نوضح بأن الأمور قد عادت إلى طبيعتها.

نود أن نعلم الجميع بأن التحقيقات ستجرى بشأن الأحداث وتثبيت المسببين لهذه الأفعال وتقديمهم إلى العدالة، وقد تم إرسال هيئة تحقيقية إلى كركوك بهذا الغرض.

2- وقد أفاد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في حفل أقيم في كنيسة كاثوليكية بمناسبة احتفالات 14 تموز ما يلي:

(استنكر بشدة الحادثة التي وقعت في كركوك، وسينال من اعتدى على افراد شعبنا جزاءهم العادل والدولة قادرة على ذلك بالتأكيد. لقد ظهر أن من افتعلوا هذه الحوادث قد تحركوا بدافع من البغض والحقد الشديدين، ونحن قادرون على سحق الفوضويين الذين اعتدوا على أبناء شعبنا).

وتشير البرقية إلى أن المسؤولين في العراق كانوا يمتنعون لغاية هذا التاريخ من التطرق إلى اسم التركمان العراقيين، ولكن عبد الكريم قاسم أعلنها صراحة قائلا: نحن في هذا البلد تركمان وأكراد وعرب وأطياف أخرى. كما ركّزت البرقية على مقولة قاسم ولمرات متعددة بأن الذين اعتدوا على أهل كركوك سينالون أشد العقوبات.

113 برقية السفارة التركية في بغداد رقم 301 في 18/ 7/ 1959.

وفي برقية للسفارة التركية ببغداد إلى مقر وزارة الخارجية في انقرة ورد ما يلي:[114]

(إن سفارة الجمهورية العربية المتحدة تولي أهمية كبرى على متابعة أحداث كركوك، وقد طلب القائم بالأعمال المصري موعدا من السكرتير الأول للسفارة لبحث هذا الموضوع بالتحديد. وقد أفاد القائم بالأعمال بأنه قد التقى ببعض الأتراك الذين هربوا من كركوك إلى بغداد، وأن الأوضاع في كركوك خطيرة وأن المعلومات المتوفرة لديه تفيد بأن اليمينيين يساندون الأتراك بينما يساند اليساريون والجنود الأكراد الجانب الكردي. كما ذكر أن قلعة كركوك قد قصفت وأن القتلى في كركوك يتجاوز عددهم 400 شخص.

كما أفاد السكرتير الأول للسفارة البريطانية الذي زار السكرتير الأول لسفارتنا أن الموظفون في شركة النفط بكركوك قد منعوا من دخول المدينة إلا أنهم سمعوا أصوات الاطلاقات النارية والقنابل بشدة.

وقد أفادت السفارة أنه قد تكون هناك مبالغة في الأرقام التي تحدث بها القائم بالأعمال المصري وما طرق سمعهم من قبل بعض المواطنين التركمان.

وأشارت نفس البرقية إلى أن السائق الخاص لعائلة النفطجي بأن منزل العائلة قد تعرض لتدمير كامل، ولكن إبراهيم النفطجي وقاسم نفطحي وصلاح الدين نفطجي الذين اشيع بأنهم بين القتلى قد هربوا من الباب الخلفي وأنهم موجودون في دار والد زوجة شقيق إبراهيم نفطجي رشيد عاكف الهرمزي وإنهم أحياء).[115]

كما أفادت برقية للسفارة التركية في بغداد بتاريخ 23 تموز (يوليو) 1959 ما يلي:[116]

(أصدر الحاكم العسكري العام اللواء احمد صالح العبدي بيانا جاء فيه: نظرا لاستقرار الأوضاع في كركوك وعودة الأمور إلى طبيعتها فإننا نهيب بجميع أبناء كركوك المحترمين العودة إلى مدينتهم والتعاون مع اللجنة التحقيقية الخاصة والمرسلة إلى كركوك لتثبيت من شارك في هذه الجرائم وأن يكونوا سندا للسلطات المختصة خدمة للصالح العام.

---

114 برقية السفارة التركية في بغداد، رقم 305 في 20/ 7/ 1959.

115 وقد اتضح في نفس اليوم أنه لم يتح للشهيد قاسم النفطجي ترك المنزل الذي كان مجاورا لدار شقيقه إبراهيم واستشهد بقتله بصورة وحشية.

116 برقية السفارة التركية في بغداد رقم 301 في 23/ 7/ 1959.

وقد وصل إلى علمنا بأن أحمد صالح العبدي قد توجه شخصيا إلى كركوك وبقي فيها لمدة يومين ونتيجة للتحقيقات الجارية فقد تم القاء القبض على ثمانية من كبار الضباط وتم تسفيرهم إلى بغداد.

كما علمنا أن اللواء العبدي قد أبلغ السفير البريطاني في بغداد بأن عدد القتلى في أحداث كركوك قد بلغ 31 شخصا.)

وفي برقية بتاريخ 3 آب (أغسطس)1958 كتبت السفارة التركية ما يلي:[117]

(في حفل استقبال جرى في بغداد تحدث رئيس دائرة الحركات في رئاسة أركان الجيش العراقي اللواء فريد علوان إلى الملحق العسكري التركي قائلا إن المعلومات المتوفرة لديهم أن عدد القتلى في أحداث كركوك قد بلغ 39 شخصا، وأن ما بين 70–100 شخص من الجرحى هم في المستشفيات، وقد تبين بدون أي جدال بأن ما حصل كان بفعل حركة شيوعية وأن قائد الفرقة الثانية السابق داود الجنابي كان من مدبري الحادث وأفاد بأن الجنابي هو قيد الاعتقال حاليا وأنه قد خضع سابقا إلى علاج في مستشفى للأمراض العقلية في إنجلترا سابقا.

ولفتت البرقية إلى أن اللواء علوان هو معروف بأنه من الشيوعيين المتطرفين وأن ما صرح به أمر يدعو إلى التفكير. وأبدت البرقية احتمالين لما ورد على لسان اللواء فريد، الأول أنه لم يكن فعلا شيوعيا، والثاني بأنه قد عدل عن تأييدهم. وهذا الأمر يستحق المتابعة.)

وفي 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1959 أرسلت السفارة التركية إلى مقر الوزارة ملفا يحتوي على صور شهداء مجزرة كركوك والتي تبين بوضوح مدى الوحشية التي تم الاجهاز عليهم بها، ولكن هذه الصور لم تنشر في اية جهة في تركيا لغاية رفع الحضر عن الموضوع بعد انقلاب عام 1960 في تركيا.[118]

وفي برقية مشفّرة من السفارة التركية في بغداد بتاريخ 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 1959 تناقلت السفارة الانباء الواردة عن عدد الشهداء في مجزرة كركوك وعن الاعتقاد بأن الرقم لم يتجاوز الأربعين واستشهدت السفارة بإفادة أحد المحامين الذين توكلوا في

117 برقية السفارة التركية في بغداد رقم 328 في 3/ 8/ 1959.

118 خطاب السفارة التركية ببغداد إلى مقر الوزارة برقم 1141/ 741 في 8 تشرين الأول 1959.

المحاكمات عن عوائل الشهداء أن الرقم بحدود 36 وأنه ربما سيزيد العدد بسبب وجود بعض المفقودين.

ونقلت السفارة حديثا لرئيس لجنة التعويضات الخاصة بأحداث كركوك وهو وزير الدولة الكردي فؤاد عارف جرى مع الملحق العسكري للسفارة التركية ببغداد، والذي قال بأن عدد القتلى في حوادث كركوك 31، ثمانية منهم من غير التركمان. كما صرّح فؤاد عارف بأن مجموع التبرعات التي جمعت لهذا الغرض قد بلغ خمسة وسبعين ألف دينار عراقي، إلا أن توزيع التعويضات لم تبدأ لعدم تثبيت القائمة النهائية للمتضررين.[119]

وكانت وزارة الخارجية التركية قد أصدرت بيانا بتاريخ 25 تموز (يوليو) 1959 موجها إلى الرأي العام التركي الذي انفعل من جراء الأخبار الرهيبة التي وردت من كركوك تطرق فيه إلى مقتل نحو ثلاثين من المواطنين العراقيين التركمان نتيجة للأحداث المؤسفة التي وقعت في مدينة كركوك، وان الحكومة التركية اجرت اتصالا مع وزارة الخارجية العراقية عن طريق السفير التركي في بغداد وأن السفير العراقي في أنقرة الذي استقبل من قبل وزير الخارجية التركي أيد وجهة نظر الوزير التركي وأعطى ضمانات بعدم تكرار مثل هذه الأحداث المؤلمة التي تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأنه مثلما أفادت به الحكومة العراقية فسيتم اتخاذ التدابير لمنع وقوع مثل هذه الأحداث أو تكررها في المستقبل.[120]

تعليقات الصحف الأمريكية:

اشارت بعض الصحف الأمريكية إلى أحداث مجزرة كركوك، فقد نشرت جريدة نيويورك تايمز في 21 و26 تموز (يوليو) خبرين عن الموضوع تضمنا خبر الغاء الاحتفالات بالذكرى السنوية الأولى لقيام الجمهورية بسبب الأحداث التي وقعت في كركوك وأن هناك مصادمات قد حصلت بين الشيوعيين والقوى القومية أو بين الأكراد والتركمان وأن الأحداث قد استمرت ثلاثة أيام بدأت من مقهى في كركوك ونجم عنها مقتل ما بين عشرين إلى ستين شخصا، وأنه قد أرسلت لجنة تحقيقية إلى كركوك من بغداد للتحقيق في الحادث.

---

119 برقية السفارة التركية ببغداد رقم 518 بتاريخ 24/ 11/ 1959.

120 صبحي ساعتجي، الكيان التركماني في العراق، ص.210 .

وقد ذكرت الجريدة تحقيقا عن كركوك والتي قالت إنها على مبعدة 150 ميلا إلى الشمال من بغداد وتسكنها أغلبية من التركمان الذين مستوى معيشتهم مرتفعة نسبيا، وقد اشترك في عمليات القتل مدنيون من الأكراد مسلحون بمختلف أنواع الأسلحة وكذلك أفراد المقاومة الشعبية ذوي الميول الشيوعية المتعاونون مع الجيش الرسمي.

كما أوردت الصحيفة استنادا إلى مصادر دبلوماسية في بغداد أن صفوة من التركمان بكركوك قد أخذوا من بيوتهم وتم قتلهم. وقد ازدادت حدة الصراع الأثني في المدينة والسبب هو أن الأكراد من أنصار الشيوعية بينما التركمان ليسوا كذلك.[121]

موقف الحزب الشيوعي العراقي بشأن مجزرة كركوك:

تباينت ردود الفعل على المجزرة التي ارتكبت في كركوك ففي الوهلة الأولى أتخذ الحزب موقفا دفاعيا يلقي باللائمة على «الجهات الاستعمارية والموتورة والحاقدة» كما دأبت أدبيات الحزب على الترديد.

وقد رفع ممثلو الهيئات والمنظمات الشيوعية في كركوك مذكرة إلى عبد الكريم قاسم وصفوا فيها ما حدث في كركوك بالصيغة التي أرادوها وشنوا هجوما على ضحايا المجزرة فاتهموهم بالتآمر والرجعية والتحرك في ركاب شركات النفط الاحتكارية وتعريض مكاسب الجمهورية للخطر، وطالبوا عبد الكريم قاسم بالوقوف ضد العناصر المتآمرة، وكتبت جريدة «اتحاد الشعب» مقالا بعنوان «مزيدا من الحزم إزاء العابثين في كركوك» ومقالا آخر بعنوان «مغزى قمع المؤامرة الاستعمارية في كركوك» وذلك في الثامن عشر من شهر تموز (يوليو) 1959.[122]

ونشرت الجريدة ذاتها مقالا آخر في 22 تموز (يوليو) 1959 ادعت فيه أن مدينة كركوك هي مركز لهيمنة ونشاطات عملائها وعملاء بعض دول حلف بغداد، وبعد أن ادعى المقال بأن مؤامرة كانت تحاك في المدينة فإنها أفادت بأن: قوى الجمهورية اليقظة قد أظهرت قدرتها الجبارة، فأنزلت ضربتها القوية الحازمة (في مدينة كركوك) بنفس

121 ماهر النقيب، كركوك وهويتها القومية والثقافية، المصدر السابق، ص. 144.

122 سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، الجزء الثاني، دار المرصاد، بيروت، ص 121.

الطريقة المحنكة عند سحقها مؤامرة الشواف![123]

وبعد تصريحات عبد الكريم قاسم التي شجبت الأعمال الوحشية في كركوك وبعد المؤتمر الصحفي الذي عقده فقد سعى الحزب إلى امتصاص النقمة الشعبية وعقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اجتماعا موسعا اعتبرت فيه ما جرى في كركوك وغيرها من مدن العراق «اندفاعات خاطئة نشأت عن جزع جماهير الحزب على خسران مكاسبها وأدت إلى تجاوزات وأعمال تنكيل خاطئة».[124]

وتراوحت المواقف الرسمية للحزب الشيوعي بين رفض المسؤولية عن الأحداث إلى اعتبارها اندفاعا خاطئا ثم إلى الرجوع عن هذه البيانات وإلقاء اللوم على الضحية مجددا.

ومن شهود العيان وقياديي الحزب آنذاك، عزيز محمد والذي كان مسؤولا عن منطقة الشمال في الحزب فهو يقول في شهادة له:

«أستطيع أن أعطي شهادة دقيقة عما حصل. كان الجو في كركوك عشية الذكرى الأولى للثورة متوترا. وتقرر إقامة موكب موحد للاحتفال بالذكرى. الأخوة التركمان أرادوا الانفراد بموكب مستقل، وهو من حقهم. غير أنه في أجواء التوتر تلك بدا غير مقبول لأطراف أخرى لسنا من بينها.

«وتعرض الموكب لإطلاق الرصاص، ولم تعرف الجهة التي أطلقت منها وسببت الفوضى، بل الهستيريا، حتى الآن. ففقدت السيطرة على الوضع وحدثت انتهاكات وأعمال تصفية ضد التركمان، لم يكن لنا فيها كمنظمة أي دور، بالعكس بذلنا أقصى ما نستطيع من جهود لحقن الدماء ولم نوفق.»[125]

ولا تتفق هذه الشهادة مع شهادة أخرى أوردها عضو الحزب الشيوعي العراقي عادل مصري (أبو سرود) الذي كان في وقت مجزرة كركوك عضوا في لجنة الحزب الشيوعي المحلية في كركوك، فيذكر:

---

123 نفس المصدر، ص 122.

124 جريدة اتحاد الشعب في 3 آب (أغسطس) 1959، نفس المصدر، ص 123.

125 مقابلة مع سكرتير الحزب الشيوعي العراقي أجرتها ونشرتها محلة «الوسط» الصادرة بلندن في 4 آب (أغسطس) 1979 بعنوان «دفاتر الحزب الشيوعي» العدد 288، ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل-سيرة مناضل، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2001 ص 67.

«أثارت مشاركة أبناء جميع القوميات المتعايشة في كركوك دون استثناء حنق عملاء شركة النفط الذين فشلوا حتى تلك اللحظة في القيام بأي عمل تخريبي ضد المسيرة، إلا أنهم وكما تبين فيما بعد كانوا يبيتون لمجزرة ضد المواطنين العزل المشاركين في المسيرة السلمية فبعد دخول المسيرة شارع أطلس ومع وصولها كازينو الشباب(!) وسينما أطلس انهالت عليها من السطوح الحجارة وقطع الآجر ثم سرعان ما انهمرت زخات الرصاص من سطح أحد المنازل المطلة على الشارع وفوجئ الناس بهذا العمل العدواني الغادر فتزاحموا مندفعين من الشارع الضيق وشق البعض طريقه مفتشا عن مصدر النيران لإسكاته وفاض الشارع بالجموع التي راحت تزحف فوق بعضها في جو من الفزع والفوضى وتوالت المشاهد المفجعة خاصة منظر الأطفال الهلعين المولولين والأقدام تدوسهم. ولحسن الحظ لم يمت أحد منهم وسقطت النساء أيضا تحت الأقدام. وتطورت الأمور بسرعة ولم يمكن السيطرة عليها وانطلقت عناصر يبدو أنها كانت مهيأة سلفا من قبل عملاء شركة النفط تشيع وتؤجج الفوضى وتحرض الناس على كسر أبواب الدكاكين وعلى القتل والنهب وإشعال الحرائق خاصة في بعض المتاجر العائدة للمالكين من التركمان وغيرهم وبلغ هياج الناس حدا أصبح كل إنسان في الشارع أيا كان مهددا بالموت لمجرد أن يرتفع بوجهه إصبع اتهام مهما كان مصدره.

«وبقي الرصاص يطلق من قلعة كركوك القديمة بصورة متقطعة طيلة ثلاثة أيام ولم يمكن إسكاته إلا بعد تمشيط القلعة من قبل الجيش والمقاومة الشعبية وجاءت مشاركة المقاومة الشعبية في عملية التمشيط استجابة لطلب تقدمت به قيادة الفرقة الثانية ولتوجيهات وصلت من بغداد بوضع حد لإجرام العناصر الرجعية المعادية للجمهورية. إن ما حدث في كركوك وما تعرضت له مسيرة الذكرى الأولى لثورة تموز فيها، لم يكن غير عدوان آثم دبره عملاء شركة النفط وقوى الردة في المدينة.»[126]

يتبين من شهادة السياسي المذكور أن الحجارة والرصاص قد انهالت على المواطنين العزل المشاركين في المسيرة ولكن الذين قتلوا وسحلوا هم المعتدون وليس الضحايا، ولم يجب عادل مصري على السؤال الذي أورده عبد الكريم قاسم نفسه إثر أحداث المجزرة بقوله: أرني شخصا واحدا قتل من الطرف المقابل، لماذا كل القتلى من التركمان؟

126 نشرت المقابلة في مجلة الثقافة الجديدة، أيلول (سبتمبر) 1983، المصدر السابق ص 69.

وبذلك فقد فوت الكثير من شهود الحادث آنذاك على أنفسهم فرصة النقد الذاتي وشجب عمليات القتل والسحل والتنكيل لأسباب سياسية متناسين الجانب الإنساني من الموضوع وتجاهلهم لكل التقارير المحايدة التي شخصت الموضوع والمعتدين بصورة دقيقة.

هل كان عبد الكريم قاسم شيوعيا؟:

لقد أشغل هذا السؤال بال المحللين السياسيين وانقسمت دوائر الاستخبارات الغربية حول تحديد حقيقة انتماء عبد الكريم قاسم السياسي، وقد لاحظنا أن التقرير المقدم من قبل عملاء الحكومة البريطانية ومخبريها قد تراجعت في فترة من الزمن عن اعتقادها بأن قاسم كان شيوعيا مسجلا أو مواليا للحزب الشيوعي العراقي.

في حين يؤيد تقرير مرفوع إلى الجهات البريطانية من واجهة أخرى وهو موقع من قبل رجل أعمال يسمى إي.دي. ريني هذا الاتجاه إذ جاء فيه ما يلي:

« لقد التحق عبد الكريم قاسم بالحزب الشيوعي العراقي عام 1937 وفصل من الحزب عام 1945 لإدمانه الشديد على الكحول والقمار، إلا أنه أعيد إلى صفوف الحزب عام 1951.

وقد تم تأييد ذلك بصورة غير مباشرة من قبل عبد القادر إسماعيل البستاني، رئيس تحرير جريدة اتحاد الشعب، الناطقة باسم الحزب الشيوعي في بلاغ مفصل بعد أن رفض قاسم معاودة الأحزاب السياسية العراقية لنشاطها الحزبي.»[127]

127 مذكرة رجل الأعمال إي. دي. ريني، الملف إف.أو 371/ 140922، دائرة حفظ الوثائق البريطانية، لندن.

الفصل السابع

مجزرتي التون كوبري واربيـــل

ورط النظام البعثي الوطن العراقي في حرب غير مفهومة بعد غزوها لدولة الكويت المجاورة وقد لقي الكثير من المواطنين التركمان حتفهم في العمليات الحربية الجارية إبان تحرير الكويت وانسحاب القوات العراقية منها في تكرار محزن لما لاقاه الكثير من أبناء الوطن ومن بينهم الكثيرون من التركمان الذين سيقوا عنوة إلى خدمة الاحتياط في الجيش العراقي في حربها غير المبررة مع إيران.

ولعل من أبرز ما رافق هذه الأحداث فقدان الجيش العراقي لواحد من خيرة ضباطه والذي تتلمذ على يده الكثيرون من خيرة ضباط الجيش العراقي وهو الشهيد اللواء الركن عصمت صابر الذي تم إعدامه من قبل رأس النظام العراقي بعد مواجهة حادة اتهم فيها الشهيد رأس النظام بالخيانة وذلك بعد تـنفيذه انسحابا محكما أنقذ بها حياة الكثيرين من جنود الجيش العراقي.

وبعد هزيمة النظام وانطلاق الانتفاضة الشعبية في جنوب العراق وشماله، غزت قوات النظام مدينة كركوك في تخريب متعمد بعد انسحابها من المدينة اثر دخول قوات من الحركة الكردية للمدينة وسيطرة التركمان على معظم الأحياء الشعبية، أما مدينة آلتون كوبري التركمانية وهي مدينة تبعد عن كركوك بحوالي 45 كيلومترا إلى الشمال الغربي كما أنها واحدة من المدن الرئيسية التي تـتوسط الطريق البري إلى مدينة أربيل وبعد حصار ومهاجمة قضاء طوز وناحية تازة ومدينة كركوك بعد عودة القوات العسكرية اثر فشل الانتفاضة الشعبيـة في 27 آذار (مارس) 1991 فقد واصلت القوات تعقب المواطنين الذين تركوا مدينة كركوك بعد قصفها من قبل الطائرات السمتية والمدفعية الثقيلة متوجهة إلى ناحية آلتون كوبري وحال دخول القوات إلى المدينة بدأت بفتح النار عشوائيا على أي جسم متحرك في المدينة ثم بدأت باقتحام الدور غير عابئة بحرمة شهر رمضان المبارك.

بدأت الحركات العدوانية أساسا من قضاء طوز خورماتو، فعلى أعقاب هزيمة السلطات العراقية في حرب الخليج الثانية وانسحابها من الكويت عمّت أحداث التمرد انحاء مختلفة من العراق، وقد استغلت الأحزاب الكردية هذه الحوادث ودخلت كركوك.

وبعد أن استعاد النظام أنفاسه وصلت قوات عسكرية تابعة للنظام إلى مركز قضاء طوز وبدأت بالقمع العشوائي وإطلاق النيران على سكان القضاء وقد قتل في خضم هذه الأحداث الكثير من المواطنين التركمان مثل محمد شاكر واحمد محمد وفاضل قنبر وعباس طورشجي وساكنة قنبر وعلي صادق وآينور حميد مصطفى وعلي تقي وفاضل علي وحسين يونس.

القمع في تازة خورماتو

انتقلت القوات بعد ذلك مقتحمة ناحية تازة خورماتو ومطلقة النار على من تشاهدهم في الشوارع فقتل من كان بينهم عسكر تقي بشير وعلي عبد الله خضر. كما تم تنفيذ حكم الإعدام دون أية محاكمة بحق كل من علي وحيدر أولاد حسين عباس مالي وعلى كل من هاشم بهرام وجودت بهرام وكذلك زين العابدين إبراهيم وإسماعيل شكر شلاو وعلي أكبر وصباح علي أكبر وجمال شكر ساقي وعزيز تعجيل رضا وموسى يادكار وعبد الله خضر كهية واحسان جمعة قنبر ومحسن جمعة قنبر وخليل باقر اغا وحسين احمد أكبر وزين العابدين أكبر النجار وحيدر غيدان وعمران زين العابدين ونوزاد عباس وزينب تسينلي وحسين سيف الله وعلي أكبر حسن وحسن نقي وحمدي غريب عبوش.

مجزرة التون كوبري

وتم سوق جميع من عثرت عليهم القوات المذكورة في ناحية التون كوبري من الرجال إلى منطقة مجهولة طيلة يوم 28 آذار(مارس)1991 دون أن تعلم عوائلهم أي شيء عن مصيرهم، وبعد أسابيع شاءت الأقدار أن تكتشف المقابر الجماعية التي كومت فيها جثث القتلى الذي بلغ عددهم أكثر من مائة شخص كان من بينهم الأطفال والمعوقين وكبار السن وقد تم إحصاء 102 شخصا سواء من أبناء ناحية آلتون كوبري أو من الهاربين من القصف العشوائي لقوات جيش النظام من ناحية تازة خورماتو وكركوك

ممن فقدوا حياتهم اثر هذه المجزرة البشعة والذين تراوحت أعمارهم بين عشرة سنوات إلى 66 عاما وهم:

من مواطنـي كركوك:

1- احمد أنور عبد الله
2- توران احمد أنور
3- اتيلا احمد أنور
4- طارق بايز خورشيد
5- عدنان بايز خورشيد
6- عادل بايز خورشيد
7- شهاب احمد فرج
8- جمال احمد فرج
9- أيوب صلاح سعيد
10- عباس صلاح سعيد
11- نوزاد قادر عبد الرحمن
12- أياد قادر عبد الرحمن
13- محمد رشيد ولي
14- عماد محمد رشيد
15- عصام عثمان جميل
16- صلاح سعيد صالح
17- فاضل جهاد فتاح
18- نهاد عبد الكريم علي
19- جبار صديق
20- خليل فتحي محمد
21- جليل فتحي محمد
22- شكر حمدي محمد
23- نظام الدين شكر حمدي
24- مصطفى سليمان
25- حسين علي احمد
26- محمود عطار
27- معظم عثمان علي
28- اتيلا ناصح بزركان
29- شاهين ناصح بزركان
30- نورالدين ترزي
31- يشار حميد عبد الرحمن
32- اورهان حميد عبد الرحمن
33- عثمان جميل
34- زين العابدين فاضل
35- حسيب مشير رضا
36- عبد الرحمن مشير رضا
37- سلام رشيد
38- نظام رشيد
39- محمود رشيد
40- جنيد سيد بهجت
41- جميل سليمان عباس
42- كمال صابر احمد
43- سيزر جمعة ياسين
44- شامل عبد الرحيم
45- قابيل عباس برهان
46- رشدي خليل
47- نزار مهدي
48- ارجمند كيلان محمد

49- عبد المجيد عبد الكريم
50- اوغوز سميع أمين
51- جليل فتحي محمد
52- يلدرم كريم
53- اسكندر علي

من مواطني آلتون كوبري:

54- جتين احمد بهجت
55- منصور مظلوم نوري
56- جنكيز مظلوم نوري
57- نوري مظلوم نوري
58- محمد خالد مندان
59- عدنان خالد مندان
60- ملك فيصل سليمان
61- شعلان فيصل سليمان
62- عبد السلام رشيد حسن
63- قاسم محمد توفيق
64- هاشم محمد توفيق
65- صدام رشيد حسن
66- إحسان محمود ولي
67- اردال إحسان محمود
68- إحسان علي فيض الله
69- علي إحسان رضا
70- هاشم علي إحسان رضا
71- عمر خورشيد صالح
72- عامر عمر خورشيد
73- عادل عمر خورشيد
74- صباح احمد حمدي
75- عزيز علي سعيد
76- أرشد خورشيد رشيد
77- ستار عبد الرحمن عزيز
78- صائب تـتار قادر
79- نجيب سعيد صالح
80- حازم أنور عبد الله
81- زعيم إسماعيل حسن
82- سعود خطاب عثمان
83- عامر مدحت عزت
84- عصام مدحت عزت
85- هاني مدحت عزت

والجدير بالذكر أن خمسة من المواطنين الأكراد قد قتلوا في ضواحي ناحية التون كوبري من قبل نفس القوة المهاجمة، وقد دفن هؤلاء أيضا في مقبرة شهداء التركمان وهم حسب ما تفيد به سجلات المقبرة:

حسيب مشير رضا وعبد الرحمن مشير رضا من سكنة الناحية وثلاثة من سكنة قرية كلوزي وهم عبد الكريم صالح عمر وسالار عبد الكريم صالح وسردار عبد الكريم صالح.

اقتيد الشهداء كما اتضح فيما بعد إلى معسكر ناحية الدبس حيث نصبت خيمة كبيرة وقد امر قائد الفرقة الرابعة المكلف بعملية ما سميت تحرير القصبة جنوده بان يحضروا الأسلحة التي تم العثور عليها بعد ان تركها المنتفضون الاكراد الذين تركوا المدينة قبل ساعات من اقتحامها او من قارعة الطريق والمزارع وصدر أوامره بان توضع هذه الأسلحة امام الضحايا الذين اقتيدوا من المدينة، وبعد مدة قصيرة حطت طائرة مروحية تقل قائد عمليات المنطقة الشمالية حسين كامل على ارض المعسكر فاستقبله قائد الفرقة واجتمع به على انفراد ثم اشار الى الأسلحة قائلا بان هؤلاء مخربون قاوموا الجيش وهذه أسلحتهم، وفور ذلك صدر الأمر بإعدامهم فورا وتم سوقهم الى المقبرة المقابلة للمعسكر وقاموا بشد أيديهم واعينهم ، ثم انطلق الرصاص لتقضي على هؤلاء الصابرين الصائمين.[128]

وبعد مضي 21 يوما على المجزرة أي في اليوم الثاني من عيد الفطر الموافق 17 نيسان (ابريل) 1991 تم العثور على المقبرة الجماعية التي دفنت فيها رفات الشهداء قبالة معسكر الدبس في وضع يرثى لها، وقد نقلت بعض العوائل رفات ذويهم إلى مقابر كركوك بينما تم دفن الباقين في مقبرة الشهداء في التون كوبري.

وتعرضت ناحية داقوق التركمانية إلى سيل من الاعتقالات والمطاردة للشباب بدعوى تعقب الفارين من الجيش فألقي القبض على بعض الشباب الذين سيقوا إلى المعتقلات بدون تهم مبررة.

وقد أدى الهجوم الذي قامت به السلطات العراقية إلى نزوح كبير من المواطنين إلى دول الجوار، ونزح أكثر من مليون شخص كردي إلى إيران بينما نزح حوالي الخمسة عشر ألف من التركمان إلى تركيا وحوال خمسة آلاف إلى إيران.

اقام النازحون أياما عديدة في النقاط الحدودية في حالة يرثى لها من المرض والجوع والانهاك، وقامت جمعية الثقافة والتعاون التركمانية العراقية بفتح مكتب لها في قضاء شمديلي المجاورة للحدود العراقية أشرف عليها المرحوم يشار عبد الله، ثم سارعت جمعية الهلال الأحمر والجمعيات التركمانية إلى مد يد العون وانشاء مخيمات لإيوائهم.

128 شهادة شاهد عيان، منقولة من مقال (سعدون نور الدين كوبرولو) في ربيع دام تتزكى التون كوبري بدماء أبنائها البررة، جريدة توركمن ايلي، العدد 957 في 24 مارس 2009.

أحدثت هذه التطورات رد فعل عنيف تجاه نظام بغداد عالميا وفي دول الجوار، كما كان له أثر عاطفي بالغ لدى التركمان المقيمين في تركيا، ففي 5نيسان (ابريل) 1991 تجمع حشد كبير من المواطنين التركمان امام القنصلية العراقية في إسطنبول في مظاهرة تنديد سلمية بهذا القمع الوحشي، غير ان منتسبي القنصلية أطلقوا النار على الجموع المحتشدة مما أدى الى مصرع الشهيدين نجدت اسعد بقال اوغلو البالغ من العمر 32 عاما ويلماز سعيد حاجي اوغلو البالغ من العمر ثلاثين عاما وتم جرح عدد آخر من المتظاهرين.

وقد جرى تشييع حافل لجنازة الشهيدين اشترك فيها الالاف من التركمان والمواطنين الأتراك في جامع الفاتح وسار بهم الركب الى مقبرة الشهداء في منطقة طوب قابي بإسطنبول إلى مثواهم الأخير.[129]

مجزرة اربيـــل

في 31 آب (أغسطس) 1996 دخلت القوات العراقية المنطقة الآمنة وقد صرح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي آنذاك طارق عزيز بتصريح جاء فيه أن البارزاني قد ارسل رسالة في 22 آب (أغسطس) 1996 الى الرئيس صدام حسين جاء فيها ان منطقة جومان وسيدكان هي تحت القصف المباشر من قبل قوات الطالباني والقوات الإيرانية المتعاونة معها منذ 17 آب (أغسطس) 1996 وقد حصل من جراء ذلك الكثير من الخسائر في الأرواح والممتلكات وأن هذه المؤامرة تتجاوز قدرتنا على التصدي ، ولذلك ولإفشال هذه المؤامرة القذرة والمتعاونين بشأنها وعلى رأسهم جلال الطالباني فإننا نناشدكم لتدخل القوات العراقية فورا.[130]

وكانت الاستعدادات لاجتياح أربيل قد بدأت بتشكيل قيادة مشتركة بين البارتي والنظام الذي باشر بحشد قواته على المحاور المؤدية الى مدينة أربيل والتي شملت اربع فرق من الحرس الجمهوري وعدة فرق من الفيلق الأول ومقره كركوك والفيلق الخامس

129 صبحي ساعتجي، المصدر السابق، ص. 255.

130 اركان هـ. محمد، حزب البعث والمنطقة الآمنة شمالي العراق، رسالة ماجستير مجازة من جامعة أنقرة، معهد العلوم الاجتماعية، كرسي العلاقات الدولية، انقرة 2007 .

ومقره قرب كوير في محافظة أربيل، ومن بين الوحدات التي تم تحشيدها اللواء المدرع العاشر حرس جمهوري واللواء 37 الآلي من الفرقة الأولى والفرقة الخامسة وقوات العابد من الحرس الجمهوري ووحدات من الفرقة السابعة والرابعة والثامنة تساندها 700 دبابة ومدرعة منها 300 دبابة من طراز تي 62 و72 إضافة الى مدافع الميدان من عيار 130 ملم و155 ملم وراجمات الصواريخ، ودعمت القوة بأسراب من الطائرات السمتية التابعة لطيران الجيش.[131]

دخلت قوات النظام العراقي أربيل بعد هجوم كاسح في الساعة الرابعة وخمسين دقيقة من فجر يوم 6/ 31/ 1996 وتم اقتحامها من ثلاثة اتجاهات هي مخمور-كلك-قوش تبة، وبدأت القوات في تفتيش مقرات الأحزاب والتنظيمات المناوئة للنظام حيث تم اعدام فوري للكثير من المعارضين، ثم أسرت القوات العراقية العديد منهم وقامت بتسفيرهم إلى كركوك وتم نقلهم من هناك إلى بغداد.

شهداء الأحزاب التركمانية

بدأت القوات العراقية مهاجمة مقرات الأحزاب التركمانية ومنظمات المجتمع المدني، وقد تم اعدام العديد من الناشطين التركمان في هذه المأساة وهم كل من:

محمد رشيد مهدي طوزلو
آيدن شاكر عراقلي
احمد نور الدين
شاهين يونس محمود
علي حسن حسين عجم اوغلو
جواد أكرم علي
علي عمر محمود
إبراهيم عبد الرحمن
أياد واحد سعد الله
ميكائيل شهباز عبد الصمد

131 صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص. 556.

مجمد صالح حسين
مازن فاروق صادق
يلماز خالد محي الدين
تيمور محمد شكر
رحمان قادر محمد
شاكر شكر زين العابدين
فرهاد قاسم عزيز
أفضل عبد الله محمود
عبد الرحمن محمد عزيز
اركان فاضل شوقي
مازن تحسين شاكر [132]

132 شهداء تركمان العراق، منشورات جمعية القشلة للشهداء والمسجونين السياسيين التركمان، كركوك 2016.

الفصل الثامن
حقيقة التوزيع السكاني التركماني في العراق

تختلف التركيبة السكانية التركمانية في العراق عن العرب والأكراد والقوميات الأخرى، فالنظام العشائري قد ترسخ بين العرب والأكراد خاصة بما في ذلك من منافع ومساوىء، فالولاء المطلق للعشيرة ولد في الكثير من الأحيان سلطة مطلقة لشيوخ العشائر ورؤسائها مما نتج عنه على الغالب نظام إقطاعي من المآخذ عليه أنه قد يغيب العقلانية في اتخاذ القرار وتكافؤ الفرص.

أما التركمان فقد غلب عليهم الطابع الأسري، أي العلاقة الحميمة لبعض الأقارب المنحدرين من جد أعلى ويسمون بنفس مسمى الأسرة، وبالرغم من أن نظام الآسرة قد خلق نوعا من التوازن الأسري في المدن والقرى التركمانية وخلق نوعا من الاحترام لبعض الأسر العريقة التي تعارف السكان على تسميتهم «بأشراف المدينة»، وجرى استعمال هذا المسمى حتى من قبل سلطات الانتداب البريطاني أثناء حكمها للعراق، فإن النظام الأسري لم يمنع من أن ينال كل فرد حصته في الظهور والشهرة والتكريم بسبب مستواه العلمي أو الديني أو الوظيفي.

وقد يكون هذا الاختلاف الذي لم يفطن إليه بعض كتاب العراق وبحاثته السبب في إغفال دور الأسر التركمانية في تركيبة المجتمع العراقي.

وقد تناول الكثير من المؤلفين الواقع الأسري والعشائري في العراق وتناول بعض منهم الواقع السكاني التركماني وأغفل البعض منهم الكثير من حقائق هذه التركيبة إما لجهل أو لنقص في الاستقصاء والتحري.

وإذا وضعنا جانبا المؤلفات التي وردت عن البدو والرحل في العراق ولعل من أهمها مؤلف البارون ماكس فون أوبنهايم بأجزائه الأربعة، فإن الدراسات الجدية التي تناولت العشائر والأسر العراقية والتي يمكن التوصل من خلالها إلى أصول الأسر التركمانية والعشائر التي أصبحت تقطن المناطق التركمانية قد تمثلت في خمسة مؤلفات رئيسية يمكن الرجوع إليها وهي:

-1 عشائر العراق، للسيد عباس العزاوي.
-2 موجز تاريخ التركمان في العراق، لمؤلفه شاكر صابر الضابط
-3 معجم العشائر العراقية، لمؤلفه ثامر العامري
-4 موسوعة عشائر العراق، لمؤلفه عبد عون الروضان
-5 الوجود التركماني في العراق، لمؤلفه الدكتور صبحي ساعتجي.

والكتب الأربعة الأولى هي باللغة العربية بينما الخامس كتاب مفصل عن الواقع التركماني في العراق باللغة التركية.

وسنتطرق باختصار إلى ما تناولته هذه المؤلفات فيما يخص التركمان في العراق ومناطق تواجدهم وأصولهم الأسرية.

أولا: عشائر العراق، للسيد عباس العزاوي

لم يفلح السيد عباس العزاوي في التعرف إلى الواقع التركماني في العراق وأصبح مؤلفه الذي يعد من أولى المؤلفات التي ظهرت بهذا الصدد ناقصا مبتسرا وذهب إلى خلط الأمور في الكثير من الأحيان نتيجة عدم التعرف على أصول العشائر المعنية فأورد للأسف إشارات خاطئة لهذه الأصول. والظاهر في تقديم المعلومات في هذا المؤلف عدم الانتباه إلى تفرع بعض الأسر والعشائر بين القوميات العراقية المختلفة وانتحالهم لنفس الاسم سواء انتسبوا إلى نفس المصدر أو لتشابه في الاسم، فالصالحي عشيرة كردية وهي أسرة تركمانية ولذلك يفترض عدم الخلط بين أتباع عشيرة الصالحي (ساله يي) الكردية والتي تقيم في أربيل وعمر مندان وبعض قرى آلتون كوبري مع تلك التركمانية التي تعيش في كركوك وطوز خورماتو وقرة تبة.

وورد الطاطران في مؤلف عباس العزاوي كونها من قبائل التتر وأورد أنها قريبة من الكردية أو أنها سائرة إلى أن تتغلب عليها الكردية رغم أنه يفيد بأن لغتهم الأساسية هي التركية، ويسكن هؤلاء في قرة تبة وعلى سراي ويذكر العزاوي على أن هناك محلة باسمهم في بغداد.

كما ذكر العزاوي قبيلة قرة أولوس كونها من العشائر التركمانية إلا أنه ذكر بأنهم قد مالوا إلى التحدث بالكردية لمجاورتهم الأكراد في أنحاء مندلي، كما يذكر باجلان ويذكر أنهم

كانوا يعرفون باسم باجناق أيضا وهم من القبائل التركمانية والأغلب أنهم قد جاءوا من جبال أورال، كما يشير العزاوي إلى أن قسما منهم قد سكنوا الموصل ويسمون باجوان.[133]

ثانيا- موجز تاريخ التركمان في العراق، تأليف شاكر صابر الضابط

تناول شاكر صابر الضابط في مؤلفه الموسوم «موجز تاريخ التركمان في العراق» وهو دراسة عن الواقع التركماني في العراق من سنة 54 للهجرة (673م) لغاية 14 تموز (يوليو)1958، وقد اعتمد بالدرجة الأولى على كتاب عباس العزاوي فأورد قبيلة قرة أولوس، إلا أنه عندما أورد بعض أفخاذ هذه العشيرة فخذ نفتجي فأشار إلى أن قسما من هذا الفخذ متمثلا في عائلة نفطجي يقيمون في كركوك، بينما يعرف أن هذه العائلة من أسر كركوك القديمة واكتسبت أسمها من امتياز النفط التي كانت تملكها في أراضيها ولا علاقة لها بالأسر التي تقيم في أرجاء قضاء مندلي.

كما نقل عن العزاوي معلومات مبتسرة عن الطاطران وقبيلة باجلان، إلا أنه أشار إلى الأب أنستاس الكرملي وأحمد حامد الصراف وأورد أسماء القرى التي يسكنها الباجوان والشبك.

كما تطرق الضابط إلى قبيلة الصارلية وسارولية، ثم أورد قسما عن قبيلة الماولية وأبناء هذه القبيلة يسكنون الموصل ولعفر.

ثالثا- موسوعةفيه الضابط هو ما تناوله عن الشبك، وهم كما نقل عن كتاب احمد حامد الصراف جماعات من الأتراك (كانت) تسكن أكثر من عشرين قرية في الجانب الشرقي من مدينة الموصل، بينما نشرت مجلة المقتطف عن الشبك معلومات وأسماء القرى التي يسكنونها والتي بلغت خمسين قرية في أنحاء الموصل.[134]

133 عباس العزاوي، عشائر العراق، الجزء الثاني، مطبعة المعارف، بغداد 1947، ص. 158-185.

134 شاكر صابر الضابط، موجز تاريخ التركمان في العراق، مطبعة المعارف، بغداد 1960، ص 95-116.

ثالثا- موسوعة العشائر العراقية، تأليف ثامر عبد الحسن العامري

هذا المؤلف من أدق ما كتب عن هذا الموضوع وهو في تسعة أجزاء، وقد استدرك المؤلف في مقدمة الجزء التاسع ليقول بأن الجزء التاسع قد شمل الكثير من الإضافات وتلافي العديد من الهفوات وأنه يعتقد بأن أجزاء هذه الموسوعة سيزداد عددها مستقبلا وربما يتجاوز 15 جزءا حيث أثبتت له البحوث أن هناك الكثير من العشائر والبيوتات العراقية التي لا بد من الاتصال بها وتوثيقها ضمن أجزاء الموسوعة.

وقد أفرد المؤلف قسما خاصا بالتركمان بدأه بالبحث عن أصل التركمان وتاريخهم وأقوامهم والدول التي أسسوها على التراب العراقي، ثم أورد بحثا عن أكثر من ثلاثين قبيلة وعشيرة رصدها في مناطق تواجد تركمان العراق في كركوك والموصل وديالى وأربيل. وقد توخينا تصحيح بعض المسميات والأسماء التي اختلطت على المؤلف ربما لعدم معرفته باللغة التركية، كما لم يفطن المؤلف إلى التركيب الاجتماعي لتركمان العراق وتحولهم من النظام القبلي إلى النظام الأسري رغم أنه قد أورد أنه قد أغفل الكثير من البيوتات في بحثه المسهب هذا.

1- عشيرة البيات: دخلت العراق مع السلاجقة وهم من قبائل أوغوز، وكان يطلق عليهم بياووت وتعني كلمة بيات العظمة أو الأبهة.

ويقال إن اسم بيات ينحدر من بيات بن كون خان أحد الأبناء الستة لأوغوز خان وتصنف البيات ضمن عشائر بوز أوق المهيمنة في عشائر الأوغوز. وتتفرع إلى عشيرة البسطاملي وقرة ناز وبراوجلي وخاصدره لي.

2- عشيرة علي خان بك: من عشائر تلعفر ويسمون نسبة إلى جدهم الأكبر علي خان الذي عين حاكما عسكريا وعشائريا على مدينة تلعفر في زمن الدولة العثمانية ويتصل نسبهم بالسيد على (أبو تراب).

3- عشيرة البيرندر: من عشائر تلعفر ويقال إن اسمهم قد جاء نسبة إلى قرية بيران إحدى مناطق ديار بكر والتي هاجر منها أبناء العشيرة في العهد العثماني وهناك رأي آخر بأن كلمة بيرندار تعني رئيس القوم أو الطائفة، كما وردت أحيانا باعتبارها بير ندر أو بير نزار، والرأي المتعارف عليه أنهم من عشائر التركمان التي دخلت العراق مع حملة السلطان مراد الرابع عام 1637م.

4- عشيرة الداؤدي: من أقدم العشائر التي سكنت منطقة تلعفر ويعتبرون من بقايا التركمان التتر وإن كان البعض يرجعهم إلى قبائل كلهر. ومن أفخاذ هذه العشيرة البيكات وأحمولي والمهدي والفارس والداودلية.

5- عشيرة الهمات: من العشائر التركمانية التي دخلت العراق مع السلطان مراد الرابع واتخذت من قضاء تلعفر مساكن لها وتصاهرت مع بقية العشائر التركمانية والعربية وينتسبون إلى حسن الهمات الذي سكن قرية حسن كوي. ومن أفخاذهم البو هايش والبو الياس والبو عباس والبو عزام والبو شزة والبو عجم والبو شرو.

6- عشيرة الفرحات: من عشائر التركمان العريقة في تلعفر وينتسبون إلى جدهم فرحات وتفرعات العشيرة هي فخذ آل يونس وآل حسن وآل وهب وآل فرحات وآل يتيم وآل ياسين وآل بكر وآل برقلي وآل عاصي وآل خدو وآل جوبان.

7- عشيرة بندر: من العشائر التركمانية التي سكنت منطقة طوز خورماتو وتنتسب إلى جدها الأكبر بندر علي وأصولهم من منطقة أذربيجان ودخلوا العراق على دفعات.

8- عشيرة جاير: وتلفظ تشاير وقد وفدوا إلى العراق من آسيا الوسطى وجدهم الأكبر قنبر جاير ويسكنون منطقة طوز خورماتو كعائلة كبيرة فيها وحواليها.

9- عشيرة الدلالوة: فرع من عشائر البيات وهناك اختلاف في أصل التسمية عما إذا كانت ولي علي أو دلي على فالتسمية الأولى تعني علي الولي بينما الثانية تعني على المجنون، وإن كان لفظ المجنون يطلق أحيانا على الصوفي المتمسك بأهداب الشريعة مما يقودنا إلى نفس المعنى. وتتوزع مساكنهم في طوز خورماتو وسليمان بك والحفرية ولقوم.

10- عشائر عسافي: من عشائر البيات التركمانية في العراق وتدل الأبحاث على أنهم نزحوا منذ ما يزيد عن أربعة قرون من أذربيجان ويسكنون حاليا مناطق طوز خورماتو وسليمان بك ومناطق أخرى.

11- عشيرة قرة أولوس: تشير بعض المصادر أن هذه العشيرة هم من القبائل التركمانية التي جاءت مع المغول التتر، وإن كان البعض منهم يذهب إلى أنهم من أصول كردية. ويقال إنهم قد فقدوا لغتهم الأصلية لتجاورهم مع بعض القبائل الكردية في منطقة مندلي ومن تفرعاتهم فخذ كجينة وقيتول و نفطجي وجرمو ندية و سللي

وهواسية وبتكوكر والكبرات

12- عشيرة ختلان: من أقدم العشائر التركمانية التي استوطنت العراق ويقال إنهم كانوا يشرفون على خيول الخليفة العباسي المعتصم في سامراء وأن الخليفة قد تأثر بهم وتزيى بزيهم، ويورد المؤلف أنه لم يجد اسما حاضرا لهذه القبيلة حاليا وأنهم انصهروا مع مرور الزمن مع عشائر عربية.

13- عشيرة الجليلي: عشيرة تركمانية لها حضور متميز في منطقة داقوق وقد تركوا موطنهم الأصلي في تخوم الموصل قبل قرون إلى هذه المناطق ويقال إنهم من أحفاد الأمراء الجليليين الذين حكموا الموصل وقتا طويلا، ثم أخذ يطلق على الفخذ الذي استوطن منطقة داقوق منهم الكهية، أي الشخص المتميز وصاحب المضيف ومع مرور الزمن اخذ يطلق عليهم آل الكهية وسموا كهيات داقوق. وتتوزع مساكنهم في داقوق والموصل وكركوك وطوز خورماتو.

14- عشيرة إيلخانلي: ويعتبرون من بقايا الدولة الإيلخانية التي احتلت العراق عام 656 هـ وحكمت المنطقة خمسة وثمانين عاما إلى أن سقطت دولتهم على يد الجلائريين، وتتوزع مساكنهم في داقوق وكركوك والموصل وديالى وهناك محلة باسم محلة الإيلخان في داقوق تجمع الكثير من بيوتهم.

15- عشيرة الدميرجي: من عشائر التركمان في داقوق والكلمة تعني بالتركية الحداد وقد دخلوا العراق منذ أوائل عام 1411 م وهناك محلة باسمهم في داقوق، وتتوزع مساكنهم في داقوق بالأخص وفي تلعفر والموصل وكركوك وأماكن أخرى.

16- عشيرة الشيخلر: عشيرة تركمانية تعني باللغة التركية الشيوخ ويقال إنهم من بقايا العشائر التركمانية التي احتلت العراق عام 1411/ واستوطنتها وتتوزع مساكنهم في ناحية داقوق وكركوك وأماكن أخرى، ومن تفرعاتهم فخذ بيت بابا حسن وفخذ بيت شيخ أحمد وفخذ شيخ محمود وفخذ شيخ صوفي.

17- عشيرة صفوك: عشيرة استقرت في ناحية تازة منذ قرون وأغلب من سكن هذه المنطقة من عشائر التركمان ويقال إن الصفوك قد تأثروا بهم واندمجوا بالتركمان رغم أن أصلهم من عشائر شمر الطائية.

18- عشيرة حسكلي: عشيرة تركمانية يقال إنها نزحت من منطقة الحسكة في بلاد الشام

والتي كان يسكنها التركمان ودخل قسم منهم بعد سقوط بغداد عام 656 هـ، وتتوزع مساكنهم في ناحية تازة وفي كركوك ومن فروعهم أفخاذ البو أحمد والبيكات والأسطوات والعبوش.

19- عشيرة المرادلي: وهي من عشائر البيات التركمانية التي دخلت العراق منذ مئات السنين وأطلق عليها سابقا اسم كهلار أي الكهيات ثم تغير إلى المرادلي نسبة إلى جد العشيرة مراد ومن فروعهم البو أحمد كهية والبو حمد كهية والبو مصطفى كهية.

20- عشيرة السرايلية: من عشائر طوز خورماتو التركمانية وهي قبيلة نزحت من آسيا الوسطى وتجاورت مع عشيرة الطاطران الإيلخانية ويتكلمون التركمانية بدون استثناء.

21- عشيرة الطاطران: من القبائل التركمانية التي دخلت العراق بعد سقوط بغداد عام 656 هـ وهناك مذاهب كثيرة في أصولهم فالبعض منهم قد ادعى أحيانا أنهم من السادة أو من العزة الزبدية القحطانية إلا أن غالب الظن أنهم من قبائل التتار التركمانية. ويرجع البعض هذه التسمية إلى تتر لنك، وتتوزع مساكن هذه العشائر بين قرة تبة وعلى سراي وكوكة جان وتلعفر ولا تزال هناك في بغداد محلة باسمهم.

22- عشيرة قرة قوينلو: وهي إحدى القبائل التركمانية التي حكمت في العراق كدولة أطلقت عليها الدولة البارانية، أو دولة الخروف الأسود كترجمة لاسمهم من التركية، وقد استمروا في حكمهم في العراق إلى أن سقط هذا الحكم على يد قبيلة تركمانية ثانية هي آق قوينلو أي الخروف الأبيض وتسمى دولتهم البايندرية، ويسكنون في الموصل وشيرين خان التي أصبحت تسمى شيري خان والرشيدية وكانت مناطقهم تسمى قديما قرة قوينلو العليا وقرة قوينلو السفلى.

23- عشيرة الصاريلية: وهي قبيلة تركمانية تسكن أكثر من خمس عشرة قرية بين الموصل وأربيل على الجانبين الأيمن والأيسر من نهر الزاب الأعلى ويسكن البعض منهم في قرى تل اللبن والبساطلية وكبرلي وخراب السلطان في الموصل. وقد ورد ذكرهم في تاريخ الغياثي المخطوط لعبد الله فتح الله البغدادي بأنهم من قبائل التركمان.

24- وقد تطرق العامري في مجمل بحثه إلى أسماء عشائر أخرى لم يذكرهم بالتفصيل

ربما لتداخل بعضهم ومن ذلك عشيرة قنبر آغا وبند على وشاه سيوان ومراغة وكلباني واليعقوبية والداقرة والوناداوي وسيدلر والقصابلية والجيجان.[135]

ورغم أن هذه الموسوعة من الكتب المهمة التي تناولت التركيبة الاجتماعية التركمانية فأن المؤلف لم يدقق فيما نقله وما أورده فهو يذكر أن قبائل الأوغوز التركمان هي اثنتان وعشرون قبيلة بينما ورد في سرده لأسماء هذه القبائل ثلاث وعشرون قبيلة، وكلا الرقمان غير صحيح فهذه القبائل أربعة وعشرون، وقد نقل العامري أسماء هذه القبائل من مؤلف المرحوم شاكر صابر الضابط «موجز تاريخ التركمان في العراق» فنقل بعض الأسماء بصورة خاطئة ونقل أخرى على ما جاء فيها من خطأ في التسمية.

وفي هذا المجال فقد أشار العامري إلى قبيلة قايي التي ينتسب إليها العثمانيون باسم قيغ، رغم أنه أشار إلى هذه القبيلة في موضع آخر، كما أخطأ في أسماء معظم القبائل الأخرى حيث جاءت قبيلة ييفا على أنها رافا، ونقل اسم صالور باعتبارها سلغر وقبيلة بكديلي على أنها بلكتلي وقبيلة بوز دوز على أنها بكدزوأيمور على أنها أيمر وقارا ئه ولي على أنها قرابلك وألقا ئه ولي على أنها ألقا بلك وإغدير على أنها أكدر وأوه كير على أنها أركر ويازغور على أنها يركر ودودورغا على أنها توقا وأولاي أونتلو على أنها اولايندلغ ودوكير على أنها توكر وجاودر على أنها جولدر وجاروقلو على أنها جرقلغ، كما لم يتوصل إلى اسم القبيلة الرابعة والعشرين وهي قارقن.

وجاء اسم قبيلة قينق والتي ينتسب إليها السلاجقة في موضع آخر على أنها فينق، كما أورد الجزائريين عندما كان يشير إلى الجلائرية في مناسبات مختلفة.

وقد ورد اسم قبيلة قرة أولوس في الموسوعة المذكورة فذكر العامري أن قرة تعني في اللغة التركية اللون الأسود بينما تعني كلمة لوس الأرض المستوية، ولم ينتبه العامري أن القبيلة ليست قرة لوس وإنما قرة أولوس وأولوس تعني الشعب أو القبيلة، وهي بهذا المعنى تعني القبيلة السمراء، ولا زال هناك عوائل في كركوك تتسمى بهذا الاسم حاليا. والجدير بالذكر أن عبد عون الروضان قد نقل عن العامري هذه التسمية والترجمة في كتابه «موسوعة عشائر العراق» والذي سيجري التطرق إليه لاحقا.

135 ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، الجزء التاسع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1995 ص212-245.

والملاحظ أن العامري قد استدرك لذلك في مؤلف لاحق فأورد الجرموند من عشائر قرة أولوس ولكنه ذكر أن التسمية تعني أصحاب البشرة البيضاء بدلا من السمراء كما يأتي ذكره في كتابه «معجم العامري للقبائل والأسر والطوائف في العراق» والذي سيلي ذكره.

كما أن من الملاحظ أن العامري قد تطرق في الجزء الأول من موسوعته إلى عشيرة البيات باعتبارها عشيرة عربية رغم أنه أسهب في تفصيل أصولها التركمانية وانتسابها إلى قبائل الأوغوز في موقع آخر ورغم أنه قد أشار إلى أفخاذه المعروفة من آمرلية وبصطاملية وقرة ناز وبير آوجلية وخاص دره لية وهي لا زالت أسماء شعب وقرى تركمانية في منطقة طوز خورماتو.[136]

كما ذكر العامري في الجزء السادس من موسوعته عشيرة الصالحي، وكان من المفترض التمييز بين العشيرة والعائلة أو الأسرة فالصالحي اسم لعوائل متشابهة شأن ذلك شأن النقيب التي تراها في العراق عربية أو تركمانية أو كردية نظرا لانتسابها إلى جد مختلف تولى نفس المهمة في ردح من الزمن.

وقد انتبه العامري لذلك فعلا فذكر أن عشيرة الصالحي تتكلم العربية والتركمانية والكردية على ضوء المحافظات التي يتوزعون عليها وذكر أن الصالحي في كركوك يتكلمون التركمانية.[137]

والملاحظ أن العامري قد أغفل الشبك، إلا أنه استدرك ذلك في مؤلف آخر قيم أصدره لاحقا وهو «معجم العامري للقبائل والأسر والطوائف» ويسميهم العامري هنا بالطائفة إلا أنه يشير إلى أن أصولهم النسبية مختلفة بين العربية والكردية والتركية، ولم يذكر العامري مختلف قراهم التي تتكلم التركمانية حاليا ولا كتبهم المقدسة وهي «المناقب» و«بويروق» والمكتوبة باللغة التركية.[138]

وقد تطرق العامري في هذا المعجم إلى أسر تركمانية وهي آوجي والذي يرجع نسبها إلى قبيلة مجك التركمانية وهي أسرة تركمانية معروفة في كركوك.[139]

---

136 ثامر عبد الحسن العامري، المصدر السابق، الجزء الأول، بغداد 1992، ص 48–53.

137 ثامر عبد الحسن العامري، المصدر السابق، الجزء السادس، بغداد 1993، ص 196.

138 ثامر عبد الحسن العامري، معجم العامري للقبائل والأسر والطوائف في العراق، مطبعة الوفاق، بغداد 2001، ص 177.

139 ثامر عبد الحسن العامري، المصدر السابق، ص 30.

وتطرق أيضا إلى عائلة صاري كهية التركمانية في كركوك ويذكر نسبها إلى «صاري مصطفى باشا» ويذكر أن السلطان العثماني قد أنعم عليه بمقاطعات في المنطقة التي تسمى صاري ير على ضفاف البسفور في اسطنبول وأن حفيده صاري محمد باشا كان من المنضوين في حملة السلطان مراد الرابع والذي أنعم عليه بمقاطعة شهرزور والتي أسس عليها الحي الذي سمي صاري كهية في كركوك.[140]

غير ذلك لم يتوصل العامري إلى أصول أسر تركمانية كثيرة سكنت المنطقة ولم يرد في مؤلفه الجديد إلا بعض الإشارات لما سبق وأن أورده في موسوعة العشائر العراقية عن الدميرجي والبيرندر والبيجوان والصارلية وقرة قوينلي.

والجدير بالذكر أن هناك جزءا ثانيا باسم «معجم العامري للقبائل والعشائر والطوائف في العراق» إلا أن العامري لم يذكر فيه أي شيء عن التركمان وأسرهم.[141]

رابعا: موسوعة عشائر العراق، تاريخ، أنساب، رجالات، مآثر، عبد عون الروضان.

هذا المؤلف من جزأين وقد اعتمد فيه ترتيب القبائل بحسب حروف الهجاء ولذلك فسنتطرق هنا إلى القبائل والأسر التركمانية كما وردت في تسلسلها المدرج في هذا المؤلف، ومن ذلك:

1- باجلان: ذهب المؤلف شأنه في ذلك شأن عباس العزاوي إلى أنها قبيلة كردية أو أنها قبيلة تركية استكردت (أي صارت كردية) وقيل إنهم جاءوا من الخابور أو أنهم مغول جاءوا من جبال الأورال، والمعروف أن الكلمة هي تركية بشكل باج آلان أي مستوفي ومحصل الرسوم وبذلك يخلص المؤلف أن الأصل التركي للقبيلة مؤيد وفق ذلك.

يقول الروضان أن مساكن باجلان اليوم هي مناطق قوره تو وقزانية وجلولاء والسعدية وخانقين (وكلها في محافظة ديالى) ومنها جماعات في محافظة نينوى ومحافظة بغداد، ويذهب إلى أن العشيرة تتفرع إلى سبعة عشر فخذا ومنهم قزانلو الذين فيهم الرئاسة.

140 ثامر عبد الحسن العامري، المصدر السابق، ص 194.

141 ثامر عبد الحسن العامري، معجم العامري للقبائل والعشائر والطوائف في العراق، الجزء الثاني، لم تذكر الطبعة التي لدينا أي مكان للطبع أو تاريخه.

2- البندر: إحدى العشائر التركمانية وقد أخذت اسمها من جدها بندر علي وتاريخها يعود إلى أيام قدومها على شكل دفعات من أذربيجان، وقد تكاثروا خاصة في زمن الشاه إسماعيل الصفوي.

والبندر هم من عشائر قضاء طوز خورماتو في كركوك، ويضيف الروضان أن أغلب عشائر طوز خورماتو التركمانية هي من أذربيجان أو من مناطق الخزر.

3- ورد ذكر البيات في هذا المؤلف نقلا عن التقرير السري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة الموضوع عام 1917 ويقول فيه أن البيات عشيرة مخلوطة من الأكراد والعرب وأن هناك رأيا آخر ينسبهم إلى آل مرا من ربيعة طيء وينقل المؤلف عن تسمية العشيرة إلى أن أفراد هذه العشيرة كانوا يستقبلون من يطرق قراهم أو بيوتهم ليلا فيبيت عندهم من غير أن يسألوه على عادة العرب!

ولم يتقص المؤلف السبب لما أورده من أن العشيرة تتكلم العربية والتركية، ولو تقصى أصل هذه العشيرة لوجد أنها واحدة من فروع قبائل الأوغوز (التركمان) الأربعة والعشرين وهاجر الكثير من أفرادها إلى العراق أثناء الاستيطان التركماني في العراق. والجدير بالذكر أن الروضان قد عاد في موضع آخر وهو يتحدث عن عشيرة المرادلي ليبين أن عشائر البيات تركمانية ودخلت العراق منذ قرون.

4- عشيرة علي خان بك: من عشائر تلعفر وينتسبون إلى جدهم الأكبر السيد علي خان وكان حاكما عسكريا وعشائريا على مدينة تلعفر أيام الدولة العثمانية.

5- عشيرة البيرندر: هاجرت من نصيبين في تركيا واستقرت في تلعفر ويقال إنها من عشائر بيران في ديار بكر كما أن هناك رأيا آخر من أنهم من بقايا جنود حملة السلطان مراد الرابع عام 1637.

6- عشيرة الداودي: وهم من عشائر تلعفر وهناك من اعتبرهم من بقايا التركمان التتر ويتفرعون إلى البيكات وأحمولي والمهدي والفارس والداودلية.

7- عشيرة الهمات: من عشائر تلعفر أيضا وقد دخلوا العراق مع حملة السلطان مراد الرابع وسكن جدهم الأكبر حسن الهمات في قرية حسن كوي.

8- الفرحات: من عشائر تلعفر وجدهم الأكبر فرحات الذي ينتسبون إليه وتتفرع هذه

العشيرة التركمانية إلى آل يونس وآل حسن وآل وهب وآل فرحات وآل يتيم وآل ياسين وآل بكر وآل برقلي وآل عاصي وآل خدو وآل جوبان.

9- حسكلي: من عشائر التركمان في العراق، جاءوا من بلاد الشام وبالتحديد من منطقة الحسكة. ويسكنون في ناحية تازة ومدينة كركوك ويتفرعون إلى ألبو حمد والبيكات والأسطوات والعيوش.

10- عشيرة شيخلر: تسكن في داقوق ويقال إنهم من بقايا الدولة التركمانية ويسكن البعض منهم في مركز كركوك ويتفرعون إلى أفخاذ بيت بابا جعفر وبيت شيخ أحمد وشيخ محمود وشيخ صوفي.

11- عشيرة الجليلي: من عشائر داقوق التركمانية ويعرفون أيضا بآل الكهية وتتوزع مساكنهم في داقوق وطوز وكركوك والموصل.

12- عشيرة الدميرجي: من عشائر داقوق أيضا ومساكنهم في داقوق وكركوك وتلعفر والموصل وأماكن أخرى.

13- عشيرة إيلخانلي: من بقايا الدولة الأيلخانية التي حكمت العراق بعد سقوط الدولة العباسية عام 1258 لمدة خمسة وثمانين عاما حتى أسقطها الجلائريون عام 1340، وتتوزع العشيرة بين داقوق وكركوك ومحافظتي نينوى وديالى وهناك محلة في داقوق باسمهم تعرف بمحلة الأيلخان.

14- الدلالوة: من العشائر التركمانية التي تتصل بعشيرة البيات وجدهم الأكبر كان يسمى دلي على ومساكنهم في طوز خورماتو وسليمان بك والحفرية.[142]

15- الشبك: هي من أكبر عشائر الموصل واختلفت الآراء حول اسمهم ودلالته وحول أصل هذه العشيرة، فهناك رأي يقوا أنهم من بقايا الأتراك الذين دخلوا العراق إبان الحكم العثماني، وكانوا ضمن جيش السلطان مراد الرابع وبهم فتح الموصل وتتوزع منازلهم في الموصل والحمدانية والقرى التابعة لها، وفي بعض مناطق كركوك وديالى ويقول المؤلف بأنهم يتفرعون إلى ستة وأربعين فخذا.

142 عبد عون الروضان، موسوعة عشائر العراق، الجزء الأول، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن 2003.

16- الطاطران: هي في الأصل من قبائل التتر، التي سكنت قرب القبائل الكردية حتى كادوا ينسون لسانهم التركي، إلا أنهم لا يزالون يتكلمون العربية والكردية بسبب المجاورة والتركية بحسب الأصل. وهم يقطنون في سفوح جبل حمرين من جهة نهر العظيم، وقسم منهم في قرة تبة وفي قرى على سراي وعين ليلة وكوكة خان. وفي بغداد القديمة وتحديدا في شارع الرشيد قريبا إلى الباب الشرقي محلة تعرف باسمهم وهي محلة الطاطران.

17- قرة أولوس: هي في الأصل من القبائل التركية المغولية إلا أنها تعد الآن حسب ما يقول الروضان من العشائر الكردية بعد أن تنازلت بالتدريج عن لسانها التركي بفعل المجاورة للقبائل الكردية في أنحاء متدلي.

يقول الروضان في مؤلفه المذكور أن كلمة قرة تعني أسود وكلمة لوس تعني السهل وهو قد نقل ذلك من موسوعة العشائر العراقية لمؤلفها ثامر عبد الحسن العامري، وقد فاته لعدم معرفته للغة التركية أن أولوس تعني الشعب أو القبيلة وهي بهذا المعنى القبيلة السوداء. وتتوزع مساكنهم حاليا على طول سفوح جبل حمرين الغربية وفي خانقين ومندلي وكركوك والموصل وتلعفر وبغداد ويتفرعون إلى أفخاذ حيجنة وقيتول ونفطجي وحرمو ندية وسللي وهواسية وبتكوكر والكبرات.

18- قرة قوينلي: وهم من قبائل التركمان الرحالة ويعني اسمهم بالعربية الخروف الأسود ويقابلهم آق قوينلي وقد حكمت هاتان القبيلتان العراق بعد أن جاءتا من أنحاء تركستان الغربية واستمر حكمهم حتى عام 1465م.

توزع هؤلاء في أرياف مدينة الموصل في مناطق شري خان (شيرين خان) والرشيدية التي كانت تسمى قرة قوينلي العليا وكبه التي كانت تسمى قرة قوينلي السفلى ويتفرعون إلى بيوت جموا وكورش وحسوا وخدوش البابوات وموسى تلحة وكومرجي وياسين وسيدلر وقوجة.

19- المرادلي: إحدى عشائر البيات التركمانية التي دخلت العراق منذ مئات القرون أطلق عليهم سابقا اسم كهلار أي الكهيات جمع كهية وهو الرئيس أو المختار ثم تحول اسمهم إلى المرادلي نسبة إلى جدهم مراد الذي عرف بالشجاعة في

منطقته، ومساكنهم في تازة ويتفرعون إلى البو أحمد الكهية والبو حمد الكهية والبو مصطفى.[143]

وكما هو ملاحظ أن الروضان قد أعتمد كليا على المؤلفين السابقين بحيث نقل عنهما حتى بعض الأخطاء الواضحة، إلا أن الموسوعة تتميز بأنها قد رتبت وفق حروف الهجاء العربية مما يسهل الرجوع إلى أي عشيرة بتتبع اسمها وفق ترتيبه الألفبائي.

خامسا: الوجود التركماني في العراق، الدكتور صبحي ساعتجي

يتميز هذا الكتاب الصادر باللغة التركية بأنه يتناول في أحد فصوله القبائل والأسر التركمانية في العراق بدقة أكبر، ونظرا لأن المؤلف هو من تركمان العراق فقد أكتسب كتابه بميزة واضحة من الدقة والخبرة لمعايشته الظروف المحلية ولكونه معروفا بالدقة العلمية والتتبع الأكاديمي.

وإذ يتبسط الدكتور ساعتجي في أسماء وأصول العشائر والأسر التي سكنت هذه المنطقة فأنه يورد بحثا مفصلا عن الهجرة التركية إلى المنطقة ويتطرق إلى الأسر والعشائر التي لا تزال تسكن المنطقة ومنها البيات ويذكر أسماء القرى التي يسكنها البيات ومنها علي سراي العليا والسفلى وسينديج وبصطاملي وبير أحمد وعبود وآمرلي وصياد ودونبالان دره الصغرى والكبرى والبو حسن وبيرآوجيلي وخاص دره لي ويشيل تبة وقرناز وزنكوللي وباشاكلن وجرداغلي ومرادلي وبيصاص وبابلان وينكيجة وأوج تبة وقوشجي ودلالوة وأل بوغماز وسليمان بيك وإيلانجية(يلانجيا) وجاسم بيك.

أما في الموصل فيعيش البيات في قرى أبزاه وبسان وقرة يطاغ وسلامية وشنيف وشيرة خان وتيز خراب ويارمجة.

كما يذكر الدكتور ساعتجي قبائل ييفا وقرة قوينلي ودوكر التي يذكر أن هناك عائلتان بهذا الاسم في القرى التابعة لقضاء طوز خورماتو وهما بيرأوجيلي وينكيجة.

إضافة إلى ذلك يذكر المؤلف جبني وأيمور وخربنده لي وصالور وبكديلي واولاشلو

143 عبد عون الروضان، موسوعة عشائر العراق، الجزء الثاني، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2003.

وأوجوشلو وكوكجلي وبيرآوجيلي وقرة ناز والمرادية والباجوان وأولوس تاتار (وهي ما ذكرت في المؤلفات السابقة باسم الطاطران) وقرة بوغا وصالحي وياغمور تاتلو وماويلي والصاريلية وياغجي، ويلاحظ التأثير الكبير لأسماء قبائل الأوغوز التركمانية في هذه المناطق والتي احتفظت بأنسابها وأطلقت أسماؤها على القرى التي يسكنونها في الوقت الراهن.

إلى ذلك فإن الدكتور ساعتجي قد أورد قائمة بالأسر التركمانية في العراق ومناطق سكناها وهي قائمة شاملة وواسعة نظمت بناء على معلومات دقيقة وموثوق بها طالت تقريبا جميع العوائل التركمانية في مختلف مناطق سكناها وهو ما لم يقم به بهذه الدقة أي مؤلف آخر. فقد توصل إلى أسماء 372 عائلة وأسرة تعيش في المناطق التركمانية مع الإشارة إلى المدن والقرى التركمانية التي يسكنونها، وذلك ولا شك جهد غير مسبوق ألقى الضوء على هذا الموضوع بشكل جلي.[144]

وقد نقح الدكتور صبحي ساعتجي الجدول الذي أعده فذكر تقريبا جميع العوائل والأسر التركمانية التي تعيش في مختلف المناطق التركمانية فذكرها كما يلي:[145]

أجـانلي	تلعفر
عجم ئه وي	كركوك/ تسعين
عجملر	كركوك
عجملي	تلعفر
أفغانلي	بشير/ كركوك
آغالر	آلتون كوبري، أربيل، كركوك، طوز
آغالر ئه وي	تسعين/ كركوك
آغوان ئه وي	تلعفر
آق قوينلي	كركوك

144 الدكتور صبحي ساعتجي، التطور التاريخي للوجود التركماني في العراق، (باللغة التركية)، مركز البحوث التاريخية وتأسيس مراكز التوثيق، اسطنبول1996.

Dr. Suphi Saatçi, Tarihi Gelişim içinde Irak'ta Türk Varlığı, Tarihi Araştırmalar ve Dokümantasyon Merkezleri Kurma ve Geliştirme Vakfı, İstanbul,1996.

145 الدكتور صبحي ساعتجي، تركمان العراق، أنسابهم، أسرهم ومناطق سكناهم، منشورات وقف كركوك، اسطنبول2005.

Irak Türkmenleri ,Boyları, Oymakları, Yerleşme bölgeleri, Kerkük Vakfı, İstanbul 2005.

آق صو	طوز خورماتو
آلاي بكلي	تلعفر
علمدار	كركوك
آلهان بكلي	تلعفر
علي دولي	تلعفر
علي بسلي	ينكيجة/ طوز
علاف	كركوك
الله ويردلي	تلعفر
علاولي	بشير/ كركوك
آللي باللي	بسطاملي
آوجي	كركوك/ أربيل/ جرداغلي
آيوازلي	تلعفر
آلتونجي	أربيل/ كركوك
علوه جي	كركوك
آمرلي	آمرلي/ طوز،كومبتلر/ كركوك
عرب آغالر	كركوك
عرفات ئه وي	سلامية/ موصل
آرسلان	كركوك/ تركلان
آسلانيلر	خاصادارلي/ طوز
عصري	كركوك
عساف ئه وي	يارمجة/ موصل
عسافلي	أربيل، كركوك
عاشورلي	ينكيجة/ طوز
عطار	كركوك، طوز وحواليها
بابالر (ماويلي)	البيات، تلعفر، تسعين
باجلان	طوز خورماتو
باغوانجي	خانقين، كركوك
بقال	آلتون كوبري
بالقجي	أربيل، كركوك
بال يمزلر	آلتون كوبري
باصمالي	كركوك، تازة خورماتو
باشي بياز	كركوك
باشي كسيك	طوز، كركوك

بيات ئه وي	قرى الموصل
بيرقدار	كركوك، كوبري، طوز
بازواي ئه وي	شيرهان/ الموصل
بكديلي	رشيدية، شيرهان، تيزخراب قزفخرة، باشبيتة، ينكيجة وسلامية
بكلر	التون كوبري، اربيل، كركوك
بهلوللر	التون كوبري، أربيل، كركوك
بكتاشيلر	طوز خورماتو
بل ئولر	اربيل، كركوك طوز خورماتو
بنده لر	كركوك، كوبري، طوز
بندرلي	طوز خورماتو
بنا	أربيل، كركوك
بربر	كركوك
بربرلي	ينكيجة
بزركان	طوز خورماتو، أربيل، خانقين، كركوك، كفري
بزاز	أربيل
بزه لي	تلعفر
برادر	كركوك
برآوجي	قرى طوز شاه سيون وينكيجة
بوياغجي	كركوك
بلبللر	كومبتلر/ كركوك
جامباز	كركوك
جباري	كركوك
جبللي	تلعفر
ججو ئه وي (جرجيس ئه وي)	شيرهان/ الموصل
جدو	كركوك
جلالي	كركوك
جلبجي	كركوك
جلولي	بسطاملي/ طوز
جمشيد ئه وي	شيرهان، قرة قويون / الموصل
جراح	كركوك
جومرد	كركوك

جولحجي	كركوك
جولحلر	تركلان/ كركوك
جادرجي	كركوك
جادرجي ئه وي	الموصل
جاقماقجي	كركوك
جامورجي	كركوك
جامورجيلر	يايجي/ كركوك
جرشفجي	كركوك
جاوشلي	أربيل، تركلان، يايجي
جايرلي	طوز خورماتو
جيجنلر	كركوك،اربيل
جلبي	أربيل، خانقين، كركوك، كفري، الموصل
جلبيلر	تلعفر
جنباز	كركوك
جبيشلي	تلعفر
جينيجي	كركوك
جوخ بيلنلر	كركوك
جولاقلي	تلعفر
جومالر	طوز خورماتو
جوخاجي	كركوك
داودلي	تلعفر
داولجي	قرة تبة، كفري
ديدباغ	كركوك
ددة	كركوك
ديده ولي	كفري
ديفيلر	طوز خورماتو
دكيرمنجي	كركوك
دللي بالطة	كركوك
دميرجي	داقوق، أربيل، كركوك، طوز، آلتون كوبري
دميرال	آلتون كوبري
دندن	تازة خورماتو
درة كزه نلي	تازة خورماتو
درزيلر	أربيل، كركوك، ينكيجة، طوز
ديلبر	آلتون كوبري

ديزدار	كركوك
دوغرمجي	أربيل، كركوك
دوكرلي	بيرآوجيلي، ينكيجة، آمرلي في طوز
أكمكجي	كركوك
عزيزلر	كركوك
فهد أفنديلر	قرة تبة، كفري
فلكناز	كركوك
فرحاتلي	تلعفر
كرابتلر	كركوك
كدك	كركوك
كيلجي	كركوك
كولهان	كركوك
كولشة ئه وي	تسعين/ كركوك
كونيجي	كركوك
كتهلي	تلعفر
غنولر	قرة تبة/ كفري
غلاملي	طوز خورماتو
حاجي أدهم	قزلرباط/ خانقين
حاج يحياوي	آلتون كوبري
حاجورالي	تلعفر
خفاف	أربيل، كركوك
حمامجي	كركوك، طوز خورماتو
حمزه لي	تسعين/ كركوك
خان آغاسي	كركوك
خانجي	كركوك
خانملي	تلعفر
خربندلي	طوز خورماتو
خرمانلي	ينكيجة/ طوز
حسني زادة	كركوك
حياتلي	تازة خورماتو
خياطلر	اربيل
حيولي	تلعفر
حجو ئه وي	خاصدرلي/ طوز
حلوه جي	اربيل، كركوك

خنجرجي	كركوك
حسن ئه وي	تسعين/ كركوك
خضر ئه وي	شيرهان/ الموصل
همتلي	تلعفر
هنديلر	كركوك
حيورتلي	تلعفر
خورماتيلي	كومبتلر/ كركوك
هرمزلي	كركوك، تركلان
حسين آغالر	بشير/ كركوك
حسكلي	تازة خورماتو
خوش خبرلي	تلعفر
عراقي	كركوك
إبيتلي	تلعفر
إبراهيم أفندي زاده لر	قرة تبة/ كفري
هختيارلي	ينكيجة/ طوز
إيلخانلي	داقوق، أربيل، تازة
اسكندرلي	تلعفر
عزالدينلي	بسطاملي/ طوز
قباق ئه وي	آمرلي، داقوق، طوز
كاكة ئي	كركوك، طوز خورماتو
قلايي	كركوك
قلايلي	آمرلي، طوز خورماتو
قاليقجي	اربيل
قباقجي	اربيل، كركوك
قبلان ئه وي	شيرهان/ الموصل، تلعفر
قرة باشلي	تلعفر
قاراكيلي	طوز خورماتو
قاراقوينلي	قاضي كوي/ الموصل بسطاملي/ طوز
قاراناز	كركوك، طوز خورماتو
قرة صقاللي	كركوك، طوز خورماتو
قرو ويسلر	قزلرباط
قار ياغدي	تازة خورماتو
قصابلر	أربيل، كركوك
قصابلي	كفري، تازة خورماتو

قاشي بياز	تلعفر
قاطرجي ئه وي	كركوك، طوز خورماتو
قاطماجي	الموصل
قطان	كركوك، طوز خورماتو
قاياجي	كركوك، طوز خورماتو
قايا ئه وي	خاصدرلي/ طوز
قيصريلي	طوز خورماتو
قيطوان	كركوك، طوز خورماتو
كهلر ئه وي	تسعين/ كركوك
كلش ئه وي	تلعفر
كلوي	تلعفر
كلة وند	شاه سيون/ طوز
كمالي زادة	كركوك، طوز خورماتو
كنّة لر	سليمان بيك، تازة
كنة لي	تلعفر
كرملي	آمرلي/ طوز
كروانجي	كفري، طوز خورماتو
كتانة	كركوك، طوز خورماتو
قيفلجي	كركوك، طوز خورماتو
قلجي	كركوك، طوز خورماتو
قلنجي	كركوك، طوز خورماتو
قيردار	كركوك، طوز خورماتو
كلداني	كركوك، طوز خورماتو
قوجالي	تلعفر
قوجه وة	كركوك، طوز خورماتو
قوجاق	كركوك، طوز خورماتو
قولجي	أربيل، كركوك
قورقمازلر	بشير، كركوك، كفري
كوخالر	كركوك، طوز خورماتو
كولمن	كركوك، طوز خورماتو
كور قاسملر	كومبتلر/ كركوك
كور موسالي	طوز خورماتو
كويليلر	كفري
قولاغسزلر	طوز خورماتو

قورولتو	تلعفر
قوشجي	كفري، سليمان بيك/ طوز
كوتالر	كومبتلر/ كركوك
كوجن ملا أفنديلر	أربيل
كوره جي	أربيل
كوزه جي	كركوك، طوز خورماتو
معاشلر ئه وي	خاصدرلي/ طوز خورماتو
معدنجي	كركوك، طوز خورماتو
محمودلي	كركوك، طوز خورماتو
مقصودلي	بسطاملي/ طوز
مالي ئه وي	بشير/ كركوك
مراغالي	بشير/ كركوك
ماردينلي	الموصل
معروف أوغلو	طوز خورماتو
ماطقلي	ينكيجة/ طوز
ماويلي	تلعفر/ طائفة بكداشية
مياس	كركوك، طوز خورماتو
مازانلر	طوز خورماتو
موللي	تازة خورماتو
ملا ئه وي	تلعفر
مراجلي (مراشلي)	تلعفر
مصلاوي	كركوك، طوز خورماتو
ملا عبديلر	سلامية/ الموصل
مختار ئه وي	طوز خورماتو
مرادلي	كركوك، طوز خورماتو، تلعفر
موسالي	طوز خورماتو
مطابجي	كركوك
مدرس	كركوك
مفتي	كركوك، أربيل، كفري
نعلجي	داقوق
نجار	أربيل، كركوك، ينكيجة/ طوز
ندرلي (نظرلي)	تلعفر
ناخورجي	كركوك

نائب	كركوك
نقشبندي	أربيل
نقيب	كركوك
نقاش	كركوك
نالباندلي	كركوك، أربيل
نفطجي	كركوك
نينهان	خانقين
نوختجي	آلتون كوبري
نوره جي	كركوك
أوجاغ ئه وي	تسعين/ كركوك
اوجشلي	كركوك، جرداغلي، صاري تبة، تركلان، طوقماقلي، يايجي
اوخوجي	كركوك
اوروج	آلتون كوبري
اورطاقجي	كركوك
بالانجي	كركوك
بامبوقجي	أربيل، كركوك
باشا اوغلو	كركوك
بيغمبرلي	تلعفر
بري	كركوك
بينادارلي	تلعفر
رجبلي	تلعفر
ريجي كيلي	كفري
ساعتجي	كركوك
صابونجي ئه وي	الموصل
صابونجي ئه وي	كركوك
صاجي اوزون	كركوك
سعدالله بكلر	خانقين
صفوي	داقوق
صقاللي	كركوك
ساقي	كركوك
صقالر	كركوك
صالح ئه ولي	تلعفر

صالحي	كركوك
سالم ئه وي	يارمجة/ الموصل
صامانجي	كركوك
سرايلي	قرة تبة
صاري كهية	كركوك، يايجي
صاريلي	خضر، ويردك (الموصل)، أربيل، كركوك
سراج	كركوك
صراف	أربيل، كركوك
صواف	كومبتلر/ كركوك
سفيللر	قرة قويون، قرة يطاغ، شيرهان (الموصل)، قرة تبة
سكنة لر	تلعفر
سمينلي	سليمان بيك
سرحلي	طوز خورماتو
سيوملي	حرفة (تلعفر)
سيد ئه وي	تسعين/ كركوك
سيدلر	أربيل، كركوك، كفري،طوز
صيغرليلر	كومبتلر/ كركوك
سيلاو	كركوك
سينجانة	آلتون كوبري
صوفيالي	ينكيجة/ طوز
صوراني	كركوك
صولولو	تلعفر
سوروجي	داقوق، تلعفر
شاه بندرلي	خانقين
شاقولي	سلامية/ الموصل
شماس	كركوك
الشبك	قرى الموصل
شاهالر	آلتون كوبري
شكرجي	أربيل، كركوك، كفري، طوز
شربتجي	كركوك
شيخلر	تلعفر، داقوق
شيخلر ئه وي	تلعفر، تسعين/ كركوك

شيخلر زادة	بشير، كركوك
شيناولر	طوز
شيشجي	كركوك
شيتو ئه وي	قرى الموصل
شوربجي	آلتون كوبري
شهورتلي	آمرلي، طوز، كركوك
تحصيلدار	كركوك
طالباني	كركوك
طابتوغ ئوي	تسعين/ كركوك
تتار	قرة تبة
طاطران	كركوك
طاوقلي	كركوك
تلاك	كركوك
تنكجي	كركوك
ترجيللي	كركوك
ترزي باشي	كركوك
تزيكلي	بسطاملي/ طوز
تكريتلي	كركوك
طوقاتلي	كركوك
توكمجي	كركوك
طورشجي	كركوك
تورك ممد ئه وي	تسعين/ كركوك
توتونجي	كركوك
اوسطالي	تازة خورماتو
اوزي كولمز	كركوك
واعظ	كركوك
ونداوي	كركوك، كفري
واويلر	تلعفر
ياغوبلي	تلعفر
يحيالي	كركوك
يحياوالي	كركوك
يعقوبي	كركوك
ياور	كركوك

يمينجي	كركوك
يوغورتجي	كركوك، أربيل
يورغانجي	كركوك
يونجي	كركوك
زاوة	آلتون كوبري
زوبيلر	يايجي/ كركوك
زوربالر	كركوك
زورناجي	طوز خورماتو
زلفي	بشير/ كركوك

الفصل التاسع

نضال اللغة والتعليم

اهتم المكون التركماني في العراق دوما بالتعليم. فإلى جانب المدارس الدينية والكتاتيب فقد عرف التركمان في العهد العثماني المدارس الحديثة والتي تأسست في مناطقهم.

وقد بدأ ظهور المدارس الحديثة في أوائل عامي 1895 و1896 وعندما حل عام 1898 في عهد اعلان الحقوق الأساسية عرف الناس ما كانت تسمى بالمدارس الرشدية[146] وفتحت قسم من المدارس في كركوك، منها المدرسة الابتدائية في حي القورية، وحي القلعة، ومدخل الجسر وفي الأقضية التابعة إلى كركوك أنشأت المدرسة الابتدائية في خانقاه أربيل. وبذلك نرى في عام 1913–1914 سبع مدارس ابتدائية في كركوك وخمس في أربيل.[146]

وعندما تشكلت الحكومة العراقية وصل عدد المدارس الابتدائية في عام 1922 إلى 11 مدرسة في كركوك، ثم لترتفع إلى 18 مدرسة في عام 1925.[147]

ويظهر أن مجموع المدارس العلمية والسلطانية (المتوسطة) والصناعية والابتدائية في كركوك ونواحيها عام 1918 كانت 12 مدرسة، وقد قررت وزارة المعارف العثمانية في عام 1326 رومي (1910م.) افتتاح مدرسة سلطانية في الموصل، وبادر نائب كركوك آنذاك الحاج علي قيردار إلى اقناع المتصرف آنذاك سليمان نظيف لفتح المدرسة في كركوك باعتبار أن غالبية السكان فيها من الأتراك.[148]

ويذكر البحاثة عبد الرزاق الهلالي في مؤلف له أن العراق كان يضم اثنيات مختلفة وأن ذلك قد أدى إلى التأثير على مستوى التعليم. ويذكر الهلالي أن من مجموع 75 مدرسة ابتدائية في أواخر عام 1919 في العراق كانت 56 منها تدرّس باللغة العربية بينما 11

146 نجاة كوثر اوغلو، التعليم في كركوك 1534–2010، دار الحكمة، لندن2016، ص. 75–77.

147 نفس المصدر، ص.249.

148 محمد احمد بياتلي (محمد كلدان)، بانوراما معارف كركوك، أعده للنشر: صبحي بياتلي، مطبعة فضولي، كركوك 2017، ص. 47.

منها في المناطق التركمانية الممتدة من مندلي إلى أربيل وتلعفر كانت تدرّس باللغة التركية وست مدارس باللغة الكردية.[149]

ويذكر الهلالي في مؤلف آخر أن المعاهدة العراقية= البريطانية التي عقدت عام 1922 قد نصت على عدم جواز التمييز بين العراقيين بسبب العرق أو الدين أو اللغة، وأن كل طائفة لها الحق بتعليم أبنائها بلغتها الخاصة.

وعندما صدر نظام المدارس الابتدائية في العراق فقد تقرر أن يكون التدريس فيها باللغة العربية، عدا المناطق التي لا يغلب فيها العنصر العربي فتكون الدراسة بلغتها المحلية بقرار يتخذه مجلس الوزراء.

وبذلك بدأ التدريس باللغة الكردية في المناطق الكردية وباللغة التركية في المناطق التركمانية، ولكن جعل التدريس في الصفوف الخامسة والسادسة بالعربية.

وكما ذكرنا سابقا فقد كان على طلاب الصفوف المنتهية من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في مدارس هذه المنطقة، أن يشاركوا في الامتحانات الوزارية وكلها باللغة العربية، ولذلك أصبح طلاب هذه المدارس يحسون بصعوبة النجاح في هذه الامتحانات لأنهم غير ملمين تماما باللغة العربية، ولذلك أعربوا عن شكواهم من هذا الوضع إلى أولياء أمورهم. وكان مدير ثانوية كركوك أول من فكر في حل هذه المشكلة، فبعث بتاريخ 10/ 8/ 1927بالتقرير الآتي نصه إلى مدير معارف المنطقة الشمالية بخطابه رقم 78 في التاريخ المذكور:

« تجري التدريسات منذ مدة في مدارس كركوك بالتركية احتراما للغة المحلية، ولكن تلامذة الصفوف الثانوية وتلامذة الصف الأخير من المدارس الابتدائية، يقصرون عن زملائهم ويرسبون في الامتحانات التي تجري في العاصمة وخاصة (البكالوريا) بغية إكمال تحصيلهم أو دخول المدارس العالية، رغم ما يبذلونه من جهد كبير ونشاط عظيم.

« وقد تبين لي، أن العقبة الكأداء القائمة في طريقهم هي عدم اضطلاعهم في اللغة العربية، إذ لا فرق بين المنهجين ولا شك في كفاءة أساتذتهم، وقد حال حرمانهم من إتقان اللغة

149 عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني 1914–1921، مطبعة المعارف، بغداد 1975، ص.118.

العربية وبين الانتفاع من التدريسات العليا. ويجب أن لا ننسى في الوقت نفسه فقدان المؤلفات باللغة التركية في مختلف العلوم والفنون وهذا ما يؤدي إلى ضعف الدروس التي تلقى باللسان المذكور، فلم يبق مفر من ترك الدروس في الصفوف الأربعة الأولى من المدارس الابتدائية تلقى كما كانت باللغة التركية، وأما في الصفين الأخيرين من القسم الابتدائي والصفوف الثانوية، فينبغي أن تجري التدريسات فيها باللغة العربية وسد الفراغ الحاصل من فقدان الكتب باللغة التركية، وذلك بالطبع يفسح المجال للطلاب في دخول جامعات بغداد وبيروت ومصر وكلياتها، ويمكنهم الفوز والتقدم ويزيد من ثقافتهم العامة.

« إن هذه الطريقة أعود عليهم بالنفع والفائدة وأضمن لمستقبلهم من غيرها فإذا وافقتم دولتكم على هذا الاقتراح، فأسترحم أن تتوسطوا لدى المراجع المختصة بتنفيذه اعتبارا من السنة الدراسية المقبلة حتى يمكن أن ينتفع الوطن من مذهب شباننا وكفاءتهم الفطرية لتلقي العلوم العصرية والمعارف ولكم الأمر سيدي.»

مدير المدرسة العلمية

وقد أحال مدير المعارف نص التقرير إلى المجلس البلدي وبعد المداولة قرر المجلس بتاريخ 11 آب (أغسطس) 1927 عرض الموضوع بالتوصية بالموافقة على اقتراح مدير المدرسة العلمية على مقام متصرف اللواء.

كما عرضت المتصرفية التقرير على مجلس معارف اللواء الذي أيده وأعاده إلى متصرفية اللواء فقامت بدورها بتاريخ 17 آب (أغسطس) 1927 بعرض الموضوع على وزارة الداخلية. وبعد أن درست وزارة الداخلية الاقتراح ومبرراته رفعت الطلب إلى مجلس الوزراء للنظر فيه، وقد تمت مناقشة الموضوع فعلا في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 31آب (أغسطس) 1927 وقررت الموافقة عليه، واستنادا إلى ذلك قامت وزارة المعارف بتحقيق هذه الرغبة في الصفوف الخامسة وما فوق في مدارس كركوك.

وقد رفع المجلس البلدي في أربيل أيضا نفس الطلب بتاريخ 25 كانون الأول (ديسمبر) 1927 باعتبار أن التدريس كان يتم باللغة الكردية أو التركية في مدارسها فتم العمل

بالنظام الجديد اعتبارا من 21 نيسان (ابريل) 1928 في أربيل.[150]

أما في عام 1931 فقد تم تشريع الدراسة باللغات المحلية فقد صدر القانون المرقم 74 بتاريخ 23 أيار (مايو) من ذلك العام ونشر برقم 939 في الجريدة الرسمية، وبذلك منح حق الترافع في المحاكم باللغتين الكردية والتركية في المناطق الخاصة بهم مع التدريس في مدارس الأطفال والمدارس الابتدائية بهذه اللغات، وحق تقديم الطلبات والعرائض الى الجهات الحكومية أيضا بها، إلا أن هذه الحقوق وبعد تطبيقها لسنوات معدودة قد تم سحبها في عام 1937.[151]

استمر الحال على ذلك المنوال لحين انتهاء العهد الملكي بالانقلاب العسكري الذ حصل في 14 تموز (يوليو) 1958 وتأسيس النظام الجمهوري، فبدأ المواطنون التركمان يرفعون صوتهم وخاصة بعد المجزرة المروّعة التي حصلت ضدهم عام 1959.

المؤتمر التعليمي التركماني الأول

عقد المؤتمر المحلي الأول للمعلمين التركمان في سينما أطلس بمدينة كركوك في الثامن والعشرين من شهر آب (أغسطس)1960 وأستمر حتى الثلاثين من نفس الشهر، وقد أفتتح المؤتمر بكلمات وزير المعارف إسماعيل العارف والسكرتير العام لنقابة المعلمين الدكتور صفاء الحافظ ونقيب المعلمين في كركوك حقي الهرمزي واشترك فيه العشرات من المعلمين والمدرسين من كركوك كما شاركت وفود ضخمة من معلمي تلعفر والموصل وأربيل وآلتون كوبري وداقوق وطوزخورماتو وكفري وقزلرباط وخانقين وبدرة.[152]

استمر المؤتمر ثلاثة أيام واتخذت اللجان المشكلة فيه عددا من التوصيات الهامة والتي أعلنت في البيان الختامي الذي جرت تلاوته في 30 آب (أغسطس) 1960.

150 عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني 1921–1932، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2000، ص 128–133.

151 حبيب الهرمزي، التركمان في التشريعات الحقوقية العراقية 1921–2019، منشورات وقف كركوك، إسطنبول 2020، ص.30.

152 ارشد الهرمزي، Türkmenler ve Irak التركمان والوطن العراقي، منشورات وقف كركوك، إسطنبول 2003، ص.55.

مقررات المؤتمر

فيما يلي النص الكامل لمقررات المؤتمر المحلي الأول للمعلمين التركمان كما تم نشرها من قبل نقابة المعلمين المركزية في الجمهورية العراقية.[153]

مقررات لجنة المناهج والكتب

1- يؤيد المؤتمر تطبيق ما تقرره وزارة المعارف من المناهج العامة في الدراسة التركمانية ويرجو أن تؤخذ بنظر الاعتبار الحاجات والظروف المحلية عن طريق إشراك ذوي الخبرة من التركمان في تخطيط المناهج.

2- يؤيد المؤتمر على السير في الدراسة في اللغة العربية في جميع مراحل الدراسة واستعمال الكتب العربية المقررة مع التأكيد على ضرورة الاستعانة باللغة التركمانية في المدارس الابتدائية لغرض الشرح والتفهيم والترسيخ.

3- يرى المؤتمر انه من الضروري ألا تقل ساعات اللغة العربية في أي صف كان عما هو مقرر في المناهج حتى تتيسر لطلابنا إجادة هذه اللغة التي يتوقف عليها مصيرهم في جميع المراحل التعليمية ويرجو المؤتمر من وزارة المعارف إرسال معلمين أكفاء لتدريس اللغة العربية في المناطق التركمانية.

4- يؤيد المؤتمر استعمال كتب القراءة العربية في مختلف الصفوف في المدارس الابتدائية غير أننا نرى ضرورة تدريس اللغة التركمانية ابتداء من السنة الثانية حتى نهاية المرحلة الابتدائية وبهذه المناسبة لابد من أخذ النقاط التالية بنظر الاعتبار

أ- ضرورة وضع كتاب أساسي لتعليم اللغة التركمانية للصف الثاني واستعماله في المدارس اعتبارا من السنة الدراسية المقبلة 60/ 61 في المناطق التركمانية.

ب- الاستمرار على وضع كتب متسلسلة للصفوف الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة.

ج- توزيع ساعات تدريس اللغة التركمانية حسب الجدول التالي:

الصف الثاني 4 ساعات في الأسبوع

153 مقررات المؤتمر المحلي الأول للمعلمين التركمان، منشورات نقابة المعلمين في العراق، مطبعة الوفاء، بغداد 1960 .

الصف الثالث	3	=	=	=
الصف الرابع	3	=	=	=
الصف الخامس	2	=	=	=
الصف السادس	2	=	=	=

د- يترك المؤتمر إلى وزارة المعارف أمر تدبير هذه الساعات بحذف الحصص من بعض الدروس أو إضافتها إلى الساعات المقررة، ولما كنا قد اقترحنا تدريس اللغة التركمانية اعتبارا من السنة الدراسية 60/ 61 يوصي المؤتمر بأخذ ساعتين من المعلومات الحياتية وساعة واحدة من كل من التربية البدنية والتربية الفنية من دروس الصف الثاني وعند عدم امكان حذف ساعتين من الدروس الحياتية فلا بأس من جعل مجموع ساعات الصف الثاني 30 حصة في الأسبوع عوضا عن 28 ساعة.

-5 لأجل إعداد معلمين لتدريس اللغة التركمانية في المدارس الابتدائية يوصي المؤتمر التوصيات التالية:

أ- ضرورة إدخال موضوع اللغة التركمانية وأصول تدريسها إلى مناهج إعداد المعلمين والمعلمات في المدارس التركمانية على أن تكون هذه المادة اختيارية لغير التركمان من طلبة هذه المعاهد.

ب- فتح دورات قصيرة للمعلمين التركمان الذين هم في الخدمة لتعليم أصول تدريس اللغة التركمانية.

مقررات لجنة المدارس الرسمية والأهلية:

-1 عند تأليف الكتب المدرسية (باللغة التركمانية) كالألفباء والقراءة وقواعد الإملاء والإنشاء ينبغي ألا يخرج ذلك عن نطاق (التركية القديمة) بالحروف العربية إذ أن عدد اللهجات الدارجة يتم توحيدها في لغة علمية واحدة مفهومة لدى الجميع كما هو الحال في اللغة العربية الفصحى التي تنصهر فيها جميع اللهجات الدارجة على اختلاف انواعها.

-2 يقترح المؤتمر تطبيق منهج مكافحة الأمية بين الأميين لكي تهيأ لهم الفرصة لتعليم لغتهم المحلية التركمانية إلى جانب اللغة العربية ليتدبروا أمورهم اليومية

والمعاشية بالإضافة إلى تنوير عقول الأميين من التركمان.

3- يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة دائمة من التركمان تشرف على شؤون الدراسة التركمانية في وزارة المعارف.

مقررات لجنة مكافحة الأمية:

1- يوصي المؤتمر نشر الثقافة بين الذين لم يتعلموا القراءة والكتابة حتى الآن ولذلك فمن الضروري جدا وضع كتاب مناسب باللغة التركمانية لاستعماله في مركز مكافحة الأمية في المناطق التركمانية لهذا الغرض، كما إن المؤتمر يرى إعداد مجموعة من كتب المتابعة لهؤلاء الأميين للاستفادة منها بعد تعليمهم القراءة والكتابة.

2- يوصي المؤتمر منح امتيازات للمعلمين الذين يقومون بمكافحة الأمية بجدارة ونجاح كمنحهم الإجازات الدراسية والزمالات إلى خارج العراق والنقل إلى الأماكن التي يرغبون فيها.

3- يوصي المؤتمر تأسيس مراكز للتربية الأساسية في المناطق التركمانية تأخذ على عاتقها نشر الثقافة الصحية والاجتماعية والقضاء على الأمية وكل الأعمال التي هي من ضمن مسؤوليات التربية الأساسية.

4- يوصي المؤتمر تشجيع الأميين للدخول إلى مدارس مكافحة الأمية بجميع الوسائل الحديثة الممكنة لغرض جذبهم إلى هذه المراكز.

مقررات لجنة الدراسات العليا والبعثات:

1- يوصي المؤتمر ويرجو وزارة المعارف أن يكون قبول الطلاب التركمان إلى المعاهد والكليات في بغداد يتناسب مع حاجات المناطق التركمانية إلى خدماتهم في ميادين التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية والفنية وغير ذلك من الأمور التي تساعد على رفع مستواهم ليعملوا في هذه المناطق بعد تخرجهم من تلك المعاهد والكليات.

2- يوصي المؤتمر إرسال عدد مناسب من الطلاب التركمان إلى الجامعات والكليات

خارج العراق عن طريق البعثات والزمالات الدراسية.

3- يوصي المؤتمر تكملة ملاكات المدارس المتوسطة والثانوية وتقويتها كما يرجو المؤتمر توفير المختبرات وجميع الوسائل الأخرى التي تساعد على التعليم وملاحظة هذه الناحية بصورة خاصة في الفروع العلمية لغرض إعطاء الفرص المتكافئة في الدراسة لجميع الطلاب.

مقررات لجنة الترجمة والتأليف والنشر:

1- يرى المؤتمر بأن التربية والتعليم من واجبات وزارة المعارف وكذلك المحافظة على الوحدة الثقافية في العراق ويرجو المؤتمر تطبيق المناهج المقررة في مدارس العراق كافة بجميع مراحلها.

2- يقترح المؤتمر تأليف لجنة دائمية في ديوان وزارة المعارف تشرف على الدراسات التركمانية ويرجو الاستفادة من قابليات المعلمين التركمان لتحقيق أهدافها.

3- يؤكد المؤتمر الاسترشاد بآراء وتعليمات وتوجيهات المعلم الأول (زعيم البلاد) اللواء الركن عبد الكريم قاسم في ميادين التربية والتعليم.

4- يرجو المؤتمر من وزارة المعارف تهيئة مطبعة ذات حروف تركمانية يمكن بواسطتها طبع الكتب والنشرات والمجلات باللغة التركمانية.

5- يرجو المؤتمر أن توافق السلطات المختصة على قيام نقابة المعلمين بإصدار مجلة تربوية أسبوعية أو شهرية باللغتين العربية والتركمانية لغرض رفع مستوى المعلمين التركمان الثقافي.

6- يقترح المؤتمر تشجيع ومساعدة ذوي المواهب الأدبية والعلمية من الأدباء التركمان في ميادين العلم والشعر والفن والأدب على طبع ونشر نتاجهم وكذلك مساعدة طبع المخطوطات التركمانية للاستفادة منها.

7- يوصي المؤتمر بتأليف كتاب باللغة التركمانية لاستعماله في صفوف مكافحة الأمية في المناطق التركمانية.

8- يقترح المؤتمر تدريس موجز تاريخ التركمان وجغرافية مناطق انتشارهم في العراق

في المدارس وتأليف لجنة من ذوي الخبرة من التركمان للقيام ببحث علمي في هذا الموضوع للوصول إلى الحقائق التاريخية والجغرافية والبشرية والاجتماعية بهذا الشأن وتقديم أبحاثهم إلى مديرية المناهج في وزارة المعارف للإفادة منها.

9- يقترح المؤتمر على نقابة المعلمين تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص والخبرة من المعلمين التركمان لدرس مشكلة الإملاء وتقديم قائمة إلى وزارة المعارف بأسماء المعلمين التركمان وذوي الخبرة الذين يمكن الاستفادة منهم في تهيئة الكتب المدرسية اللازمة لدروس اللغة التركمانية وتأليف الأناشيد والمقطوعات.

10- يقترح المؤتمر تشجيع وتنمية أدب الأطفال باللغة التركمانية وتهيئة وإعداد ألواح ورسوم وخرائط وغيرها لإفساح المجال لهم بإبراز مواهبهم الفنية واللغوية والثقافية.

11- يرجو المؤتمر الاستعانة بجامعة بغداد والمجمع العلمي العراقي ومعهد الفنون الجميلة لتطوير الكفاءات التركمانية ونشر أبحاثها ومن ضمنها الدراسات اللغوية والتاريخية والمخطوطات والدواوين والقيام بدراسات اجتماعية وبشرية وفنية في المناطق التركمانية.

إقرار الحقوق الثقافية لتركمان العراق

صدر مجلس قيادة الثورة في العراق قرارها المرقم 89 لسنة 1970 بشأن تمتع التركمان بحقوقهم الثقافية في المناطق التي يسكنونها وذلك بالنص التالي:

-قرار صادر من مجلس قيادة الثورة -

إن ثورة السابع عشر من تموز التي تؤمن بأن الطريق المؤدي إلى زيادة مساهمة المواطنين في خدمة هذا الوطن وترصين الوحدة الوطنية وتعزيز الوحدة الكفاحية يأتي من خلال تمتع المواطنين بحقوقهم المشروعة وإيمانا من الثورة بحق الأقلية التركمانية في التمتع بحقوقها الثقافية في المناطق التي تسكنها، لذا قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ 24-1-1970 ما يلي:

أولا- تدرس اللغة التركمانية في مرحلة الدراسة الابتدائية.

ثانيا- جعل كافة وسائل الإيضاح باللغة التركمانية في جميع المدارس التي ستدرس بهذه اللغة.

ثالثا- استحداث مديرية للدراسات التركمانية بوزارة التربية والتعليم.

رابعا- تمكين الأدباء والشعراء والكتاب التركمان من تأسيس اتحاد لهم والعمل على مساعدتهم وتمكينهم من طبع مؤلفاتهم وتوفير الفرص لزيادة قدراتهم وقابلياتهم اللغوية وربط هذا الاتحاد باتحاد الأدباء العراقيين.

خامسا- استحداث مديرية للثقافة التركمانية ترتبط بوزارة الثقافة والإعلام.

سادسا- إصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة التركمانية.

سابعا- زيادة البرامج التركمانية في تلفزيون كركوك.

مجلس قيادة الثورة

وبعد صدور قرار الحقوق الثقافية هذا، عمدت مديريات التربية إلى اجراء استقصاءات بين أولياء أمور الطلبة التركمان لتحديد المدارس التي يتم التدريس فيها باللغة التركية.

ونتيجة لهذه الأبحاث فقد اختارت 104 مدرسة ابتدائية في كركوك من مجموع 124 في المدينة، إضافة الى الغالبية العظمى من مدارس طوز خورماتو وكفري والتون كوبري والمناطق التركمانية الأخرى إقرار التعليم باللغة التركية، كما تقرر تشكيل لجان مختصة لاقتراح تبديل أسماء المدارس المشمولة بالقرار إلى أسماء تركمانية، مع تشكيل هيئة علمية رصينة لتهيئة الكتب المدرسية.

مقررات اللجنة التحضيرية

ولما كان هذا القرار بقوة القانون فقد عمدت وزارة التربية والتعليم العراقية بأمرها الوزاري رقم 9523 بتاريخ 10 آذار (مارس) 1970إلى تأسيس اللجان المختصة بترتيب المناهج وتحديد المفردات الدراسية، كما أصدرت أمرها الوزاري المرقم 15601 بتاريخ 23 نيسان (ابريل) 1970 لتعيين لجنة لتحديد المناطق التركمانية في كركوك والتي ستشملها الدراسة التركمانية.

وفيما يلي نص القرار 9523 والمؤرخ في 10 آذار (مارس) 1970:

أمر وزاري

م/ تشكيل لجنة لوضع مناهج تدريس اللغة التركمانية في مرحلة الدراسة الابتدائية

تنفيذا لقرار مجلس قيادة الثورة المرقم 81 والمؤرخ في 24/1/1970 المبلغ الينا بكتاب رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية/الحقوق المرقم 870 والمؤرخ في 26/1/1970.

تقرر تشكيل لجنة من السادة المدرجة أسماؤهم وعناوينهم ادناه لبحث موضوع المناهج التي سيتقرر تدريسها في مرحلة الدراسة الابتدائية وتحديد المناطق والمدارس التي تدرس فيها اللغة التركمانية.

الأســـم	الوظيفة
1- السيد فاتح مصطفى	المفتش الاختصاصي بوزارة التربية والتعليم رئيسا
2- السيد خورشيد كاظم	مفتش تربية وتعليم بغداد/ الكرخ
3- حسين علي الداقوقي	= = = = / الرصافة
4- حلمي عثمان	الأستاذ المساعد في كلية الاداب/ جامعة بغداد
5- عباس السيد علي	مدير التعليم الابتدائي والأساسي ومكافحة الأمية
6- حسن حميد مزعل	مدير المناهج والكتب
7- علي قنبر دوزدمير	معلم مدرسة الرسالة تربية وتعليم بغداد/ الرصافة
8- كمال نوري علي	مدير الدراسة التركمانية بوزارة التربية والتعليم- مقررا

الدكتور سعد عبد الباقي
وزير التربية والتعليم

وقد أوضحت وزارة التربية والتعليم- لجنة مناهج تدريس اللغة التركمانية في مرحلة الدراسة الابتدائية بكتابها رقم 12672 والمؤرخ في 5/ 4/ 1970 الموجه الى مديرية التعليم العامة بوزارة التربية والتعليم مقررات اللجنة كما يلي:

بالإشارة الى كتابكم المرقم 9523 والمؤرخ في 10/ 3/ 1970

اجتمعت اللجنة بكامل أعضائها في الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء المصادف 1/ 4/ 1970 في ديوان وزارة التربية والتعليم وأقرت ما يلي:

أولا: تحديد المناطق التركمانية

1- تحديد المدارس للمناطق التي تسكنها أكثرية تركمانية عن طريق تشكيل لجان للقيام بهذه المهمة بأسرع وقت ممكن وعلى النحو التالي:

أ – لجنة محافظة كركوك وتؤلف من السادة:

1- الأستاذ فاتح مصطفى – المفتش الاختصاصي في تربية كركوك
2- السيد عبد العزيز محمود الدميرجي – مفتش تربية وتعليم كركوك
3- السيد عبد اللطيف بندر اوغلو– مدير ارشاد المنطقة الشمالية بكركوك

ب – لجنة محتفظة الموصل وتؤلف من السادة:

1- الدكتور ياسين عبد الكريم– الأستاذ في كلية الآداب بجامعة بغداد
2- الأستاذ حلمي عثمان– مدرس في كلية الآداب بجامعة بغداد
3- السيد خير الدين عبد اللطيف– مدير تربية وتعليم الموصل

ج – لجنة محافظة ديالى وتؤلف من السادة:

1- السيد عباس السيد علي – مدير التعليم الابتدائي
2- السيد خورشيد كاظم– مفتش تربية وتعليم الكرخ
3- السيد طارق عبد الباقي– اديب

د – لجنة محافظة أربيل وتؤلف من السادة:

1- السيد عبد العزيز محمود الدميرجي– مفتش تربية كركوك
2- السيد نشأت محمد صفوت– مفتش تربية أربيل
3- السيد عبد اللطيف بندر اوغلو– مدير ارشاد المنطقة الشمالية بكركوك

تقدم كل لجنة في كل محافظة تقريرا الى اللجنة المركزية لتبليغ وزارة التربية بذلك وإقرارها.

2- تقع المناطق التركمانية في أربع محافظات في الموصل واربيل وكركوك وديالى وتحدد في مناطق المحافظات المذكورة كما يأتي:

أ- الموصل - مركز المحافظة (منطقة نينوى) والقرى المجاورة لها ومدينة تلعفر والقرى المجاورة لها والقرى المجاورة لمدينة سنجار

ب- أربيل - مركز المحافظة فقط

ج- كركوك - مركز المحافظة واطرافها

د- ديالى - مركز مدينة خانقين وقصبة السعدية والقرى المجاورة لها ومندلي وأطرافها ومنصورية الجبل وقضاء المقدادية

وقد أرسلت لجنة تحديد المناطق التركمانية كتابها المرقم 1 بتاريخ 30 أيار (مايو) 1970 الى رئاسة لجنة الدراسة التركمانية في ديوان وزارة التربية والتعليم جاء فيه:

إشارة الى الأمر الوزاري المرقم 15601 في 23/ 4/ 1970

1- اجتمعت لجنة تحديد المناطق التركمانية في محافظة كركوك واستنادا الى الإحصائية المنظمة من قبل الهيئة التفتيشية في مديرية التربية والتعليم لمحافظة كركوك عند تثبيت المدارس الكردية بتاريخ 13/ 11/ 1969.

2- تقرر ان تكون المدارس المدونة في ادناه مشمولة بالدراسة التركمانية لوجود أكثرية تركمانية فيها:

أولا:

مدارس البنين في المركز		مدارس البنات في المركز	
1- الخاصة	2- المصلى	1- المركزية	2- النضال
3- الجمهورية	4- الشرقية	3- خديجة الكبرى	4- 14رمضان
5- القلعة	6- المحمدية	5- الكلمة	6- المصلى
7- العرقية	8- الرشيد	7- الراية	8- القلعة
9- الطاهرة	10- الفتوة	9- الطاهرة	10- الفتوة
11- المستنصرية	12- الوثبة	11- المعرفة	12- الكفاح
13- الحكمة	14- الأمين	13- كركوك	14- البشائر

-15 الغربية	-16 ابن سينا	-15 القورية	-16 الحرية
-17 التآخي	-18 الخالدية	-17 النجاح	-18 العزة
-19الكرامة	-20 تطبيقات دار المعلمين	-19النصر	-20السلام
-21التوحيد	-22 المنصور	-21المستنصرية المسائية	-22الثورة
-23 المركزية	-24 الأمل	-23 الفلاح	-24 الخالدية
-25 المرتقى	-26 تسعين	-25 المستنصرية نهاري	-26 تطبيقات
-27المتنبي	-28 محطة كركوك	-27 الزنابق	-28 القحطانية
-29 17 تموز	-30 الرسالة المسائية	-29 الرياحين	-30 قرطبة
-31 الثقافة المسائية	-32 تسعين المسائية	-31تسعين	-32 المساء

-33 فاطمة

ثانيا: استنادا الى الإحصائية المنظمة من قبل إدارات المدارس بموجب الأمر المرقم 9750 في 25/ 4/ 1970 الصادر من مديرية التربية والتعليم لمحافظة كركوك وزيارة بعض المدارس من قبل اللجنة تقرر ان تكون المدارس التالية الواقعة خارج مدينة كركوك مشمولة بالدراسة التركمانية لوجود أكثرية تركمانية فيها:

-1 مدارس القرى التابعة لقضاء مركز محافظة كركوك

مدارس البنين	مدارس البنات
-1 بلاوة الابتدائية	-1 بلاوة الابتدائية
-2 تازة الابتدائية	-2 تازة الابتدائية
-3 بشير الابتدائية	-3 بشير الابتدائية
-4 يايجي الابتدائية	-4 يايجي الابتدائية
-5 تركلان الابتدائية	-5 تركلان الابتدائية
-6 جرداغلو المركز	-6 كمبتلر الابتدائية

-2 مدارس مركز ناحية التون كوبري

مدارس البنين	مدارس البنات
-1 التون كوبري الابتدائية	-1 التون كوبري الابتدائية
-2 الاعتماد الابتدائية	

-3 مدارس مركز ناحية قرة حسن

مدارس البنين	مدارس البنات
-1 ليلان الابتدائية	-1 ليلان الابتدائية

-4 مدارس مركز قضاء طوز

مدارس البنين	مدارس البنات
-1 طوز الابتدائية	-1 طوز الابتدائية
-2 التقدم الابتدائية	-2 الخنساء الابتدائية
-3 النهضة الابتدائية	-3 روضة الأطفال في طوز
-4 النظامية الابتدائية	
-5 الفجر الابتدائية	

-5 مدارس القرى التابعة لقضاء طوز

مدارس البنين	مدارس البنات
-1 ينكجة طوز الابتدائية	-1 ينكجة طوز الابتدائية
-2 آمرلي الابتدائية	-2 آمرلي الابتدائية
-3 بسطاملي الابتدائية	-3 بسطاملي الابتدائية
-4 جرداغلو طوز الابتدائية	-4البو حسن الابتدائية
-5 بيراوجيلي الابتدائية	
-6 كوكب طوز الابتدائية	
-7 خاصة دارلي الابتدائية	
-8 عبود الابتدائية	

-6مدارس ناحية داقوق

مدارس البنين	مدارس البنات
-1 داقوق الأولى الابتدائية	-1 داقوق الابتدائية
-2 داقوق الثانية الابتدائية	
-3 امام زين العابدين	

-7مدارس قضاء كفري

مدارس البنين	مدارس البنات
-1 كفري الابتدائية	-1 كفري الابتدائية
	-2الشروق للأحداث

-8مدارس مركز ناحية قرة تبة

مدارس البنين	مدارس البنات
-1 قرة تبة الابتدائية	-1 قرة تبة الابتدائية
-2 صنديج الصغير الابتدائية	
-3 بيرة فقيرة الابتدائية	
-4 اش قرنان الابتدائية	

-9مراكز التربية الأساسية في محافظة كركوك

-1 مركز التربية الأساسية في تازة

-2 مركز التربية الأساسية في قرية تركلان

ثالثا: بالنظر لوجود عدد غير قليل من الطلاب والطالبات في المدارس المشمولة بالدراسة الكردية او العربية ولتعذر اجراء التبادل بين الطلاب والطالبات ترتأي اللجنة فتح مدارس مشمولة بالدراسة التركمانية للبنين والبنات في المناطق التالية:

مدارس البنين

أ- في منطقة اخي حسين لجميع الطلاب التركمان البالغ عددهم 203 طالبا ينقلون من مدارس مشمولة بالدراسة الكردية.

ب- في منطقة الإسكان لجميع الطلاب التركمان البالغ عددهم 111 من مدارس ازادي وبيرة ميردورزكاري المشمولة بالدراسة الكردية.

ج - في منطقة الماس لجميع الطلاب التركمان البالغ عددهم 195 طالبا من المدارس الماس وخولة للبنين والمشمولة بالدراسة العربية للأولى والثانية والكردية للثالثة.

د- في منطقة بهو البلدية لجميع الطلاب البالغ عددهم 150 من المدارس المشمولة بالدراسة العربية الى المدارس المشمولة بالدراسة التركمانية. ولغرض منع الازدحام الذي سيحصل في مدرسة العرفان فتح مدرسة جديدة للبنين في بناية مدرسة الرياحين للبنات وينقل اليها الطلاب العرب البالغ عددهم 114 طالبا من مدرسة العرفان للبنين.

مدارس البنات

هـ - فتح مدرسة للبنات مشمولة بالدراسة التركمانية في محلة بولاق لجميع الطالبات التركمانيات البالغ عددهن 104 طالبة في مدرستي نه ومز وقنديل المشمولتين بالدراسة الكردية.

و- فتح مدرسة للبنات مشمولة بالدراسة التركمانية في محلة امام قاسم لجميع الطالبات التركمانيات من مدارس هيوا وخانزاد وازادي للبنات وئاشتي وامام قاسم للبنات المشمولة بالدراسة الكردية.

2- بالنظر لسهولة نقل الطلاب والطالبات التركمان من مدرسة الى أخرى في الحالات التالية ترتأي اللجنة اجراء ما يلي:

أ- نقل الطلاب البالغ عددهم 97 طالبا من مدرستي العزة والرازي المشمولتين بالدراسة العربية الى مدرسة تطبيقات دار المعلمين المشمولة بالدراسة التركمانية.

ب- نقل الطالبات التركمانيات البالغ عددهن 182 طالبة من مدارس بيشكوتن وشيرين وسه ركوتن المشمولة بالدراسة الكردية الى مدرسة التهذيب للبنات المزدوجة معها وجعلها مشمولة بالدراسة التركمانية.

ج- نقل الطالبات التركمانيات البالغ عددهن 65 طالبة من مدرسة الأنوار

للبنات المشمولة بالدراسة العربية الى مدرسة السلام للبنات المشمولة بالدراسة التركمانية.

عبد اللطيف بندر اوغلو
مدير ارشاد المنطقة الشمالية

عبد العزيز دميرجي
المفتش المشرف في مديرية التربية والتعليم لمحافظة كركوك

فاتح مصطفى
المفتش الاختصاصي[154]

والمعروف ان اللجنة المؤلفة لمحافظة أربيل قد تمت إعاقة عملها من قبل محافظ أربيل آنذاك وتم استدعاء بعض مختاري المحلات والايعاز إليهم بتنظيم مضابط تفيد بعدم رغبة أمور أولياء الطلبة في الدراسة التركمانية وبذلك تم حرمانهم من هذا الحق.

أما لجنة الموصل فقد أجرت دراساتها في داخل مدينة الموصل وفي الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى وزارت تلعفر والرشيدية وقرة قويون وسلامية وشريخان وقرة يطاق وتيزخراب والعياضية ومحلبي وحتى قرى جبورة وخرالة وكثير محراب وقزيل قويو وخارينا وتوصلت الى تحديد 26 مدرسة لتكون مشمولة بالدراسة التركمانية.

اعمال لجنة التعليم التركمانية

عقد المؤتمر الثامن لنقابة المعلمين العراقية في بغداد بتاريخ 13 شباط (فبراير) 1970 وكان من مقرراته تشكيل لجنة للدراسة التركمانية وتم انتخاب المدرجة أسماؤهم ادناه لعضوية اللجنة:

1- قاسم يحيى الرجب - كركوك
2- امجد بهاء الدين-كركوك
3- عزالدين عبدي-كركوك
4- صلاح محمد نوري-كركوك
5- حلمي احمد اقصو-كركوك
6- سعاد محمد سعيد-كركوك
7- مقداد محمد-كركوك
8- عبد الكريم جمال-كركوك
9- مهدي خورشيد-كركوك
10- مصطفى كمال احمد-كركوك

154 كتاب لجنة تثبيت الدراسة التركمانية في المناطق التركمانية رقم 1 بتاريخ 30 أيار (مايو)1970 الى وزارة التربية والتعليم

-11كاظم خورشيد-كركوك
-12محمود جمال-كركوك
-13 جاسم قاسم-كركوك
-14 علي غالب جمعة-كركوك
-15 نجم الدين احمد مختار-كركوك
-16 إسماعيل غالب
-17 أنور كوثر معروف-
-18كمال نوري علي-كركوك
-19فؤاد عثمان- كركوك
-20 احمد عزيز-كركوك
-21عمر موفق شفيق-ديالى
-22 يونس احمد-كركوك
-23 يونس قادر-أربيل
-24حامد عبد الكريم-بغداد
-25نجدت عمر علي-كركوك
-26صباح رشاد-كركوك[155]

وقد أصدر المؤتمر توصياته بشأن الدراسة التركمانية وجاء فيها:

1- تشكر اللجنة مجلس قيادة الثورة على بيانه التاريخي حول منح الحقوق الثقافية للمواطنين التركمان ونثمّن هذه الخطوة التي هي تنفيذ حي لواقعية ثورة 17 تموز المباركة.

2- توصي اللجنة بالإسراع بتشكيل لجنة لتأليف الكتب باللغة التركمانية والإسراع بطبعها وتوزيعها على المدارس وتهيئة وسائل الايضاح.

3- فتح دورات للمعلمين والمعلمات لإعدادهم اعدادا كاملا لخذا الغرض وتدريسهم طرق تدريس اللغة التركمانية.

4- الإسراع بتشكيل لجان في المحافظات التي تطبق فيها الدراسة التركمانية في مديرية التربية والنقابة الفرعية لإجراء مسح ودراسة شاملة بالنسبة الى تطبيق هذه الدراسة.

5- تقوية مديرية الدراسة التركمانية ودعمها لتستطيع أن تؤدي واجبها بأفضل وجه.

6- العمل لإعطاء الاجازات الدراسية للمعلمين التركمان وتهيئة كوادر تعليمية عن طريق الزمالات والمنح الدراسية والبعثات العلمية بغية تنمية مؤهلاتهم وخبراتهم في الحقول الأدبية والفنية.

7- عقد مؤتمر عام للمعلمين التركمان في الجمهورية العراقية بإشراف نقابة المعلمين

155 مجلة ايشيق، العدد 9، كركوك 2008.

المركزية في العطلة الصيفية في محافظة كركوك؟

8- اشراك المعلمين التركمان في المؤتمرات العربية والدولية.

9- تدريس أصول اللغة التركمانية في المعاهد التي تفتح في المناطق التركمانية.

10- التعاون مع وزارة الاعلام لتقديم دروس نموذجية باللغة التركمانية في محطات التلفزة.

11- مساعدة المعلمين التركمان على طبع مؤلفاتهم.

12- تسمية المدارس المشمولة بالدراسة التركمانية بأسماء تركمانية.

13- فتح معاهد وكليات في محافظة كركوك حسب الحاجة والامكانية.[156]

وقد بادرت مديرية التربية والتعليم في محافظة كركوك إلى اصدار قرار بتبديل أسماء بعض المدارس المشمولة بالدراسة التركمانية كما يلي:

1- مدرسة العرفان للبنين إلى بيلكي

2- 17 تموز للبنين إلى اون يدي تموز

3- الشرقية للبنين إلى هجري ددة

4- الرشيد للبنين إلى طوب قابو

5- التآخي للبنين إلى قارداشلق

6- المثنى للبنين إلى يورداقول

7- الزنابق للبنات إلى بيرلك

8- 14 رمضان للبنات إلى اون دورت رمضان

9- السلام للبنات إلى فضولي

10- الكفاح للبنات إلى محمد صادق

كما تقرر فتح ثلاث مدارس مشمولة بالدراسة التركمانية هي بولاق وقرة التون ويورد.[157]

وقد تشكلت في هذه الفترة لجنة مختصة لإعداد الكتب والمناهج للمدارس المشمولة

156 مجلة الاخاء، نادي الاخاء التركماني، بغداد السنة العاشرة، العدد 9-10، شباط 1971.

157 مجلة الاخاء، نفس العدد.

بالدراسة التركمانية وقد بعثت بنتائج أعمالها إلى مديرية التربية في كركوك وإلى وزارة التربية والتعليم في بغداد. وقد تشكلت اللجنة من كل من:

-1 عزالدين عبدي- مدير مدرسة، رئيسا
-2 رشيد كاظم بياتلي- مدير مدرسة وأديب، عضوا
-3 محمد خورشيد الداقوقي، معلم، باحث وكاتب، عضوا

وقد قررت اللجنة إعداد هذه الكتب فورا:

-1 الالفباء باللغة التركمانية للصفوف الأولى
-2 كتاب القراءة للصفوف الثانية
-3 كتاب القراءة للصفوف الثالثة
-4 كتاب القراءة للصفوف الرابعة

تأخر اعداد هذه الكتب لفترة معينة، إلا أن مديرية التربية في محافظة كركوك وبدعوى تنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة في هذه الاثناء قد بادرت إلى تغيير أسماء بعض المدارس وكما يلي:

-1 المركزية للبنات إلى صونة كولي
-2 النضال للبنات- آوجي
-3 الفضيلة للبنات- يلدز
-4 الطاهرة للبنات- آنالق
-5 الفتوة للبنات- يدي قيزلر
-6 عرفة للبنات- بابا كركر
-7 البشائر للبنات- شانلي
-8 النجاح للبنات- جاليشقان
-9 العزة للبنات- ايشيق
-10 النصر للبنات- موطلو
-11 المستنصرية المسائية- اماج
-12 الغربية للبنات- بايراق
-13 المستنصرية الصباحية للبنات- ايدينلق
-14 الفلاح للبنات- آيدن ئه و

15- الخالدية- باشاران
16- التطبيقات للبنات- وطن
17- القحطانية للبنات- اون دورت تموز
18- الرياحين للبنات-جيجكلر
19- قرطبة للبنات- وارلق
20- العفة للبنات- سيوكي
21- التهذيب للبنات- الماز
22- الخنساء للبنات- كولتور
23- الشروق للبنات- كون دوغان
24- الخاصة للبنين- حاصة صو
25- الطاهرة للبنين- اغالق
26- الثقافة المسائية للبنين- اولوس
27- الفتوة للبنين- شاطرلو
28- المستنصرية للبنين- كاورباغي
29- الوثبة للبنين- عدالت
30- الحكمة للبنين- ياناراداغ
31- الأمين للبنين- دوغرولوق
32- الغربية للبنين- صاري كهية
33- ابن سينا للبنين- جريت ميداني
34- الخالدية للبنين- تعليم تبة
35- التطبيقات للبنين- باريش
36- التوحيد للبنين- كنجلك
37- المركزية للبنين- اوغور
38- المتنبي للبنين- آق طاش
39- الرسالة المسائية للبنين- طاش كوبري
40- الطليعة للبنين- أره نلر
41- الاعتماد للبنين- كووه ن
42- التقدم للبنين- ايلري

-43 النهضة للبنين- قالقنما

وفي طوز خورماتو:
-44 النظامية للبنين- آق صو
-45 الفجر للبنين- شفق
-46 الاخاء للبنين- قارداشلق

داقوق:
-47 داقوق للبنين- ايلخانلي

كفري
-48 كفري للبنين- ظفر

كما اوعزت مديرية التربية والتعليم لمحافظة كركوك الى إدارات المدارس المشمولة بالدراسة التركمانية لإيداع ثمانية من الأناشيد التي اجيزت من قبل لجنة فحص الأناشيد في المديرية المذكورة الى معلمي النشيد في مدارسهم لغرض تدريب الطلبة مع تسجيلها في السجلات الخاصة، وهي:

-1 قارغا ايلة تيلكي - اعداد جلال وندي
-2 وطن - =
-3 جنطام - =
-4 اوكرنجي جاليش - =
-5 طوبراق - اعداد إسماعيل سرت توركمن
-6 اند اولسون - =
-7 بز توركمانز - =
-8 داغ باشيني دومان المش - اعداد رشيد كاظم بياتلي[158]

محضر التوصيات الثانية

وفي الدورة الثانية للمؤتمر الثامن والتي عقدتها نقابة المعلمين العراقية في بغداد بتاريخ

158 مجلة الاخاء، السنة العاشرة العدد 9-10.

17 شباط (فبراير)1971 . وفي الجلسة الختامية قدمت لجنة الدراسة التركمانية دراسة تتعلق بتوصياتها السابقة معربة عن الأسف لعدم الأخذ بأغلبية التوصيات المذكورة لحد تاريخه، وعلاوة على تكرار توصياتها السابقة فقد قدمت مقترحات جديدة ضمّنتها بعض التوصيات.

وفيما يلي نص المحضر:

اجتمعت لجنة الدراسات التركمانية بتاريخ 17-2-1971 في النقابة المركزية في بغداد وناقشت التوصيات المتخذة في الدورة الأولى وتبين لها بأن معظم التوصيات المتخذة في الدورة الأولى لم تنفذ او تطبق، لذا أكدت على التوصيات المتخذة قبلا بالإضافة إلى الفقرات التالية:

1- مفاتحة الجهات المختصة للإسراع في انجاز طبع كتاب الالفباء التركماني الذي ما زال مودعا لدى مطبعة الجمهورية منذ أكثر من ستة أشهر.

2- مفاتحة مركز وسائل الايضاح في مديرية الشؤون الفنية العامة لتهيئة وسائل الايضاح اللازمة للدراسة التركمانية.

3- التأكيد على فتح دورات للمعلمين والمعلمات لإعدادهم اعدادا كاملا لهذا الغرض وتدريسهم طرق تدريس اللغة التركمانية.

4- التأكيد على تقوية مديرية الدراسات التركمانية واسناد المسؤولية فيها الى عناصر كفؤة ونشطة ومخلصة.

5- تعيين معاونين لمدراء التربية والتعليم للدراسة التركمانية في المحافظات المشمولة بالدراسة التركمانية.

6- اصدار نشرة شهرية باللغة التركمانية في فرع كركوك ونشر مقالات تربوية باللغة التركمانية في مجلة الأجيال وجريدة صدى الأجيال.

7- التأكيد على العمل لإعطاء الاجازات الدراسية للمعلمين التركمان وتهيئة كوادر تعليمية عن طريق الزمالات والمنح الدراسية والبعثات العلمية بغية تنمية مؤهلاتهم وخبراتهم في الحقول الأدبية والفنية والعلمية.

8- التأكيد على عقد مؤتمر عام.

9- اشراك المعلمين التركمان في المؤتمرات العربية والدولية.

-10 تدريس أصول اللغة التركمانية في كلية الآداب في الجامعات العراقية.

-11 التعاون مع وزارة الثقافة والإرشاد لتقديم دروس نموذجية باللغة التركمانية من محطات التلفزيون في الجمهورية العراقية.

-12 مساعدة المعلمين التركمان على طبع مؤلفاتهم.

-13 تسمية المدارس المشمولة بالدراسة التركمانية بأسماء تركمانية، وعدم حصر ذلك على محافظة كركوك فقط، حيث حرمت بقية المحافظات من هذه الحقوق. وان استبدال أسماء المدارس في محافظة كركوك يعد ضئيلا جدا ولم يستبدل من أصل 192 مدرسة مشمولة بالدراسة التركمانية سوى 16 مدرسة.

-14 التأكيد على وجوب تنفيذ القرارات المتخذة في الدورة الأولى من المؤتمر الثامن من قبل اللجنة.

-15 فتح معاهد وكليات في محافظة كركوك حسب الحاجة والامكانية.[159]

اتحاد الادباء التركمان

ولغرض تنفيذ القرارات المتخذة بهذا الشأن فقد تقرر انشاء اتحاد الادباء التركمان

وقد اجتمعت نخبة من المفكرين والادباء التركمان لغرض تأسيس الاتحاد وأصدرت بيانها الخاص بتأليف الهيئة المؤسسة لاتحاد ادباء التركمان في العراق- التيار القومي- والذي نشر في جريدة الثورة البغدادية في العدد 464، السنة الثانية في 6 آذار (مارس) 1970 جاء فيه:

انطلاقا من الخطوة التقدمية المباركة التي اعلنها مجلس قيادة الثورة بتأسيس اتحاد للأدباء التركمان يكون مرتبطا باتحاد الادباء العراقيين، وايمانا من الادباء والشعراء والكتاب والمثقفين التركمان بضرورة التكاتف وبذل الجهود لإعلاء شأن الثقافة والأدب في وطننا العزيز، العراق وضرورة فتح آفاق جديدة أمام الدب التركماني لينهل من التراث الفكري العربي والعالمي وتطبيقا لبيان مجلس قيادة الثورة المذكور فقد انبثقت الهيئة المؤسسة للاتحاد من السادة التالية أسماؤهم أدناه وقد أعدت الهيئة

159 مجلة الاخاء، نادي الاخاء التركماني السنة العاشرة، العدد 11، بغداد، مارت 1971.

المؤسسة النظام الداخلي للاتحاد وقدمت صباح الخميس 5/ 3/ 1970 طلبا إلى وزارة الداخلية لإجازة الاتحاد.

الهيئة المؤسسة للاتحاد:

-1 الدكتور ياسين عبد الكريم- أستاذ في كلية الآداب
-2 عبد الحكيم مصطفى- معلم متقاعد وأديب
-3 الدكتور أنور علي- مدير أنهار بغداد وأديب
-4 عبد الله خليل برده نه- مدير الإدارة والذاتية في مديرية المساحة العامة- كاتب وأديب
-5 حلمي عثمان- أستاذ في الجامعة المستنصرية
-6 خورشيد كاظم البياتي- مفتش في وزارة التربية
-7 حبيب الهرمزي- مدير الحقوق في ديوان الأوقاف- صحفي
-8 احسان صديق وصفي- رئيس ملاحظين في وزارة النفط
-9 شاكر صابر الضابط- عقيد متقاعد ومؤلف
-10 وحيد الدين بهاء الدين- موظف في وزارة التربية والتعليم- بكالوريوس في اللغة العربية
-11 جمال عز الدين- حقوقي، معلم جامعي وكاتب
-12 سيد محمود سيد علي فلك اوغلو- أحد منتسبي وزارة الصحة- شاعر
-13 مراد عطا الله رشيد- بكالوريوس في الزراعة- شاعر [160]

واثناء اجراء التحضيرات فقد عقد اجتماع في مقر نادي الاخاء التركماني ببغداد حضره ممثلون من وزارة الثقافة والإرشاد. وكانت رسالة الوزارة في الاجتماع واضحة جدا. وهي أن الهيئة المشكلة للاتحاد وهيئة مجلة صوت الاتحاد التي ستصدر يجب أن تكون مختلطة، بمعنى ألا تضم ممثلي الرأي التركماني الحر فقط وإنما يجب أن تضم موالين للحكومة ولحزب البعث أيضاً.

وعندما رفض الجانب التركماني ذلك وتقدم بطلبه الخاص لإجازة الاتحاد فقد تم تنظيم اجتماع آخر في احدى مقرات حزب البعث، وتحديدا في عمارة" الحياة" الكائنة قرب

160 مجلة ايشيق، العدد 9، كركوك 2003، ص.3.

القصر الجمهوري وترأس الجلسة مرتضى الحديثي ممثلا عن الحزب، بينما اشترك من الجانب التركماني كل من الدكتور مردان علي رئيس نادي الاخاء التركمان آنذاك والدكتور أنور علي والدكتور رضا الدميرجي وعبد القادر سليمان وحبيب الهرمزي.

ولما رفض الوفد التركماني دعوات الاستكانة لطلبات حزب البعث عمدت السلطات إلى تأسيس هيئة جديدة من أنصارها، وتمت مقاطعة اعمال هذا الاتحاد المسخ من قبل الأكثرية الساحقة من ادباء التركمان.[161]

وقد تم رفض القرارات التعسفية التي اتخذتها السلطات لإفراغ محتوى قرار إقرار الحقوق الثقافية، وتوالت الخطط الرامية إلى غلق المدارس المشمولة بالدراسة التركمانية والسيطرة على اتحاد الادباء ومجلة صوت الاتحاد إلى جانب جريدة يورد الصادرة.

وقد أعرب المواطنون التركمان عن سخطهم ورفضهم لهذه الإجراءات باجتماعات شعبية وتوجت بالإضراب الطلابي الشامل للطلبة التركمان في كركوك والمحافظات وبغداد والذي جوبه بإجراءات قاسية من قبل سلطات البعث.[162]

المدارس التركمانية تفتح من جديد

في عام 1991 وبعد حرب الخليج إثر غزو الكويت أعلنت المنطقة الآمنة في الشمال العراقي، وحينئذ بدأت بعض المدارس التركمانية تفتح أبوابها في أربيل وكفري بجهود مبذولة من قبل قوى المعارضة التركمانية.

وعندما انهار حكم البحث بعد غزو العراق في عام 2003 بدأ التركمان بفتح مدارسهم التي تدرّس اللغة التركية وبدأ استخدام الحروف التركية الحديثة (اللاتينية) بدل الحروف القديمة التي كانت مستعملة في العهد العثماني والتي كانت مفروضة على التركمان في العهود السابقة.

161 حبيب الهرمزي، مذكرات صحفي تركماني، منشورات وقف كركوك، إسطنبول 2016، ص. 221-222.

162 يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه المواضيع وصور المراسلات الرسمية لسلطات النظام ومديرية الأمن في كتابنا الموسوم ذ تاريخ النضال السياسي لتركمان العراقّ، من منشورات وقف كركوك، إستانبول 2020.

وعندما بدأ اعداد هذا الكتاب للصدور فإن المدارس الأساسية (أي التي يجري التدريس فيها باللغة التركية بصورة كاملة) وتلك المسماة بالمدارس المشمولة (أي التي تدرّس اللغة التركية إلى جانب المفردات الدراسية الأخرى التي تدرّس بالعربية) على الوجه التالي.

المدارس الابتدائية

1- آق صو	2- آكطاش
3- آق قويونلو	4- التون كوبري
5- الشهيد احمد هاجر اوغلو	6- شهيد صدر
7- المسجد الأقصى	8- المصلى
9- اوجي	10- اوغوز
11- ايدنلق	12- ايشيق
13- باريش	14- بكلر
15- بولاوة	16- بيرلك
17- تلعفر	18- توركمن قيزي
19- جاليشقان	20- حريت
21- خاصة صو	22- محمد قورقماز
23- صاري كهية	24- طوب قابو
25- ظفر	26- عدالت
27- فاطمة آنا	28- فضولي
29- فنر	30- قارداشلق
31- قيشلة	32- قورتولوش
33- كركوك	34- كوبري شهيدلري
35- كوركور بابا	36- كول
37- كونش	38- لالة كولي
39- محمد صادق	40- محمد عزت خطاط
41- مختار اوغلو	42- هجري ددة
43- وحيد الدين بهاء الدين	44- يدي قيزلر

45- يلدرم
46- يورغان تبة
47- 16 اغسطوس
48- 28 مارت
49- علي شاهين موسوي
50- التونجا

المدارس المتوسطة

1- ابن الأثير للبنين
2- باريش للبنين
3- تيسين شهيدلري للبنين
4- شاطرلو للبنين
5- الشهيد الصدر للبنين
6- دوغوش للبنات
7- يني شفق للبنات
8- مصلى للبنات

المدارس الثانوية (من الصفوف 1-6)

1- اوزون يول للبنين
2- بارلاق للبنين
3- جاغداش للبنين
4- سلطان اوزبك للبنين
5- باريش للبنين
6- يحياوة المختلطة
7- آقار صو للبنات
8- قورية للبنات
9- رافدين للبنات
10- اولكر للبنات
11- نازلي للبنات
12- ايبك يولو للبنات
13- باريش للبنات

المدارس الإعدادية (الصفوف 4،5،6)

1- الشهيد عبد الله عبد الرحمن
2- الصدر
3- يايجي للبنين
4- السياب للبنين
5- جيهان للبنين
6- الشهيد إبراهيم إسماعيل
7- الواسطي للبنين
8- تازة للبنين
9- توركمن ئه وي للبنين
10- المثنى للبنين
11- الهدى للبنات
12- مانوليا للبنات
13- قونجا كول للبنات
14- كلية كركوك للبنات
15- الشهباء للبنات
16- نور العراق للبنات
17- السلامة للبنات
18- أسماء بنت أبي بكر للبنات

كما أن هناك ثلاث مدارس مهنية وهي قرة التون، والتآخي للصناعة والزهراء للبنات.

وإلى جانب المدارس الأساسية أعلاه والبالغ عددها 92 مدرسة فهناك 118 مدرسة أخرى مشمولة بالدراسة التركية أي أنها تدرس اللغة التركية إضافة إلى المفردات الأخرى التي يبقى تدريسها بالعربية.

وعلاوة على المدارس التي تم ذكرها في كركوك فهناك في أربيل عشرة مدارس ابتدائية واثنتان متوسطة واثنتان ثانوية.

وفي طوز خورماتو هناك مدرسة ابتدائية واحدة و35 مدرسة مشمولة بتدريس اللغة التركية، أما في كفري فهناك مدرسة ابتدائية واحدة وأخرى متوسطة، بينما توجد ثلاث مدارس مشمولة في ديالى.

أما في تلعفر التي شهدت أقسى المصاعب، فقد تمت إعادة فتح مدرسة واحدة وتستمر الاستعدادات لفتح مدارس أخرى حسب الطلب، في حين أن هناك أربع مدارس ثانوية في الرشيدية ومدرسة متوسطة في المحلبية.

خاتمة

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو عما إذا كان الخطاب السياسي التركماني قد وصل إلى أذهان الجمهور العراقي بمختلف قومياته. وقد كثر الحديث عن التعتيم الذي لحق بالقضية التركمانية وحجب الرؤية التركمانية من أن تصل إلى طاولة النقاش أو إلى صناع القرار السياسي.

كيف ينظر التركمان إلى مختلف القضايا العراقية وكيف يقيمون الأزمات والمشاكل التي تحيط بواقعهم الجغرافي والقومي والسياسي.

إن الحركة التركمانية الأصيلة مجردة من الحسابات الضيقة والمصالح الآنية وقد اختطت لها حيزا من الواقع المعاش وأثبتت على مر العقود ثباتها في خطابها السياسي وتوارثها الإرث العقائدي الصحيح والذي نبذ مقومات المصالح الآنية والطفولة السياسية.

لقد نهجت الحركة السياسية هذا النهج الصائب منذ نشوء الدولة العراقية وعاهدت زعماءها ومنظريها على السير بثبات على هذه الخطى وتمثلت منذ ما يقرب من خمسة وأربعين عاما في حركة سياسية جامعة تمثلت تحت مظلة «نادي الإخاء التركماني» الذي تأسس كحركة فكرية وسياسية استظل بها التركمان ومثقفوهم وجماهيرهم الحاشدة ونظمت التوجه الفكري والسياسي العراقي التركماني.

إن مفاهيم الحركة السياسية والفكرية لتركمان العراق يمكن تلخيصها في ثوابت فكرية أساسية أصبحت نبراسا للحركة التركمانية التي تبنت الحل العراقي وأخلصت في كل مفاهيمها للدولة العراقية وميزت بين تسلط الحكومات وبين قدسية الدولة وبقائها كما

ميزت بين الحركات الشوفينية والقهرية لبعض الحركات السياسية وبين مجمل الشعب العربي أو الكردي اللذين شاطرا التركمان أحزانهم وأفراحهم وتطلعاتهم.

إن هذه الثوابت الفكرية والسياسية يمكن أن تتلخص في مباديء الحركة الفكرية والسياسية التي بشر بها الأوائل واحتضنتها الأجيال الشابة وهي ثوابت نأمل أن تمد جسور الثقة والتواصل بين أبناء الشعب العراقي الواحد بمختلف قومياته ومذاهبه وطوائفه ويمكن تلخيص ذلك بالدعوة الفكرية والسياسية المسماة بالميثاق التركماني.

الميثاق التركماني

مقدمــة:

مرت القضية العراقية على وجه العموم بمرحلة عصيبة أفرزتها مخلفات الأنظمة الديكتاتورية المتعاقبة وضرورات النضال المصيري ضد هذا القهر والتسلط الذي عانت منه جميع مقومات المجتمع العراقي. وبالرغم من الإفادة الصريحة والقاطعة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعلن في العاشر من شهر كانون الأول (ديسمبر) عام 1948 في ضمان الحرية وحق العيش الكريم لكل فرد في المجتمع الدولي، فان مباديء هذا الإعلان لم تنعكس للأسف على مجريات الأمور في العراق منذ عقود عديدة.

ويشهد التاريخ المعاصر وقوف التركمان ضد الأنظمة التبعية والديكتاتورية ولذلك فقد عانى التركمان العراقيون الأمرين من تسلط حكومات العهد الملكي ومحاولاتها الرامية إلى تهميش الدور التركماني في القرار السياسي للدولة العراقية بالرغم من العهد الاجتماعي الذي قطعته الدولة العراقية على نفسها من استيزار الشخصيات التركمانية في الحكومات الأولى والتعهد الرسمي الذي قطعته بالاعتراف بالقوميات العربية والكردية والتركمانية إزاء عصبة الأمم كشرط مسبق للاعتراف باستقلالها في الثلاثين من أيار (مايو)1932.

وقد توالت حركات التنكيل بالمواطنين التركمان منذ إنشاء الدولة العراقية واستبيحت المدن التركمانية أكثر من مرة في العهد الجمهوري وحتى في ظل الحماية الغربية للشمال العراقي والحكومات التي تعاقبت على الحكم بعد ذلك، كما أن تطلع التركمان العراقيين قد جوبه بتنكيل منظم بعد عام 2003 أيضا الى درجة أنهم قد تعرضوا الظلم من تعرضوا معهم سابقا للظلم. إلا أن المواطنين التركمان لم يعمدوا إطلاقا إلى التخلي عن

شعورهم العميق بالمواطنة العراقية واستمروا بالتواصل مع العرب والأكراد والكلدو آشوريين لبناء المجتمع الناضج التواق إلى الحرية والعيش الكريم وآمنوا بضرورة التعايش الأمثل بين هذه القوميات.

1- التوجه العقائدي للحركة التركمانية:

الحركة التركمانية حركة سياسية حضارية تؤمن بمباديء الدين الإسلامي السامية وتعمل من أجل رفعة الشعب التركماني في العراق وجميع القوميات العراقية الأخرى، وهي حركة قومية تؤمن بالتعايش الأمثل وترفض التوجهات العرقية التي تدعو إلى الاستعلاء وتغليب سمو أية قومية على القوميات الأخرى.

والحركة التركمانية حركة قومية جامعة لا تعترف بالتمايز الطبقي ولا بتغليب النزعات الطائفية والإقليمية والمحلية والإقطاعية فهي نسيج حضاري لتآلف التركمان في مختلف مدنهم وقراهم وعلى اختلاف توجهاتهم وتحتضن جميع المواطنين التركمان وتقودهم إلى التآلف والأخوة مع أبناء الشعب العراقي.

والميثاق التركماني مظلة واسعة لمختلف الشرائح التركمانية بطبقاتها الاجتماعية والفكرية ويمثل أيديولوجيا الترابط الفكري ضمن التوجهات المصيرية لجميع المواطنين التركمان.

2- نظرة المواطنين التركمان إلى المواطنة العراقية:

إن المواطنين التركمان العراقيين قد تبنوا منذ نشوء الدولة العراقية هذه البلاد وطنا واستمر نضالهم السياسي للرقي بالدولة رغم أن الحكومات المتعاقبة لم تر بأسا في الإجهاز على حقوقهم وسلب مكتسباتهم والحيلولة دون وصول مثقفيهم ونشطائهم إلى سدة القرار في الحكم العراقي.

وقد سجل العراقيون للمواطنين التركمان تمسكهم بالأرض العراقية فهم لم يفرطوا بهذه الأرض ولم ينحازوا إلى الحركات الانفصالية أو الشعوبية التي تعود بالضرر على التماسك العراقي، ولم يسجل على التركمان أية هجرة جماعية رغم شدة التنكيل والقهر التي تعرضوا لها في العقود الأخيرة من القرن الماضي.

يود المواطنون التركمان أن يعلنوا بأنهم لا يرضون المساس بوحدة الأراضي العراقية ويعتبرون التراب العراقي من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب وحدة متماسكة يجب الدفاع عن قدسيتها. وإذ يشعر المواطنون التركمان بهذا الانتماء فأنهم يدعون كل المواطنين العراقيين على مختلف قومياتهم وميولهم وطوائفهم للالتفاف حول هذا المفهوم والاتفاق على الضوابط المصيرية للحفاظ على وحدة التراب العراقي.

3- نظرة المواطنين التركمان إلى مسألة القوميات العراقية:

يرى التركمان أن العراق بلد متعدد الأعراق والطوائف والأديان والثقافات ولا يعتبرون ذلك سببا من أسباب الشقاق، بل فرصة تاريخية وتميزا يجب الحفاظ عليه. ومن ثم فأن التركمان يعتقدون أن نجاح ورقي العراق يكمن في الحفاظ على هذه الخصوصية الفريدة من خلال مشروع متكامل ينظر إلى أبناء جميع القوميات والطوائف العراقية كمواطنين من الدرجة الأولى وشركاء في الوطن الواحد.

ويرى التركمان أن اختيار نظام الحكم في عراق حر ديمقراطي موحد يجب أن يكون بالاحتكام إلى كل العراقيين وبكامل إرادتهم الحرة دون تهميش قومية أو طائفة ودون تضخيم دور أية فئة على حساب الأخرى بسبب من الأوضاع الاستثنائية، ويرى التركمان أن أي حل لا يستند على مباديء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولا يتمسك بمباديء هذا الإعلان سيكون حلا مرحليا تقتضيه ظروف المرحلة الانتقالية ولا يعبر عن ضمير كامل الشعب العراقي.

إن المواطنين التركمان يعبرون عن احترامهم الكامل للقرار العراقي الشامل والذي يجب أن يضمن للقوميات العراقية دون استثناء التمتع بنفس الحقوق والاضطلاع بنفس الواجبات في المناطق التي يعيشون فيها على أن يجري تطبيق هذه المفاهيم إثر الحصول على نتائج إحصاء سكاني نزيه ودقيق بإشراف الأمم المتحدة.

إن التركمان العراقيون يبشرون بعراق واحد موحد ديمقراطي تعددي برلماني يجري فيه تداول السلطة بانتخابات حرة ونزيهة وفق المعايير الدولية ولا يأخذ بالمعايير الاثنية في توزيع السلطة، بل وفق مقومات الكفاءة والخبرة والرؤية الواضحة في الخدمة العامة.

ولكن التركمان لا يمانعون في حلول تضمن للقوميات العراقية ممارسة حقوقها القومية

والثقافية والإدارية وفق أسس تعتمد الحكم الذاتي المحلي أو أسس اللامركزية أو أية حلول تنظيمية أخرى بشرط أن ينعكس هذا القرار تلقائيا على حق الشعب التركماني في تمتعه بنفس الحقوق بدون استثناء أو تمييز.

إن المواطنين التركمان وهم ينادون بهذه المباديء يعون بشكل كامل خطل السياسات الانتقائية التي تغلب مصالح فئة على أخرى أو التي ترمي إلى تخوين فئة أو قومية، ويتعهدون بعدم الوقوع في هذا الخطأ، ويتطلعون إلى اعتماد أبناء القوميات الأخرى لنفس المفهوم إزاء أبناء القومية التركمانية في العراق.

4- نظرة الحركة التركمانية إلى قضايا الأمة العربية:

ترى الحركة التركمانية في الأمة العربية رافدا حضاريا مهما أغنت الثقافة التركمانية وارتوت منها وقد نسج التاريخ المشترك ومقتضيات الحياة المشتركة تمازجا فكريا وإنسانيا مع أبناء الأمة العربية، وكان من مظاهر هذا التواصل شعور المواطنين العراقيين التركمان بآمال إخوتهم العرب وآلامهم وتواصلوا معهم في قضاياهم المصيرية وعلى مقدمتها قضية فلسطين التي اعتبرتها الحركة التركمانية في أولويات اهتماماتها المصيرية باعتبارها قضية عربية وإسلامية وإقليمية.

تؤيد الحركة التركمانية حق الشعب الفلسطيني في نيل كامل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة الموحدة بعاصمتها القدس الشريف، وحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام وأمن في منطقة الشرق الأوسط، كما تؤيد جميع تطلعات الأمة العربية في تواصلها الفكري والإقليمي وتعتبر أن نجاح الأمة العربية في تحقيق أهدافها في التحرر وإرساء المفاهيم الديمقراطية بحسب الأنظمة التي تقبل بها شعوب المنطقة سيكون له الأثر الفعال في نشر الأمن والاستقرار في المنطقة ويعود بالخير على أمن وطمأنينة الشعوب التي تقطن منطقة الشرق الأوسط.

تؤيد الحركة التركمانية تعزيز جهود الجامعة العربية لما فيه ضمان أمن واستقلال الدول العربية وتضامنها الإقليمي وتدعو الجامعة العربية في الوقت نفسه إلى التواصل مع الشعوب التي تقطن في المنطقة والى مد جسور التواصل الفكري والحضاري مع المواطنين التركمان وفق مباديء الجامعة العربية وتطبيقا لمقررات الأمم المتحدة القاضية بتحريم جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان القاهرة لمناهضة العنصرية لعام 2001.

وتدعو الحركة التركمانية جميع الأخوة العرب العراقيين إلى مد الجسور الثقافية والفكرية مع المواطنين التركمان والى الاستفادة من النتاج الفكري والثقافي للشعب التركماني بترجمة الكتب الفكرية والأدبية التركمانية إلى اللغة العربية، والى تنظيم الندوات الدورية الفكرية باشتراك المثقفين العرب والتركمان وتسهيل إطلاع المواطنين العرب على الفكر التركماني والأدب والفولكلور والموسيقى التركمانية على جميع الأصعدة.

5- نظرة الحركة التركمانية إلى تطلعات الشعب الكردي:

تعتبر الحركة التركمانية تطلعات الشعب الكردي في العراق تطلعات مشروعة تؤدي إلى تقوية التضامن الفكري والإيديولوجي العراقي بدون أية تأثير سلبي عليه. وترى الحركة التركمانية أن المواطنين الكرد العراقيين عنصر هام وحيوي في الدفاع عن مكتسبات الشعب العراقي برمته، وأن الشعب الكردي شعب عريق جدير بالاحترام وله كامل الحق في نيل حقوقه السياسية والثقافية والقومية المشروعة بما في ذلك إدارة شؤونه بنفسه ضمن عراق حر ديمقراطي موحد.

والحركة التركمانية حركة رديفة وموازية للحركة الكردية لا تعاديها ولا تسمح بالحط من قدرها وتنتظر في الوقت نفسه عين التوجه الحضاري من القيادات السياسية الكردية في احترام الخصوصية التركمانية وتأييد حقوق الشعب التركماني في العراق لنيل تطلعاته السياسية والثقافية والقومية دون تغليب عنصر على آخر وفي نطاق تضامن وتعاون مشترك يعود بالخير على الشعبين التركماني والكردي في العراق.

إن الحركة التركمانية تدعو القيادات السياسية الكردية وجميع منظمات الحركة الكردية السياسية والثقافية والفكرية إلى حوار واضح وبناء يستند على الاحترام المتبادل ويرفض التسلط واحتكار الحقوق على حساب المواطنين الآخرين.

إن هذين الشعبين يمكن لهما بالتعاون مع الكلدو آشوريين القاطنين في الشمال العراقي والمواطنين العرب في جميع أنحاء الوطن العراقي أن يضعوا لبنة صرح حضاري يمثل نموذجا للتمازج والتعايش السليم في منطقة الشرق الأوسط.

6- نظرة الحركة التركمانية إلى نظام الحكم في العراق:

يرى التركمان أن شكل النظام العراقي يجب أن يقرره الشعب العراقي على ألا يكون

نظاما تسلطيا شموليا فقد رفض التركمان شأنهم في ذلك شأن القوميات العراقية الأخرى الأنظمة الديكتاتورية والشمولية، وتدعو الحركة التركمانية إلى التمسك بالنظام الديمقراطي والى التداول السلمي للسلطة بواسطة الانتخابات الحرة والنزيهة ووفق المفاهيم الحضارية المتبعة في الدول التي تعتمد الأسلوب الديمقراطي.

تدعم الحركة التركمانية نظاما جمهوريا تعدديا دستوريا وترى أن الدستور العراقي يجب أن ينبع من ضمير الأمة وأن يضمن لكل العراقيين ممارسة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك حرية الكلام والتعبير وإصدار الصحف والمجلات وإنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون وإنشاء الأحزاب السياسية والمنظمات الفكرية دون رادع على ألا تتعارض مع النظام العام والآداب وألا تكون عاملا لزعزعة التماسك الوطني ووحدة التراب العراقي.

إن الحركة التركمانية تفضل إقامة حكومة مركزية قوية في العاصمة بغداد وترى ذلك ضمانا لوحدة العراق واستقراره مع ضمان دعم الإدارات المحلية والبلديات بأوسع الصلاحيات، كما أن الحركة التركمانية في وارد احترام القرار العراقي باختيار نظام الإدارة سواء كان فيدراليا أو موحدا بشرط شمول ذلك لجميع قوميات العراق وشرائحه دون استثناء، وترى أن هذا الأمر أمر حيوي ومصيري يجب ألا تنفرد به مجموعة بل يجب استشارة جميع مكونات الشعب العراقي في إقراره.

7- نظرة الحركة التركمانية إلى التنوع المذهبي والديني:

ترى الحركة التركمانية أن التنوع المذهبي الذي يحفل به الشعب التركماني في العراق أمر قد أغنى دائما الحركة الدينية والثقافية لتركمان العراق ولم يكن أبدا مصدر خلاف أو تنازع فكري، فقد أدرك التركمان أن الاتجاه المذهبي وتقليد الأئمة كان دائما خيارا روحيا إنسانيا عزز الإيمان الديني في قلوب المسلمين وأثرى التوجه الديني، ويتفق التركمان على ترك هذا الأمر إلى ضمير الأفراد والجماعات مع مراعاة ضرورة دعم المؤسسات الدينية والمعابد لجميع شرائح المسلمين.

إن الحركة التركمانية تتبنى المفهوم الإسلامي الحقيقي في التسامح الديني واحترام الهوية الدينية لغير المسلمين فقد كان المواطنون من منتسبي الديانات السماوية الأخرى على كامل التواصل مع المواطنين التركمان في حياتهم اليومية ويرتبطون معهم

بأقوى الروابط الإنسانية، سيما وأن شريحة مهمة من المواطنين التركمان الذين يعتزون بقوميتهم التركمانية ويتبنون تراثهم الثقافي الفكري هم من معتنقي الدين المسيحي وقد كانت لهم في كركوك وحواليها وخاصة في منطقة القلعة الأثرية لكركوك حضور دائم ومتميز وتدعو الحركة التركمانية إلى احترام خصوصياتهم والاهتمام بآثارهم وفكرهم.

8- نظرة الحركة التركمانية إلى الدول المجاورة والإقليمية:

ترى الحركة التركمانية أن مقومات التطور الحضاري واتجاهات العولمة تدعو إلى التواصل مع جميع دول العالم وخاصة الدول المجاورة والإقليمية للاستفادة من روافدها الفكرية والاجتماعية والثقافية، وترى أن العراق يجب ألا يكون في معزل عن المجتمع الدولي وأن يكون كما كان منذ تأسيسه عنصرا متميزا في التعاون الدولي والإقليمي وفق مباديء الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

وترى الحركة التركمانية أن الدولة العراقية يجب أن تؤسس أوسع العلاقات والروابط والوشائج مع دول الجوار والدول الإقليمية الأخرى نظرا للمصالح المتبادلة مع هذه الدول، واحترام رغبة مواطني دول الجوار في زيارة العتبات المقدسة والمآثر التاريخية للتراب العراقي وتسهيل ذلك وفق ضوابط حضارية بالإضافة إلى زيارة هذه البلدان سواء لأداء مناسك الحج والعمرة أو لأغراض تعليمية وتجارية وثقافية وعلى أن يشمل ذلك جميع دول الجوار والدول العربية الإقليمية إضافة إلى الجارتين الكبيرتين تركيا وإيران.

ونظرة الحركة التركمانية إلى العلاقة مع تركيا ومع منظومة الدول الناطقة باللغة التركية في آسيا الوسطى ترتكز على الاستفادة من الزخم الحضاري والثقافي لهذه الدول، سيما وأن اللغة التركية هي المستخدمة في أدب الشعب التركماني ومطبوعاته، وترى أن ذلك يشكل إسهاما كبيرا في اغناء الحركة الثقافية العراقية على وجه العموم.

إن الحركة التركمانية ترفض التأويلات الخاطئة في هذا الاتجاه وتعلن بأن هذا التواصل ما هو إلا تواصل فكري وثقافي لا يتأثر بالعلاقات السياسية إلا بمقدار ما تتأثر بها الشعوب الأخرى القاطنة في العراق أو في المنطقة، وترى أن الوقوف ضد هذا التواصل ما هو إلا مثل الوقوف ضد تواصل الشعب العربي في العراق مع الدول العربية الأخرى

والإسهام في أدبها وحضارتها وقضاياها المصيرية. كما أن الحركة التركمانية تدعو إلى أوسع العلاقات مع أذربيجان ودول القوقاز الناطقة بالتركية والاستفادة من تجاربها الثقافية والفنية والحضارية، إلا أن الحركة التركمانية تشدد على أن القرار السياسي لتركمان العراق ينبع من التراب العراقي وبالتواصل مع أشقائه من الشعوب الأخرى القاطنة على الأرض العراقية.

9- نظرة الحركة التركمانية إلى المرأة والأسرة:

ترى الحركة التركمانية أن الأسرة هي عماد المجتمع وأن من واجب الدولة أن تكفل للآسرة كيانها وتصونها من الانحراف وتشمل الأمومة والطفولة برعايتها وتضمن لجميع أفراد الأسرة الرعاية الصحية وحقوقها الحضارية التي تمنع تفككها وتؤدي إلى إسهامها في خلق مجتمع حضاري متميز. وترى الحركة التركمانية في الوقت نفسه أن المرأة هي العنصر الهام والحيوي لتماسك الأسرة وإنشاء جيل نظيف ومتماسك، ولذلك ترى أن من الضروري احترام الحقوق الكاملة للمرأة التركمانية والعراقية وحمايتها من القهر والتسلط وتدعو إلى اعتماد القوانين التي تضمن للمرأة استقلاليتها وكرامتها الإنسانية أسوة بالرجل وفق بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول (ديسمبر) 1979.

إن الحركة التركمانية تدعو مؤسسات الدولة إلى اعتماد هذا النهج الحضاري في التعامل مع الأسرة والمرأة وأن تتيح لها مركزها الاجتماعي المرموق وحقها في العمل والتملك وممارسة الحياة الثقافية والتجارية والاجتماعية بأوسع أشكالها.

10- موقف الحركة التركمانية من التعليم:

تدعو الحركة التركمانية إلى الاهتمام بالتعليم واعتماد التعليم الإلزامي لجميع مكونات الشعب العراقي ولغاية نهاية الدراسة المتوسطة على الأقل، وأن يكون التعليم حقا مكفولا من قبل الدولة مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والسماح للمدارس الخاصة وفق ضوابط تعليمية معتمدة من قبل الإدارة المركزية لكامل العراق.

وتدعو الحركة التركمانية إلى اعتماد التعليم المحلي بلغة الأم لجميع الشرائح العراقية وأن تدعم هذه المناهج والمدارس دعما قويا ومستمرا لا رجعة فيه من قبل الدولة.

كما تدعو الحركة التركمانية إلى التوسع في التعليم المهني وتهيئة الكوادر الوسطية للإسهام في نهضة المجتمع العراقي والاهتمام بالدراسة الجامعية والتخصصات العليا والى اعتماد الأساليب الحضارية والإحصائية لخلق التوازن بين الدراسات العلمية والدراسات الإنسانية.

وتدعو الحركة التركمانية إلى اعتماد التدريس باللغة التركمانية في جميع مراحل الدراسة في المناطق التركمانية وفق منهاج يعتمد تدريس أسس اللغة التركمانية ابتداء ومن ثم الحفاظ على دروس محددة للأدب التركماني واللغة التركمانية في المراحل العليا مع الاحتفاظ بتدريس اللغة العربية في جميع مراحل الدراسة في المناطق التركمانية.

تعتمد الحركة التركمانية التعلم باللغة التركمانية بالحروف الحديثة(اللاتينية) المعتمدة في مقررات التربويين الخاصة بالتعليم باللغات التركية لمواكبتها للتطور الحضاري ولتماشيها مع متطلبات التوافق الصوتي للغة التركمانية، مع الاهتمام بالدراسات الخاصة باللغة التركمانية بالحروف العربية والسماح للإصدارات الأدبية والثقافية التي ترى استعمال هذه الحروف أو إعادة طبع المؤلفات القديمة اغناء للحركة الفكرية.

11- موقف الحركة التركمانية من العامل الاقتصادي واقتصاديات السوق:

تؤمن الحركة التركمانية بالسياسة الاقتصادية الحرة وتغليب مفاهيم اقتصاديات السوق الحرة وصولا إلى المنافسة الحرة في النشاط الاقتصادي والحيلولة دون الاحتكار سواء كان من قبل الدولة أم الأفراد. وتدعو الحركة التركمانية إلى تشجيع حركة الرساميل والاستثمارات الحرة في جميع المجالات الاقتصادية إلا إذا تعلق الاستثناء بالأمن القومي للدولة العراقية.

ومن هذا المنطلق تدعو الحركة التركمانية إلى الحد من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي وتحرير السياسة النقدية وتخصيص الفعاليات الاقتصادية التي كانت تدار تقليديا من قبل الدولة مثل المصارف وقطاع التأمين والنقل الجوي والاتصالات على أن يكون دور الدولة رقابيا وتشجيعيا لخلق التوازن الأمثل لخدمة اقتصاديات السوق الحرة.

وتدعو الحركة التركمانية إلى تشجيع الصناعات الوطنية وتأهيلها لتكون رافدا اقتصاديا هاما في حركة التصدير، كما أنها ومن هذا المنطلق تدعو إلى تحرير التجارة الخارجية

ومنع القيود الخاصة بالاستيراد للسماح لمعادلات السوق الحرة داخليا من تنظيم نفسها وتوفير الكفاءة اللازمة لمنافسة المواد المستوردة.

إن الحركة التركمانية تدعو إلى إنشاء مجلس أعلى للتخطيط مما يوفر الدعم للصناعات المحلية وتشجيع الاستثمار الأجنبي ورفع القيود الخاصة بحركة النقد الأجنبي وصولا إلى تعويم العملة العراقية.

وفي نفس الوقت تدعو الحركة التركمانية إلى دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الوطنية وتشجيع توزيع الأنشطة الاقتصادية على مجمل أراضي الدولة العراقية باستثمار المواد الأولية المتاحة وتشجيع الاستثمارات الصناعية والخدمية في المناطق التي عانت من افتقار إلى مثل هذه المشاريع وتأمل أن تلقى المناطق التركمانية اهتماما معينا لتشجيع الحركة الاقتصادية والصناعية فيها وتشجيع الصناعات البتر وكيميائية في المناطق التي تكون أهلا لإنشائها.

الخلاصـة:

إن الحركة التركمانية الشاملة تدعو جميع التركمان العراقيين للالتفاف حول هذه الضوابط المشتركة للميثاق التركماني واتخاذ قرارها الصائب لتنظيم صفوفها وفق حركة سياسية وفكرية تتبنى الأسس المذكورة، وترى أن حركة التركمان السياسية يجب أن تنبع من التراب العراقي ومن واقع الوجود التركماني في العراق دون التأثر بأية مؤثرات خارجية مهما كان مصدرها، فأن التركمان في العراق أدرى بمسائلهم وقضاياهم وتطلعاتهم وأنهم هم المنبع والمحرك لتطلعات الشعب التركماني العراقي.

كما تدعو الحركة التركمانية العراقية جميع مكونات الشعب العراقي الأخرى للتواصل مع الحركة السياسية والفكرية التركمانية التي تعتمد أسس هذا الميثاق وتقدم هذه النصوص كتعهد ناجز للتعاون مع جميع أبناء الشعب العراقي من أجل وطن حر حضاري موحد.

المصادر

المصادر العربيـة

1- دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة العربية، أحمد الشنشاوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، دار الفكر، القاهرة، 1933.

2- العراق في رسائل المس بيل، 1917-1926، ترجمة وتعليق جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، بيروت2003،

3- محمد ضيف الله المطيري، مشكلتا الموصل والأسكندرونة والعلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، الشركة المصرية للطباعة، القاهرة 2003

4- جيف سيمونز، عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظم، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت 2004

5- د. علي محمد الشمراني، صراع الأضداد، المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن 2003

6- السيد عبد الرزاق الحسني «تاريخ الوزارات العراقية» دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الجزء الأول، الطبعة السابعة 1988

7- الدكتور إبراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني في العراق (1869-1932)، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، 1982

8- ساطع الحصري «مذكراتي في العراق»، الجزء الثاني 1927-1941، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى 1968

9- د. وليد حمدي «الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية»، مطابع سجل العرب 1992

10- د. عزيز الحاج «القضية الكردية في العشرينات»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 1984

11- عوني فرسخ «الأقليات في التاريخ العربي»، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى 1994

12- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الجزء الثاني، الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1989

13- كراس التعليمات الخاصة بالقائمين بأعمال التسجيل، طبع النص العربي في مطبعة التمدن ببغداد بينما طبع النص التركي في مطبعة الرابطة ببغداد، 1957

14- ستيفن هيميسلي لونكريك، «أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث»، ترجمة جعفر الخياط، الطبعة الرابعة، 1968 منشورات الشريف الرضي «قم» إيران

15- ستيفن هيميسلي لونكريك، «العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950»، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، بغداد، الطبعة الأولى 1988

16- خيري أمين العمري «حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث»، آفاق عربية للنشر والتوزيع، بغداد

17- عبد المجيد حسيب القيسي، «هوامش على تاريخ العراق السياسي الحديث- الآثوريون»، مركز الموسوعات العالمية - لندن، الطبعة الأولى 1999

18- فريق المزهر الفرعون «الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها»، مؤسسة البلاغ - مطبعة النجاح - بغداد، الطبعة الثانية 1995

19- سيار الجميل «زعماء وأفندية، الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب»، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى 1999

20- منذر الموصلي «الحياة السياسية والحزبية في كوردستان - رؤية عربية للقضية الكردية»، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991

21- المحامي جاسم مخلص «ذكريات ناظم الطبقجلي ومذكرات المحامي جاسم مخلص» المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1969

22- العراق في الوثائق البريطانية 1958-1959، الجزء الأول، ترجمة وتعليق العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسن، بيت الحكمة - بغداد، الطبعة الأولى 2000

23- حنا بطاطو، العراق- الكتاب الأول، «الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية»، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية- بيروت 1990

24- حنا بطاطو، العراق- الكتاب الثاني- الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1992

-25 حنا بطاطو «العراق» الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى - بيروت 1992

-26 الدكتور مجيد خدوري، العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، قم-إيران 1968

-27 الدكتور علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، المكتبة الحيدرية، بغداد 1996

-28 مير بصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، الجزء الأول، دار الحكمة، لندن، 1994

-29 الدكتور جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990

-30 حسن بكر أحمد، العلاقات العربية-التركية بين الحاضر والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000

-31 ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، تسعة أجزاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1995

-32 ثامر عبد الحسن العامري، معجم العامري للقبائل والأسر والطوائف في العراق، مطبعة الوفاق، بغداد 2001،

-33 عبد اللطيف الشواف، شخصيات نافذة، دار كوفان للنشر، لندن1993

-34 عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني 1921-1932، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2000

-35 هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، الجزء الأول، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد1989

-36 محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، 2 جزء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1989

-37 فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة اشبيلية، الطبعة الثالثة، بغداد1977

-38 محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق-حقبة من الصراع 1914-1958، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2000

-39 عباس العزاوي، عشائر العراق، الجزء الثاني، مطبعة المعارف، بغداد 1947

-40 شاكر صابر الضابط، موجز تاريخ التركمان في العراق، مطبعة المعارف، بغداد 1960

41- شاكر صابر الضابط، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا، مطبعة دار المعرفة، بغداد 1955

42- عبد عون الروضان، موسوعة عشائر العراق، الجزء الأول، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن 2003

43- دليل موطن الحضارات القديمة، طه باقر وفؤاد سفر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1965

44- المحامي عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، الجزء الأول، بغداد،1939

45- الحكومة الوطنية ومسألة الشمال، من منشورات دار الجمهورية للطباعة والنشر، بغداد 1965

46- محمد فتحي الشاعر، الأكراد في عهد عماد الدين الزنكي، كلية الآداب - جامعة المنوفية، بورسعيد، مصر 1990

47- رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، كولون - ألمانيا 2003

48- سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، الجزء الثاني 14 تموز 1958-8 شباط 1963، دار المرصاد بيروت

49- ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل «سيرة مناضل»، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق 2001

50- حبيب الهرمزي، مذكرات صحفي تركماني، وقف كركوك، استانبول 2016

51- نجاة كوثر اوغلو، التعليم في كركوك 1534-2010، دار الحكمة، لندن 2016

52- محمد احمد بياتلي، بانوراما معارف كركوك، مطبعة فضولي، كركوك 2017

المصادر التركية

1- Dr. Suphi Saatçi, Tarihi Gelişim içinde Irak'ta Türk Varlığı, Tarihi Araştırmalar ve Dokümantasyon Merkezleri Kurma ve Geliştirme Vakfı, İstanbul,1996

2- Yaşar Canatan, Türk - Irak münasebetleri (1926-19589, T.C Kültür Bakanlığı, Milli Eğitim Bakanlığı Mesleki ve Teknik Açıköğretim Okulu Matbaası, Ankara,1996

3- Ali Naci Karacan, Lozan, Milliyet yayınları, Latin Matbaası, İstanbul 1971

4- Suphi Saatçi, Irakta Türkmen Boyları ve Oymakları

الموسوعات

1- http://www.encyclopedia.com/html/k/Kirkuk.

2- Encyclopedia of orient

3- Microsoft Encyclopedia. Global security.org

4- PAUL, Oliver, Encyclopedia of Vernacular Architecture of the World, Cambridge University Press, Cambridge,1977

5- Illustrated Atlas of the World, by Readers Digest, Readers Digest Association,2001

6- http://www.britannica.com/eb/

المصادر الإنجليزية

1- Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge University Print, London 2002, P.274

2- Kristina O'Donnelly, The Horseman, Rose Intl. Publishing House, USA 2003

3- David Mcdawell, A Modern History of Kurds, I.B Tauris, New York,1996

4- HAY, W.R., Two Years in Kurdistan, London, Sidgwick& Jackson Ltd. 1921

5- Janet Wallach, Desert Queen, First Anchor, New York,1999

6- Longrigg, Stephen Hemsley, Iraq 1990 To 1950, A political, Social and Economic History, Oxford University Press, London-Keywork-Toronto,

Billing and sons ltd,1956

7- Brown, Sarah Graham, Sanctioning Saddam, the Politics of Intervention in Iraq, I.B, Tauris, New York,1999

8- Liam Anderson and Gareth Stansfield, The Future of Iraq, Dictatorship, Democracy or Division? Palgrave Macmillan, USA,2004

ارشـد الهرمزي

مؤلفات :

1- التركمان في العراق، انقرة 1994

2- التركمان والوطن العراقي، إسطنبول 2003 (الطبعة الثانية، إسطنبول 2003)، (الطبعة الثالثة، بيروت 2005)

3- حقيقة الوجود التركماني في العراق، إسطنبول 2005 (الطبعة الثانية، بيروت 2005) (الطبعة الثالثة، إسطنبول 2021)

4- النهج السياسي لتركمان العراق، إسطنبول 2019

5- تاريخ النضال السياسي لتركمان العراق، إسطنبول 2020 (الطبعة الثانية، بغداد 2020)، (الطبعة الثالثة، إسطنبول 2020)

6- العلاقات التركية - العراقية في ضوء المعاهدات الدولية والثنائية، إسطنبول2021 (الطبعة الثانية، بغداد2021)

7- Irak Türkleri, İstanbul 1991

8- Türkmenler ve Irak, İstanbul 2003

9- Irak'ta Türkmen Gerçeği, İstanbul 2005 - 2. Baskı, İstanbul2021

10- Irak Türkmenlerinin Dünya Görüşü, İstanbul 2019

11- Mavi Urbalılar, Ankara 2020

12- Kerkük'ten Çanakkale'ye, İstanbul 2020

13- Çanakkale'den Kerkük'e, İstanbul 2021

14- Türkiye- Irak İlişkileri, İstanbul 2021 - 2.baskı İstanbul2021

15- Ata Hayrullah Yazıyor, Bizim Genç- Ankara 2020

16- Türkmen Ülküsü, Ankara 2020

17- The Turkmen and Iraqi Homeland, Istanbul2003

18- The Turkmen Reality in Iraq, Istanbul 2009

تراجم إلى العربية:

19- رسائل مفتوحة إلى الشباب التركماني في العراق، اجار اوقان، من التركية، إسطنبول 2004

20- المدخل إلى التاريخ التركي، يلماز اوزطونا، من التركية، بيروت 2005

21- النثر الفني وادباؤه لدى تركمان العراق، مهدي البياتي، من الألمانية، بيروت 2008

22- القبائل والعشائر التركمانية في العراق، صبحي ساعتجي، من التركية، إسطنبول 2010

23- كركوك وسوق القورية، كمال بياتلي، من التركية، إسطنبول

أرشد الهرمزي
KIRKUK
حقيقة الوجود التركماني في العراق
KERKÜK VAKFI
حقيقة الوجود التركماني في العراق
KIRKUK
أرشد الهرمزي
الدار العربية
طبعة ثانية منقحة
حقيقة الوجود التركماني في العراق
KIRKUK
أرشد الهرمزي
طبعة ثالثة منقحة

إن المواطنين التركمان في العراق ينادون بأن تعيش القوميات المختلفة في العراق في سلام ووئام وأن لا تكون لمجموعة واحدة سلطة غالبة على الأخرى وبذلك تكون مصالح جميع المجموعات في توازن.

والأمر الآخر والذي يشكل أهمية حيوية حاضرا ومستقبال هو خلق هوية عراقية قوية وإحساس بمواطنة عراقية مشتركة.

إن المنطق والعقل يقودنا لأن يقبل العراقيون بأن تكون الغلبة للمواطنة العراقية دون تسلط فئة أو قومية على أخرى مع ضمان كامل الحقوق السياسية والثقافية والقومية لجميع المواطنين بمختلف قومياتهم ومجموعاتهم واتجاهاتهم الفكرية والسياسية.

إن هذا الكتاب جهد آخر للتعريف بالمواطنين التركمان في العراق والذين يشكلون العنصر الأساسي الثالث من مكونات الشعب العراقي، فالتنوع العرقي والثقافي في العراق يجب أن يمثل إسهاما في إغناء النسيج العراقي المتميز بحيث تنصب كل الجهود في خدمة عراق حر موحد تعددي ديمقراطي تسود فيه سلطة القانون وتحترم على كامل ترابه الوطني حقوق الإنسان وكرامته وتطلعاته.

978-975-6849-93-4